T. C.
MİLLİ EĞİTİM
RAĞIP P. ... LIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1174

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وكفى عبده

١٤٤٧

RAĞIP P.
Ka. N.
1337

٢١

كتاب جامي

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه

اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدره على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه قاطعا لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن تأثيرها بالجرح حيث قال

جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان

والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب



وهو جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب بأول بعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لا حكما لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال ان المراد باطلاق

الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة
الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان
بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول
كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده
عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع
وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجا الموضوعة لغرض التركيب
لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء
المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء آخر فكيف يصدق
عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان
يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء
الالفاظ المركبة كلفظة الخبر والجملة فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا
هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس
الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين
بانه ليس هنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء
مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها
ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ
مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له
خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما
مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه
يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان
اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يركب في



يجوز كما يركب في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه ح
ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين
جملة فعلية والآخر مفردا فكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى به على صيغة المضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده
رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول
بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب
الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية
وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية
فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء
اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة
واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب
باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه
لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل
في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل
عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري
مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد
ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت آنفا واعلم ان الوضع يستلزم
الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع
تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا
الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل
كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون

بالطبع كدلالة اخ على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في المفصل
وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها
لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما ان يكون
من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون
المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى تحتاج
في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجئ
تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل
على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما تحتاجان في الدلالة على معنييهما
اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت
من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف
وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في
الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في
نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم
عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي حين
يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها
ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثاني وهو
ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ
من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام
دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول
وهو ما يدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه

في الفهم عنها لا في التحقق حتى يكون المصادر داخلة عصام



الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام
الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به
اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام
كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة
والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال
في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل
واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد
بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المص حيث اشار الى حدود
في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها
ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطباع الكلام في اللغة
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ
تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن
اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين
فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى
الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما
الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المهملات
والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت
المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل
غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية

مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منها يتضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما
اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا
كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه
فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب
ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل
ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما
بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من
كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب
والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى
ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف
الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله
اخص من الجملة قيده به فح يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا
بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود
لذاته وح يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل
ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن
اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي
العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد
اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل واسم وحرف
وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد
لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل



واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل
والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود
فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند
مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل
من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو **الاسم** ما دل
اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة
فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل
الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره
في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج كقولك الدار في نفسها
حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى
في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى
كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج
موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو
مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح لان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك
تبعا والة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل
قصدا او بالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل
متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول
لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على
متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة
الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا
وجعله الة لتعرف حاليهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون

محكوما عليه او به ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه
الا بضم كلمة دالة على متعلقه وآخر حاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي
ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث
انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان
يتعقل قصدا ويلاحظ في ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ايضا ان يكون
محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان يكون
محكوما عليها وبها اذ لا بد في كل منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر
النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لكونها
آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيره
فاذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس
الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية فعلى هذا الكتاب
الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة
وهذا هو الظاهر لكونه على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى
في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين
ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم
مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف
برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا
حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام
وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة

أي لم يعدل عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة هذا الكتاب لعدم سبق فيها ٭ عبد الغفور



في حد ذاتها لا انها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها
لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات
مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل
فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي
داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار
معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة
في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي
غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة
بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية
الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه
اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل
صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات
فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى
او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف والجار
والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة على احد
الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع
ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمان معين
من الازمنة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة
على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه
واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض

لأن معناه المطابقي غير مقترن والالتزام اقتران الزمان بالزمان ٭ مسعود

نحو رجاحة الزجاجة تنفدنى ولا كغيرها فوقاة ونحيا على وزن فعلل فعللة وفعلالا ٭ عصام

قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بقرينة فلا يدل على زمان واحد ٭ عصام

خواصه ليفيد زيادة موفقة به فعال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة
على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة
وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي
خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له
فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف
التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام
في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره للام اشارة الى ان
المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها
زيدت عليها همزة وصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب
الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق
بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم
لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا
يدل على معنى مستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة
ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء
الاشارة وغيرها كالموصول وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا
ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور
لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا
او تقديرا مختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل
على الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية
فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني
الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه



الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان
اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص
تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على
مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول او اللحوق بالاخر وكلاهما
منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه
وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا فقط فلو جعل
مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير
حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من
التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا
لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم
وقد يقال هذا بتأويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير
حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض
بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا
وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره
اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه
مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل
مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره
تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم
وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف
با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله
كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذي لم يشبه

اى لم يناسب مناسبة موثرة فى منع الاعراب مبنى الاصل اى المبنى الذى
هو الاصل فى البنا فالاضافة بيانية وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف
وبهذا القيد خرج مثل هولا اى مثل قام هولا لكونه مشابها لمبنى الاصل كما يجى
فى بابه ان شاء الله اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسما المعدودة العارية
عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول
من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب
بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب
بعد التركيب وهو ظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية
حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه واما وجود الاعراب
بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره احد وكذلك يقال لم تعرب الكلمة وهى
معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره
باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال
اواخر الكلم فى التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع
منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها
فى معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما
يختلف آخره فى كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على
معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف
وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف اخره
فيلزم تقدم الشئ على نفسه فتعين ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل
ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المص وحكمه اى من جملة احكام المعرب
واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اى الحرف الذى



هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان
اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما
اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل
الداخلة عليه فى العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل بعض اخر وانما
خصصنا اختلافها بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا منطلق
وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيدا فى هذه الصور
مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافها
لفظا او تقديرا نصب على التمييز اى يختلف لفظا اخره او تقديره
او على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا
كما فى قولك جائنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما فى قولك
جائنى فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وبفتى
قلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظى والتقديرى
اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت
احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا
فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة
احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية
والجمع فاخر المعرب فى هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا
حقيقة فان قلت لا تحقق الاختلاف لا فى اخر المعرب ولا فى العوامل
اذا رکب بعض الاسما المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله
ابتداء وترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول
العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم

وانما فسرناه بالتميز ... الافعال على ... 

مدخل احد الكلمس في الاخر فلا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم نذكرها هنا
فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من
خواصه الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي
آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف
وحسن يراد بها الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو ابقيت
على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب
هو السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبتقييد الحيثية
خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة
على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم
وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على
فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة
عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج
عن الحد واللام في ليدل متعلق لامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب
المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه
متعلق بقوله اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني
يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة والمعتورة على صيغة اسم الفاعل
عليه اي على المعرب على تضمين معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا
الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل
المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية
للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها
ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب

للدلالة

للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك
المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم تدل على المسمى والاعراب
على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون
الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ من اعربه اذا اوضحه
فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت
على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به لانه
يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب
الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات
والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة
والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية
على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا
حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب
حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة
او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي
علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا
لم تحتج الى الحاق ياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما خص
الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل
والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل
كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولم يبق للمضاف اليه علامة
غير الجر فجعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي
يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية

للاعراب ففي جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كرجل وزيد والجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فان الاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء احترز عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره ان شاء الله تعالى نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة

من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك الهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة لكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحكمها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا تكون بينها وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسمين وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة

الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره
لكونه فرع كلا مضافاً اى حال كون كلا او كلتا مضافاً الى مضمر وانما قيد بذلك
لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات
ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فروعى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف
الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه الذى هو الاصل واعرب بالحركات
التى هى الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان اخره الف تسقط بالتقاء
الساكنين نحو جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين
واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع روعى جانب معناه الذى هو الفرع
واعرب بالحروف التى هى الفرع نحو جاءنى كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما
فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافاً الى مضمر واثنان وكذا
اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها
صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعاً
والياء المفتوح ما قبلها نصباً وجراً كما سيجئ جمع المذكر السالم والمراد
ما سمى به اصطلاحاً وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين
عالم يكن واحده مذكراً يجمع بالواو والنون او بالياء والنون وما الحق به وهو
الو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اى نظائرها السبع وهى
ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح
اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على
تسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا قياس البواقى وايضاً هذه الالفاظ
تدل على معان معينة ولا تعين فى المجموع بالواو رفعاً والياء نصباً وجراً
وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع للواحد

المراد بالاخت المثل على ما ثبت انه بمعنى اى نظائرها السبع
وفى فتح التنزيل حيث فسر كلما دخلت امة لعنت
اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة
غير مصنوعة للنحاة عصام



وفى اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل
ذلك الحرف اعرابهما لكون اعرابهما فرعاً للاعراب كما انهما فرع له
لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما
بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة
للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس
ولو خص المثنى بها بقى المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقى المثنى
بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى
لانه الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة
الرفع فى المجموع لانه الضمير المرفوع فى الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا
اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى
التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه فى الجمع لثقل الكسرة وقلة
الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع
كل منهما فضلة فى الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان
مواضعها المختلفة شرع فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى
الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديرى اقل اشار اليه
اولا ثم بين ان اللفظى ما عداه فقال التقدير اى تقدير الاعراب فيما
اى فى الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه
وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية
كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى فى اخره الف مقصورة سواء كانت
موجودة فى اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين
كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة فى الصورتين غير قابلة للحركة

العوامل لفظاً او تقديراً ... 
... راجع الى الاعراب ... المضاف ... الضمير
... عصام

والظرف ... آخر الاسم عام ...
والالف ... عبد الغفور

وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل
ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه
حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان
اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال
الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما
هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر
اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب
في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون
ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور
ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة
كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على
قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب
بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب
للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو
مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله
مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما
ساكن فانقلب الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق
علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا
بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان
الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحرف تقديريا في الاحوال الثلث

من مثل جاءني اولو القوم ورأيت اولي القوم ومررت باولي القوم فانه لما سقط
حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا
بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما
عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب
المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته تعرف
المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى
بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران
باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه اثرا سيجيء ذكره من علل تسع او
علة واحدة منها اي من تلك العلل التسع تقوم هذه العلة الواحدة
مقامهما اي مقام ما بين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي
اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها
حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك
المجموع • عدل ووصف وتانيث ومعرفة • وعجمة ثم جمع ثم تركيب •
والعدول في عطف ما بين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن
والنون زائدة من قبلها الف • ووزن فعل وهذا القول تقريب •
فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويجمع النون العرف حال
كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف
المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها زائدة
ايضا ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا
لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة وارید بزيادة الالف قبل
النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها فهذا الوجه

لفهم زيادتها جميعاً وهذا كما اذا قلت جائني زيد راكباً من قبله اخوه فانه
يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف
وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها
الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة
علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحدة او
القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافاً فقال
بعضهم انها تسع وقال بعضهم انها اثنان وقال بعضهم احدى عشرة لكن
القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر
امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال
للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتأنيث وزينب مثال
للمعرفة وفي ايراد زينب مثالاً للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التأنيث
اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب
مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل
وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على
علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان
لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل
من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل
واخريهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر
والتنوين الذي هو علامة التمكن واما بيان ان لكل علة فرعية فلان العدل
فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير لانك
تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل

والجمع

١٢

والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه
لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف
والنون فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان
اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه
هذا الوزن كان فرعاً لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان
ضرورياً او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال
الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفاً حقيقة فان غير المنصرف عند
المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين
لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي
والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن
الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيراً ما
يقع من منع صرفه انكسار تخرجه عن الوزن او انزحاف تخرجه عن السلاسة
اما الاول فكقوله • صبت علي مصائب لو انها •
صبت على الايام صرن لياليا • واما الثاني فكقوله • اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره
هو المسك ما كررته يتضوع • فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين
يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به
سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف
يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن
الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية
فكما في قوله • سلام على خير الانام وسيد • حبيب اله العالمين محمد •
بشير نذير هاشمي مكرم • عطوف رؤف من يسمى باحمد • فانه لو قال باحمد

لايخل بالوزن ولكن يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات
الدال المكسورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف
ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات
اهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا
حيث صرف سلاسلا ليناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله
سلاسلا واغلالا مثال المجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي
صرف غير المنصرف ليناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة
التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فقام كل
واحدة منها مقام العلتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة
منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم
او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل في بعض اقسامه
وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما
كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا
يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث
اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة
بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض
اللزوم بعارض كالعلمية مثلا لم تقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل
مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا خروجه اي خروج الاسم
اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل
والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر

ليست صيغة المشتقات وباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها
وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغيير
انما يقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه
عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى
ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة
كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما
المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان
مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيها
اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس
وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس
وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز
بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض
ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن
كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم فلا حاجة
في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا
انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها
سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولما لم
يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر
من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في
اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما

اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا تحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك
الاخراج فقي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود
الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع
الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام
الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما
اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه
الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق
يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلها
ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا
يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما
لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى
رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب
مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتها العدل والوصف
لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث
ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا له واخر جمع اخرى مونث آخر وآخر اسم
تفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس
اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل
بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه
اللام اي عن الآخر وقال بعضهم انه معدول عما ذكر معه كلمة من اي عن
آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التعريف او البناء
او اضافة اخرى مثلها كنوح وقبل وبايتهم تم عدي وليس في اخر شيء من ذلك

فتعين ان يكون معدولا عن احد الامرين وجمع جمع جمعاء مونث اجمع
وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع
على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات
كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات
فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها
العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في
باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل
والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كانيب
واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالانياب والاقواس
كيف لو اعتبر جمعها اولا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه
الجمعة ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين
يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول
او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي
الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا
غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل
ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده
غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدلا عنهما الى عمر
وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو
على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم
فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام
المؤنثة مثل حضار وبوار وظمار فانها مبنية وليس فيها الا السببان

العلمية والتأنيث وسبعان لا يوجب البناء فاعتبر فيها العدل تحصيل
سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها حماً
جعلوه معرباً غير منصرف ايضاً حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه
لتحقق سببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو
للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا لعال ذكر باب قطام
ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من
بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوا
غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما
عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة
مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه
موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب
الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه
الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من
قبيل المعدود لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية
وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في
سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته
فلذلك قال المص شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف
ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على
الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي

وفيه ولهذا العال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله فكانه ذكر
استطرادا وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير
المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات
عبد الغفور



بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرج عن سببية منع
الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض
افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا
لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم
عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة
الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع
وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا
اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض
وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد
فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب
اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا
بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل
واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها
لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما
للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث
وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من
الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم
وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في
هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها
المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في
الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف

يعني الغلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي
ببعض افراده او معنى الغلبة مطلقا اختصاص
الدال على معنى ببعض افراده
عبد الغفور

فانه لا شرط له في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم الكون ليصير التأنيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتأنيث المعنوي كذلك اي كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تأثيره اي شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تأثير التأنيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين وزينب وسقر علما الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الطرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها

تقدم



تقدم وهو مؤنث سماعي معنوي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التأنيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان تقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث سماعي معنوي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التأنيث بالعلمية للمذكر فالطرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الطرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تأثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان تكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان تكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب والتأثير في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم

أو حكما بأن ينقله العرب من لغة العجم إلى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون
فإنه كان في العجم اسم جنس سمي به أحد رواة القراء لجودة قراءته قبل أن تتصرف
فيه العرب فكأنه كان علماً في العجمة وإنما جعلت شرطاً لئلا يتصرف فيها مثل
تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا تصلح سبباً لمنع الصرف فعلى هذا
لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجم وشرطها الثاني أحد الأمرين
تحرك الحرف الأوسط أو زيادة على الثلاثة أي ثلاثة أحرف لئلا يعارض الخفة
أحد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر إلى الشرط الثاني فانصراف
نوح إنما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لأن العجمة سبب ضعيف
لأنه أمر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الأوسط وأما التأنيث فإن له
علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة يجاز أن يعتبر مع سكون
الأوسط وإن لا يعتبر فإن قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون
الأوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق إنما هو لتقوية
سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الأوسط أحدهما ولا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن
بديار بكر وإبراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فإن في شتر
تحرك الأوسط وفي إبراهيم الزيادة على الثلاثة وإنما خص التفريع بالشرط
الثاني لأن غرضه التنبيه ~~على ما هو~~ متفرع على ما هو الحق عنده من انصراف
نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع أنه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والأولى
تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم أن أسماء الأنبياء ممتنعة
عن الصرف إلا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط
لخفتهما وقيل إن هوداً كنوح لأن سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال



من أبناء العرب من ولد إسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل إسمعيل
فيما يذكر فكان كنوح والجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه أي
شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان
أولها مفتوحاً وثالثها ألفاً وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها
ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى ولهذا سميت صيغة منتهى
الجموع لأنها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيراً فانتهى تكسيرها المغير للصيغة
وأما جمع السلامة فإنه لا يغير الصيغة فيجوز أن يجمع جمع السلامة كما يجمع
أيامن جمع أيمن على أيامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وإنما اشترطت لكون صيغته مصونة عن قبول التغيير فتؤثر بغير هاء
منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف والمراد بها تاء التأنيث
باعتبار ما يؤول إليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وإنما
اشترط كونها بغير هاء لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات
كفوازنة فإنها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل
في قوة جمعيته فتور ولا حاجة إلى إخراج نحو مدائني فإنه مفرد محض
ليس جمعاً لا في الحال ولا في المآل وإنما الجمع مدائن وهو لفظ آخر كما في
فرازنة فإنها جمع فرزين أو فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق أن صيغة
منتهى الجموع على قسمين أحدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها
فأما ما كان بغيرها فممتنع صرفه لوجود شرط تأثيرها كمساجد مثال لما
بعد ألفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد ألفه ثلاثة أحرف أوسطها
ساكن وأما فرازنة وأمثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء
فمنصرف لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علماً

للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس الضبع يطلق
على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس الاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى
الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي
ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه
علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع
فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم
بطنها فكأن كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو
الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية
فان فيه العلمية والتأنيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلت علميته
غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم لانه علم لجنس
الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية
الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون جمعا في الاصل كما قال
في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون
عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية
وسراويل هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن
الاشكال الوارد على قاعدة الجمع لحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في
الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في
صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد
الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي
ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه في العرب



اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمهما من حيث
الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية
على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب
على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على
الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على
الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف
ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه
القاعدة انه جمع سروالة فكأنه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم
جمعت على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق الجمعية تحقيقا
والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع
ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل
يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي
الرفع والجر كقاض اي حكمه كحكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء
عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول
جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة
نحو رأيت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف
للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه
فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان
الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من
احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم
والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل

ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن
سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف
والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد
الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض
فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين
وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء
حالة الجر كما في حالة النصب فتقول مررت بجواري كما تقول رأيت
جواري وبناء هذه اللغة على تقدم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون
الياء مفتوحة في حالة الجر ولخفة الفتحة لم يقع فيه اعلال واما في حالة الرفع
فاصله جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها
التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة
لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال
في حالتين كما عرفت **التركيب** وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة
واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين **شرطه العلمية**
ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف **وان لا
يكون باضافة** لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه
فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف **ولا
اسناد** لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا
فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها
انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت



تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي
من احكام المعربات قال فلذا كان على المص ان يقول وان لا يكون الجزء
الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا حرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه
ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين فلعله اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد
انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناؤها
اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها **مثل بعلبك** فانه علم لبلدة مركب
من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا
من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما **الالف والنون
المزيدتان** من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف
الزوائد وتسميان ايضا مضارعتين لمضارعتهما الفي التأنيث في
منع دخول تاء التأنيث عليهما ولكن فيه اختلاف في ان سببيتهما لمنع
الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفي
التأنيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما **ان كانا في اسم** نعني به
ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اعم من ان لا يدل على
ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب
ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا
هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة **فشرطه** اي شرط
الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب
واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف **العلمية** تحقيقا للزوم
زيادتهما وليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التأنيث **كعمران او
كانا في صفة فانتفاء فعلانة** اي ان كان الالف والنون في صفة

فشرطه انتفاء فعلانة بمعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتها لالفي
التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه
عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة
فيبقى مشابهتها لالفي التانيث على حالها ومن ثمه اى ومن اجل الاختلاف
في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له
مونث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا تطلق على غيره تعالى
لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو
غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران
فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه
سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء
الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان
بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان
مؤنثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد
من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرط
فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه
لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل
الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس
وكذلك بذر علما وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية
واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام
فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص
ومثل ضرب على صيغة البناء للمفعول اذا جعل اسما لشخص فانه ايضا غير منصرف

للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير
مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص
لكن يكون في اوله اى اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل
زيادة اى زيادة حرف او حرف زائد من حروف انيت كزيادته اى
مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اى حال كون
وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج
الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم من اوزان الفعل ولو قال غير
قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه
اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا
اسود فان مجيء اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي
لاجله يمنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثمه اى
ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة
المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة
للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف
تكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطية سبب
آخر واحترز بذلك عما يجامع الفي التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل
واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يأول
العلم بواحد من الجماعة المسماة به كرب زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به
المسمى بزيد او بجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل
فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر حين بين
اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع

لان كان المراد به ما من اللفظ كان علما غير منصرف ... الا يثبت ولا يكسر ... الكلمة المنتهى
عبد الغفور

... المضم الاكول بجمع اللقم وباقصى الاضراس ... اللقم بالاكول او خاص بالشيء الرطب ... وخضم كجعفر الجمع الكثير من الناس ... ورجل واسم العنبر بن عمرو بن تميم ... قد غلبت على القبيلة لكثرة اكلهم
عصام

وذلك البعض يونس فانه الوزن المشترك عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن المشترك يؤثر بشرط ان ينقل اللفظ من الفعل الى الاسم
عصام

وانما لم يجعله شرطا لانه في الشق الاول لانه لا اختصاص بالفعل لا يقبل التاء اصلا
عبد الغفور

اراد غير قابل للتاء بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود وارمل فيابى يؤنثه الا تكون ... فعلاء
عبد الغفور

اذ ينضم صاحبه لان اراده واحد من الجماعة
عصام

موثرة الا اما هي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في الباقي
بالالفاظ معنى والعجمة والتركيب الالف والنون المزيدتين اي اذا
كانا في اسم فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية
الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاسباب الاول اي لا
تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما موثرة
كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل
ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على
اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف
فلا يكون اي لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين
وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف
الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب
من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه
قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية
من حيث وصف السببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او
على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا
وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة من
اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يكون
بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير متحقق
لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها
العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت
فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي دون

اقتضاء

اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصفة عن ذلك الاصل وبهما
لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث
ثم انه اشار الى استثناء من احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول
سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ
سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة
جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها
على ذلك في انصراف نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى
الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج
عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد
عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه
حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه
بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش
لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم
يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية
وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا
مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها
وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها
امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان
الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي شائبة من الوصفية لان اسود
اسم للحية السوداء وارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية

فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون المزيدتان وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية واجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية ويحكم بمنع الصرف للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزمه في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه يشبهه فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق

قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضي في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو بمقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف عبد الغفور

على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او بالاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف رحمه الله غير المنصرف

**المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه اسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف

بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا
لفظا او تقديرا او كيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا
عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجي ثمة اي من المرفوع او معا
اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور
لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ
وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف
الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة
او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل
بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع وكذا المراد في جميع حدود
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه
اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول مثل فاعل اسم الفاعل والصفة
المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي
الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب
لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره اسناد اليه في الحقيقة
لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره
نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديره اذا كان المبتدأ نكرة والخبر
ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر
مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي
اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به
ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة



واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على
صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله
داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب
المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد
وهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا
مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون
الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده
من غير ان يتقدم عليه اخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج
الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي
اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي
تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم
مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا
فقط وهو جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد
لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر • جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل • واجيب عنه بان هذا الضرورة
الشعر والمراد عدم جوازه في السعة وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى
العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء
واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول
بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة
والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما

لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه
فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهى اما لفظية
نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل
مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه
بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضرب
او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى
صورتى التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب
زيد عمرا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور
اما فى صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما
فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما
فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى
التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب
زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو
فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما
بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى
التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب
الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو
فيما يلى الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسن
بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على شيء قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان
معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد



انحصار صفة كل منهما فى الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه
عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا فى الجزء الاخير فلو اخر
الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب
زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما فى صورتى التقديم
والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او
وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل
مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير ضمير
متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اى تأخير الفاعل عن المفعول
فى جميع هذه الصور اما فى صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا
ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل
غير متصل فلمنافاة الاتصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين
الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب
تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام
قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا فى مثل زيد اى
فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به
القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان تقول
قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف
الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل فى الحذف اولى وكذا الحذف
الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد
ابن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله

ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة
السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل
ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل
ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهرا للعجزة الاذلاء وآخر البيت
ومختبط مما تطيح الطوايح المختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة
الاهلاك والطوايح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وما
يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان
معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة
دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين
استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي
من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف
المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك
جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك
الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز
ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم
بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل
وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذف الجملة
الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب
لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراكا



وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان
اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم
وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان
مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع
وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين
اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه
قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب
المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع
معمولا لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل
لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا
بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير
المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن
قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره
ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له
والمراد المص بالتنازع هنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا
خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى
مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا
واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار
وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية

بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلاله فيكونان متفقين في
اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين
في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما
في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي
كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك
الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو
اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر
والآخر مفعوليته ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء
الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله
مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين
واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء
وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما
لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل
من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة
مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا
واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار
النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار
النحاة الكوفيون اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه
وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وهو اولى به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل

خبر كان المحذوف اي اذا كانا مختلفين عملا احدهما يرفع
والثاني ناصب نحو ضربني واكرمت زيدا او حال من الفعلين
المفهومين من الضمير في فقد يكون الفاعل في قوله في
الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف اي فقد يكون
تنازع الفعلين مختلفين في الفاعلية والمفعولية والحال انه لا يصح
الا يكونا عاملا معنويا مفهوما من الكلام من حيث
المعنى وليس من باب اعمال الضمير فاعرف



في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد
الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير
والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز
حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل
بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني
الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي
اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه
لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير
اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب
الكسائي بل يجب عنده اعمال الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته
وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمني الزيدان
ولا يلزم محذور وقيل روي عنه تشريك الفعلين او اضماره بعد
الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو ضربني
واكرمت زيدا هو وهذه الرواية غير مشهورة عنه وحذفت المفعول
تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني
اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا
يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل
الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه
نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني

ضميرًا راجعًا الى زيد لتقدمه رتبةً فلا محذور فيه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار
قبل الذكر لفظًا ورتبةً بل لفظًا فقط وهو جائز وأضمرت المفعول في
الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز
حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير ح
راجعًا الى لفظ متقدم رتبةً كما تقول ضربني واكرمته زيدٌ الا ان يمنع
مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير
المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا
الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقًا حيث
أعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقًا مفعولا له واضمر المفعول
الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو
انه لو اضمر مفردًا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع
وهو قوله منطلقًا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا
اذا لاحظت المفعول الثاني اسمًا دالًا على اتصاف ذات ما بالانطلاق
من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين
الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردًا والثاني
مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل
الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس
ولو انّ ما أسعى لادنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال
حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم أطلب الى اسم واحد
وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب أعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى



لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين
فقال وقول امرئ القيس كفاني ولم أطلب قليل من المال ليس منه
اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني
ولم أطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة
وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما
وذلك لان لو تجعل مدخوله المثبت شرطًا كان او جزاءً او معطوفًا
على احدهما منفيًا والمنفي من ذلك مثبتًا فعلى هذا ينبغي ان يكون
مفعول لم أطلب محذوفًا اي لم أطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت
المتأخر ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثّلٍ وقد يدرك المجد المؤثّل امثالي
وح يستقيم المعنى يعني انا لا أسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل
من المال ولكني أطلب المجد الاصيل الثابت وأسعى له مفعول
ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبهه لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل
ولم يفرده كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله
بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله
اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه
فاعلا للفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام
الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول
ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا
ان تغير صيغة الفعل الى فُعِلَ اي الى الماضي المجهول او يُفعَل اي
الى المضارع المجهول ثلاثيا او مثل افتُعِل واستُفعِل ويُفتَعَل ويُستَفعَل
وغيرها من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني

قوله الا ان يمنع مانع اي اضمرت على المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع مانع نشر من الحذف والاضمار جميعا عصام

اي دل على الاستعمال المختار وكانه اراد بالمذهب الاستعمال عصام

من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه
ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من
الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو
اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت
اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له
بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل فات النصب
والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه
كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كالمفعول الثاني والثالث
من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما
المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام
الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال
والفاعل كالجزء من الفعل ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه
مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل
التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه
موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما
فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن
تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة
تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان
امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل
بلا قيد تخصيص اذ لا فائدة فيه لان الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه

بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها وان لم يكن اي وان لم يوجد
في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء
في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت
اي الفعل المتعدي الى المفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام
مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة
الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي
درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة
المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض
النسخ ومنه يعني ومن جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر
جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما
في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول
نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم
يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي
كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في
المعنى لئلا يخرج عنه نحو بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر
وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين
او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية
مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام
ونحوه كهل وما ومتى وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام
ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر
فخير نحن عند الناس منكم ، فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا

عن نحو لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي بخلاف ما لو
كان فاعلاً لكونه كالجزء رافعة للظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل
لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى أراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به
عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان
ولو كان رافعاً لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم
الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف
النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام
فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
اسماً مفرداً مذكوراً بعدها نحو اقائم زيد وما قائم زيد واحترز به عما اذا
طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعاً نحو اقائمون الزيدون
فانها ح خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها
لسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبراً مقدماً عليه
فههنا ثلث صور احديها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون
الزيدان مبتدأ واقائمان خبراً مقدماً عليه وثانيتها اقائم الزيدان
ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلاً للصفة قائماً مقام الخبر وثالثتها
اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على
يعرف في يعرب زيداً انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس
باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول
من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ
واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد بالمسند به المسند الى المبتدأ



او نجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعاً الى المبتدأ وعلى التقديرين
يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة
تأكيداً واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اعني تجريد الاسم
عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند شيء اليه فمعنى الابتداء عامل
في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم
الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الآخرون كل واحد
من المبتدأ والخبر عامل في الآخر فعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل
اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم
يمنع مانع التقدم على الخبر لفظاً لان المبتدأ ذات والخبر حال من
احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل
ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظاً جاز قولهم في داره زيد مع
كون الضمير عائداً الى زيد المتأخر لفظاً لتقدمه رتبة لاصالة التقدم
وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز
الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظاً ورتبة
وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه
ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معيناً والمطلوب المهم الكثير
الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة
على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه
التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل
قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن
والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره

ومثل قولك أرجل في الدار أم امرأة فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم أن أحدهما في
الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال أيّ من الأمرين المعلوم كون
أحدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ
وفي الدار خبره ومثل قولك ما أحد خير منك فإن النكرة فيها وقعت
في حيز النفي فأفادت عموم الأفراد وشمولها فتعينت وتخصصت فإنه لا تعدد
في جميع الأفراد بل هو أمر واحد وكذا كل نكرة في الإثبات قصد بها العموم
نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر أهر ذا ناب لتخصصه بما تخصص
الفاعل المشبه به إذ يستعمل في موضع ما أهر ذا ناب إلا شر وما تخصص
الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما أسند إليه فإنك إذا قلت قام
علم منه أن ما يذكر بعده مما يصح أن يحكم عليه بالقيام فإذا قلت رجل وهو في
قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم أن المهر للكلب بالنباح
المعتاد قد يكون خيرا أي إذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما إذا
كان مجيء عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به يكون شرا لا خيرا فعلى
الأول لا يصح القصر بالنسبة إلى الخير فمعناه شر لا خير أهر ذا ناب وعلى الثاني
لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير أهر ذا ناب
وهذا مثل يضرب لرجل قوي أدركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل
لتخصصه بتقديم الخبر لأنه إذا قيل في الدار علم أن ما يذكر بعده موصوف
بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام
عليك لتخصصه بنسبته إلى المتكلم إذ أصله سلمت سلاما فحذف الفعل
وعدل إلى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكأنه قال سلامي أي سلام من قبلي
عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الإخبار

قوله في موضع ما تعني أن الكلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في أنا عرفت
عبد الغفور

قوله المهر مسامحة إذ المهر صوت الكلب دون نباحه على ما في الصحاح
عصام

٢١

عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها
إلى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز أن يقال كوكب انقض
الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز أن يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول
أقرب إلى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه
قسيما فلم تكن الجملة داخلة فيه أراد أن يشير إلى أن خبر المبتدأ قد يقع جملة أيضا
فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد أبوه قائم وفعلية مثل زيد
قام أبوه ولم يذكر الظرفية لأنها راجعة إلى الفعلية وإذا كان الخبر جملة
والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة
خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد إما ضمير كما في المثالين المذكورين
أو غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة
ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله أحد وقد يحذف
العائد إذا كان عند قيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن
منوان بدرهم أي الكر منه ومنوان منه بقرينة أن بائع البر لا يسعر
غيرهما وما وقع ظرفا أي الخبر الذي وقع ظرف زمان أو مكان
أو جارا ومجرورا فالأكثر من النحاة وهم البصريون على أنه أي الخبر
الواقع ظرفا مقدر أي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لأنه إذا قدر فيه
الفعل يصير جملة بخلاف ما إذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الأقل
وهم الكوفيون فإنه يصير حينئذ مفردا ووجه الأكثر أن الظرف لا بد له من
متعلق عامل فيه والأصل في العمل هو الفعل فإذا وجب التقدير فالأصل
أولى ووجه الأقل أنه خبر والأصل في الخبر الإفراد ثم إن الأصل في المبتدأ
التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما أشار إليه بقوله

واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى وجب صدر الكلام
كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من
مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه ازيد ابوك
ام فلان وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان
ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه
معنى الاستفهام او كانا اى المبتدأ والخبر معرفتين متساويين فى التعريف
او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد
المنطلق او كانا متساويين فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل
غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك
افضل منى رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ
احترازا عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه
تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل
زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور اما
فى الصور الاول فلما ذكرناه واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس
المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد
التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا
فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان
وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل
فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز
كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى
ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء





كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب صدر
الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام
خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة
وان قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس
بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة ما له
صدر الكلام لتصدره فى جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى للمبتدأ
من حيث انه مبتدأ فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ مثل فى الدار رجل فان
فى الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو أخر لبقى المبتدأ نكرة
غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له
بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن
فى جانب المبتدأ راجع الى ذلك اذ لو أخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير
لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل
تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها
وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ فى تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة
فى اللفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة مثل عندى
انك قائم وجب تقديمه اى تقدم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه الصور
لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا
وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين
بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب
اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز

وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد
وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف
لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما
وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في
المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه
لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني والحكم
فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر
سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه
نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى
في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم تقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب
عدمه وذلك اي المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل
او ظرف اي الذي جعل صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية
بهما بالاتفاق واما اشتراط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل
لتأكد مشابهته للشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول
المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها
الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل
او الذي في الدار مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم
الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل
رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم
المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم



وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول
الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة
المبتدأ او الخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان
الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع
انما هو بالاتفاق بين النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار
فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه
تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف
المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف
الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي
بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه
لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين
كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة
ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قلنا بعضهم
الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه
فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل
على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم
منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
فان لله خمسه وقول الشاعر • فوالله ما فارقتكم قاليا لكم •
ولكن ما يقضى فسوف يكون • وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة
لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه
اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه

يعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم وغير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ووجب حذفه ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد
كقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اى
هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال
لان مقصود المستهل تعيين الشىء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه
الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين
غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا
جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شىء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى
قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره خرجت على المذهب الاصح
كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون
اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففى وقت خروجى
السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا
فيما التزم اى فى التركيب الذى التزم فى موضعه اى موضع الخبر غيره
اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدأ الذى
بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع
الشىء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا
فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما
اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما فى قوله ٭ ولولا الشعر بالعلماء يزرى ٭
٭ لكنت اليوم اشعر من لبيد ٭ هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى
الاسم الذى بعدها فاعل لفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا
هى الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة وتأويلا



منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا
الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابى راجلا وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به
ومثل ضربى زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربى
السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى
ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظروف نحو زيد عندك اى حاصل عندك فبقى اذا كان
قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان فى الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون
الحال قائما مقام الخبر قال الرضى هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذى
يظهر لى ان تقديره بنحو ضربى زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن
المفعول وضربى زيدا يلابسنى قائما اذا كان حالا عن الفاعل اولى
ثم تقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا يلابس قائما
ويجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة تقول الذى ضربت قائما زيد
اى ضربته ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ والعامل فى الحال وقام
الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونو
مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربى
زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير
سد مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب
الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب
الحال اى ضربى زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره

على معنى المقارنة وعُطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع و ذلك مثل كل رجل
وضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو
يدل على الخبر الذي هو مقرون واُقيم المعطوف في موضعه و رابعها كل مبتداء
يكون مقسما به وخبره القسم و ذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقاؤك
قسمي اى ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم
المحذوف قائم مقامه فيجب حذفه والعُمر والعَمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا
مفتوحا لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها
اى من المرفوعات خبر ان واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية
وهي انّ وكانّ ولكنّ وليت ولعل و هو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء
على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا
ونصبا مثلا هو اى خبر ان واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول هذه
الحروف عليها قوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتداء وخبر لا التي
لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف اخرج جميعها عنه والمراد
من دخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لا بان اثرت فيها لفظا
او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه
فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا
المعنى بل انما دخل على جملة هي يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه
بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك
قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة
مثل ان زيدا يقوم ما اول بقائم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند

الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع
وهي كناية عن مصحفها اعني الصنعة
منه

في القاموس العمر بالضم وبالفتح البقاء
وبالفتح الدين قيل ومنه لعمري
عصام

او دخل لفظا احد ليصدق التعريف على
كل من افراد المعرف
عبد الغفور





بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتداء اى حكمه كحكم خبر المبتداء في
اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا
ومتعددا ومثبتا ومنفيا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة
فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان
صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه فلا يلزم من ذلك ان
كل ما يصح ان يكون خبر المبتداء يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد
انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا
وان من اباك الا في تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه
فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقدم الخبر على المبتداء و ذلك لان
هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا
والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم
المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم
ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل
الا اذا كان الخبر ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه الا اذا كان
ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى
ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا
وان من الشعر لحكمة و ذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها
خبر لا التي لنفي الجنس اى لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام
عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدا
وخبر كان وان وغيرها بعد دخولها اى بعد دخول لا تخرج به
سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو غير

حق العبارة ان يقال الا في التقديم لانه استثناء
عن وجوه التشبيه ووجه التشبيه يجب ان يكون مشتركا
بين المشبه والمشبه به والقول بترجيع
الضمير الى المتكلم بعيد
عبد الغفور

مجاز في قوله والاصل الاول
الفعل
عبد الغفور

استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديمه في كل حال من احوال الكلام
الا اذا كان ظرفا وكذا ان يكون استثناء من معنى الكلام اي ان
والحاصل ان اخبار هذه الحروف كلها لا يجوز تقديمها الا اذا كانت ظرفا
عبد الغفور

في لا رجل يضرب أبوه نحو لا غلام رجل ظريف وإنما عدل عن المثال المشهور
وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف
ما ذكره لأن غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر
فيها أي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لأن الظرافة
لا تتقيد بالظرف ونحوه وإنما أتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة
كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف
خبرها هذه حذفا كثيرا إذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة
النفي عليه نحو لا إله إلا الله أي لا إله موجود إلا الله وبنو تميم لا
يثبتونه أي لا يظهرون الخبر في اللفظ لأن الحذف عندهم واجب
أو المراد أنهم لا يثبتونه أصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى
قولهم لا أهل ولا مال انتفى الأهل والمال فلا يحتاج إلى تقدير خبر
وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة
دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول
على المبتدأ والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند إليه هذا شامل للمبتدأ
ولكل مسند إليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من
معنى الدخول لا يرد أبوه في مثل ما زيد أبوه قائم مثل ما زيد قائما
ولا رجل أفضل منك وإنما أتى بنكرة بعد لا لأن لا لا تعمل إلا في النكرة
بخلاف ما فإنه يعمل في المعرفة والنكرة هذه لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم
فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان
بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة أهل الحجاز ورد القرآن نحو
ما هذا بشرا وهو أي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان

مشابهته لا بليس لأن ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فإنه للنفي مطلقا
بخلاف ما فإنه أيضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله
من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح أي لا براح لي ولا
يجوز أن يكون لنفي الجنس لأنه إذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها
الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم أن المراد بالمسند والمسند إليه
في هذه التعريفات ما يكون مسندا أو مسندا إليه بالأصالة لا بالتبعية
بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات
شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

**المنصوبات** هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر
في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة
أو حكما وهي أربع الفتحة والكسرة والألف والياء نحو رأيت زيدا
ومسلمات وأباك ومسلمين ومسلمين فمنه أي من المنصوب
أو مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة إطلاق
صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء أو في أو مع أو اللام بخلاف
المفاعيل الأربع الباقية فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها
إلا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به أو فيه أو معه أو له
وهو أي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل
إياه قيامه به بحيث يصح إسناده إليه لا أن يكون مؤثرا فيه
موجدا إياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسن حسنا وشرف
شرفا وإنما زيد لفظ الاسم لأن ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول
المطلق من أقسام اللفظ فيدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل

وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا
او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل
نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو
الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل
كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل
مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا
فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل
وكذلك خرج به مثل كراهتي في كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين
احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل
اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث
يقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت
كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك
كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس في كرهت الفعل مشتمل عليه بهذا
الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن
الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وتكون المفعول المطلق للتاكيد
ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض
انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة
بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتح الجيم للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا
يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع
يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به
النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات



بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ
فعله اما بحسب المادة نحو قعدت جلوسا واما بحسب الباب مثل انبته الله
نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا
وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت
قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف او المضاف اليه
لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا
اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي
سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب
خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا
والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا
وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في
كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب
الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا
وعجبته عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم
بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له
وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا
قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما
في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي
مفعول مطلق وقع فيه مثبتا اي اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه
نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق

خبرًا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه اي عن ذلك
الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرًا وانما سرت سيرًا
لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرًا عنه لانه
لو كان خبرًا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعًا على الخبرية او
وقع المفعول المطلق مكررًا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرًا
عنه فلا يرد عليه نحو قوله تعالى اذا دكت الارض دكًا دكًا وانما جمع بين
الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرًا عنه نحو ما انت
الا سيرًا اي تسير سيرًا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان
مثالان لما وقع مثبتًا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيهًا على ان الاسم
الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدا
او الى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرًا
اي تسير سيرًا مثال لما وقع بعد معنى نفي وزيد سيرًا سيرًا اي يسير
سيرًا سيرًا مثال لما وقع مكررًا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق
وقع تفصيلًا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها
المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وتفصيل
الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد
اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها
شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء
ففصل الله تعالى هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء
اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع

قوله او وقع مكررًا لو قال او مكررًا بالعطف على مثبتًا لكان اخصر الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله خبرًا عصام

قوله ومنها ما وقع تفصيلًا انما وجب حذف الفعل لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي اشتق الذي هي ... الى غاية التي هي مصادر وقيامها مقام عواملها عبد الغفور





ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر آخر
واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجًا
اي حال كونه دالًا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد
زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن
نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه
اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب
صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي كان بمعناه
معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار
نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار
من صات الشيء صوتًا بمعنى صوّت تصويتًا فصوت حمار مصدر
وقع للتشبيه علاجًا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى
المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو
الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي
يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة مات ولدها ومنها اي من تلك
المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة
لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي
الف درهم اعترافًا اي اعترفت اعترافًا فاعترافًا مصدر وقع
مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له
سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدًا لنفسه اي
نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرًا يغايره
ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة

تحتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق حقا
من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى
قوله زيد قائم وليها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق
والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لا من
حيث انه منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة
فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير
المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون
المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد
بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل
ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير
والتكثير ولا يدخل فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى
مضافا الى الفاعل او المفعول للا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين
اى رجعا مكررا كثيرا وفى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة
هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم
لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية
فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف زوائده
ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون
من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا
القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك
الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام
المفعول به ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يكن

الاكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به
بلا واسطة حرف فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع
على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل يلتبس به
فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل
واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته
لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل
فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد
فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل
بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل
الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم
الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه
الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا
واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم
وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل فى العمل
فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل اياه اعبد ووجه الحبيب
اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رأيت
ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه فى حيز
ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل فى
المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن
قال من اضرب اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية
التى هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف الفعل

المؤنث الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب
الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم نحو اخاك
اخاك اي الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول منها
تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة
محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه
اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث
واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا
اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا
من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة

## في المنادى

المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه
كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل
يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له
صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في
حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه
حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج
بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص حكايته بالذكر فيما
بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب
اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له
تعال فانا مشتاق اليك فلا دليل على ادخاله تحت المنادى كما فعله
صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى
بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا والهمزة واي

واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا
بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلته مقدرة
نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب
ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين
او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا
يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل
المقدر واصله يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله
ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل
وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين
لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف
وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند
سيبويه ان جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف
النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي
احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان
البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب وطلب
الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به
اي على الضمة او الالف والواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة
النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع
الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا
اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا
بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة

لو قوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية وكونه مثلها افراداً وتعريفاً وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك
وهذه الكاف ككاف ذلك لفظاً ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم
لا يبنى الا لمشابهته الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهته الاسم
المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضم اولهما معرفة
قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على
الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى
بلام الاستغاثة اي بلام تدخله وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص
اذ خلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء
نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث
نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم
في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث
واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد وللعمرو
كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه
على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضاً
نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان
علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم
فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه
قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضاً فلام التعجب نحو
يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما

وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من
هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد
اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب
يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب
عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى
في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم
او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف
المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء
ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على
الفتح بالحاق الفها اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف
فتح ما قبلها ولا لام فيه اي لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين
اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف
وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة
والمنادى المستغاث باللام او الالف لفظاً او تقديراً ان كان
معرباً قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة
فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفرداً
بان يكون مضافاً او شبه مضاف واما ما يكون مفرداً ولكن لا يكون
معرفة واما ما لا يكون مفرداً ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون
مفرداً لكونه مضافاً مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفرداً
لكونه شبه مضاف مثل يا طالعاً جبلاً والقسم الثالث وهو ما يكون
مفرداً ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلاً مقولاً لغير معين اي لرجل غير معين

وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم
الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد
المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال
سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده
مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين
وهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فالامثلة للاقسام
باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا
حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به
المفرد حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع
المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به
لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمرا
لا عمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها
لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية
وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون
مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف
او حكما بان تكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت
فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة
اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع
والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه
والحسن وجهه ولم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما
هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري فيها الحكم

وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد
اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه
رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي
والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا
عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر والمقدر
لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا
للفظه وتنصب على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا
لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين
في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها
لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد
والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل ابن
احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف الممتنع دخول يا عليه يختار
الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل
ينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء
وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء
جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء
النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه
الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون
منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب
وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم

في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار
رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان
لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه
مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار
النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة
اي وتوابع المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب
لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى
لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تيم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال
في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لانه لا يمتنع دخول يا على المضاف
بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف
الذي ذكر من قبل وهو المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه
اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف
النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة
لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من
دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي
حال كون كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء
كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف اذ كرتين فالبدل
مثل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا
والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا
ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم

قوله والمضافة عطف على المفردة وتنصب على ترفع عطف امرين على معمولي عامل واحد لان العامل في صفة المبتدا والخبر واحد وهو الابتداء عصام

قوله مثل يا تيم كلهم نظرا الى ان تيما في نفسه غائب وجوز الشيخ الرضي كلكم نظرا الى الخطاب العارض عبد الغفور

قوله غير ما ذكر صفة او بدل عبد الغفور

او الضمير راجع اليهما تنبيه على ان ما سبق من التوابع فعلم منه انه لو كان ما سبق حكمه حكم المستقل لكان اخصر عصام



اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار
فتحه المبني عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم
الموصوف بابن مجرد عن التاء وملحوق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة
بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف
ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر
فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المنادى
المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة
التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام
اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اي مع ها
التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع
آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا
الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل
مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه
اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركة الاعرابية
موافقة لحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود
بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى
ولهذا لم نذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه
بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او
مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها اي
توابع الرجل توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني

قوله الا البناء على الضم او الفتح في المبني عن جواز ضمه لانه لم يعرف من البناء الا اختيار الفتح في يا زيد بن عمرو عصام

قوله اي اذا اريد نداؤه تفسير اراد به دفع الاشكال ... الاخبارية ويراد به ... عبد الغفور

وقالوا بناءً على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين
احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله
اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال
في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا
الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت
اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام
عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس
في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه
القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي لان لامها
ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ
وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين
كليهما حكموا بانه اشد شذوذا وذلك اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي
اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم
مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب
اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب
على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف
والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف
بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب
على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني
كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف
وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر



البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم
لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته
اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء
مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة
اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا
نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع
تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه
ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء
وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف
من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا وقعا في المنادى
المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب
عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها ليدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف
او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى
يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى
ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف تقول
غلاميه وغلاميه وغلامه وغلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا
اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف
الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمالهما في كلامهم
كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا
بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة
الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت

لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف
بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا
عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم
خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا
ابن خال بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم
يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلام
فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا
وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا
ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول
اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في
بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من
غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق
الاولى وهو في غيره اي في غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة
شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف
في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية
الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم
المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف
الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم
وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان
واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي



ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن
الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني
لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون
مستغاثا لا المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء
فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة
الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في
المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين
مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه
زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم
للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط
الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا
على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم
مع انه لشهرته يكون فيما ابقي منه دليل على ما القي ولزيادته على
الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما
اسما متلبسا بتاء تانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على ثلثة احرف
لان وضع التاء على الزوال فكيفية ادنى مقتض للسقوط فكيف
اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ابقاء نحو
ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم
بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها وقد يرخم
بغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو
يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى

ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال
فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة
الواحدة في انهما زيدتا معًا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء
والنون فيهما زيدتا اولًا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الآخر
كأسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب
سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اخر من باب
عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره
الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة
لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكمًا فيشمل
مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة
قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها
والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج
منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان
ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كمنصور
وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل
ابنية المعرب وانما لم ياخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة
لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على
حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في
الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معًا حذفتا معًا واما في
الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة
لئلا يرد المثل السائر صلبت على الاسد وبلت على النقد

قالـ في حكم الواحدة صفة لزيادتان ومن قبيل فلان في السعادة

قولـ اي صحيح اصلي باعتباره اولى من قيد اعتبره الرضي حيث قيده بغير التاء لاخراج نحو سعلاة والسعلاة بكسرها الغول او ساحرة الجن كذا في القاموس ... آخره الحقيقي وتاء التانيث في آخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة عصام



وان كان مركبًا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافًا ولا جملة
مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك
يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة
على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام
الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة
وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك
وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف
الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال
الاكثر فيقال في يا حارث يا حارِ بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم
وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو
بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم
على الاستعمال الاقل اسمًا براسه كانه لم يحذف عنه شيء فيكون له
في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حارُ بالضم
كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسمًا براسه
صارت الواو طرفًا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كما في ادل
ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسمًا براسه ارتفع مانع الاعلال وهو
وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفًا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة
في المندوب لانه لا يدخل عليه سوى يا لكونها اشهر صيغها فكانت
اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت
يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه

في البكاء ويشاركون في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودًا أو عدمًا
بيا أو وا فالمتفجع عليه عدمًا ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب
والمتفجع عليه وجودًا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدمًا كالمصيبة
والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب
مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ووا ويلاه
واختص المندوب بوا احترازًا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا
فإنه مشترك بينهما وحكمه أي حكم المندوب في الإعراب والبناء حكم المنادى
أي مثل حكمه يعني إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى
فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما إذا كان مفردًا
معرفة يضم وإذا كان مضافًا أو شبيهًا به ينصب ولا يلزم من ذلك
جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى ليرد أنه لا يقع نكرة لأنه
لا يندب إلا المعرفة ولك زيادة الألف في آخره أي آخر المندوب
لمد الصوت المطلوب في الندبة فإن خفت اللبس أي التباس
ذلك اللفظ عند زيادة الألف بغيره عدلت إلى حرف مد مجانس
لحركة آخر المندوب من كسرة أو ضمة كما إذا أردت ندبة غلام مخاطبة
قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب وإذا أردت
ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه إذ الميم أصلها الضم لا واغلامكماه
لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين ولك الهاء أي إلحاقها بهذه
المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه
عدمًا إلا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته
في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه إذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص





ينتقل الذهن إليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة وامتنع إلحاق
الألف بصفة المندوب بل يجب أن يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل
لأن اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف إليه لأنه جيء به
لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فإنه جيء بها بعد تمام الموصوف
للتخصيص أو التوضيح فلهذا جاز مثل يا أمير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد
الطويلاه خلافًا ليونس فإنه يجوز إلحاق الألف بآخر الصفة فإن
اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللفظ أنقص من الاتصال
بين المضاف والمضاف إليه إلا أنه أتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات
فإن الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف إليه فإنهما متغايران
وحكى يونس أن رجلًا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه
والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء إلا إذا كان
مقارنًا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء
تعرف بالنداء كيا رجل أو لم يتعرف مثل يا رجلًا لأن نداءه لم يكثر
كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه
منادى والإشارة أي ومع اسم الإشارة لأنه كاسم الجنس في
الإبهام والمستغاث والمندوب لأن المطلوب فيهما مد الصوت
والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف
النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فإنه لا يحذف
منه إلا مع إبدال الميم المشددة منه نحو اللهم أو بغير بدل نحو يوسف
أعرض عن هذا أي يا يوسف ولفظة أي إذا وصفت بذي اللام
نحو أيها الرجل أي يا أيها الرجل وبالموصوف بذي اللام نحو يا هذا الرجل أي

فلا يجوز الحذف منه اي من هذا من غير أن يتصف بهذا بذي اللام والمضاف الى
اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي
واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم
الجنس في أصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه
اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق
اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق
حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا
اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير
العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا
ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى أن النعامة
الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخف ايضا وقد يحذف
المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف لا على انه حرف
تنبيه ويا حرف نداء اي قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل
بخلاف قراءة ألا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان
أن ناصبة للمضارع أدغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع
سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب
حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له
على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير
بيانية اي ما اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده
وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله
على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترازه عن نحو زيد ابوك

الاضمار على شريطة التفسير

ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء
الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل
ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل
في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا
عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك
الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه
او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد
هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير
او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال
خرج نحو زيد ضربته فان المانع عن عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره
فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب
بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه ثم لها صور اربع احدها
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير
مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير
ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغاله بالمتعلق لا يتصور فيه الا
تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة
ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق
فالاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه
نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه
وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف

فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال
الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير ما يناسبه باللزوم وزيدا حبست عليه
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان
حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه ينصب زيد في
هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر
الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل ضربت زيدا
ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا
القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت
فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم
اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه
ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار
او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران الى هذه الصور
الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي
بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء او يرجح
عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان
قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة
للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى ترجح الرفع بسلامته عن الحذف
نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة
المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على
ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر
والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية

قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا
الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم
مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار
هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل
ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة
في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان
المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا
وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية
فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار
النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها
على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة
المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا
لقيته وبعد حرف النفي يعني بعد ما ولا وان وليس لم ولما ولن
من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في
العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا
وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام
لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام
ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل
لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا
الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه

وبعد حيث الدالة على المحاذاة في المكان نحو حيث زيداً تجده فاكرمه
وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي
مثل زيداً اضربه وزيداً لا تضربه وانما اختير في هذه اي بعد حرف الاستفهام
والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم
المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع
الفعل فيها اكثر فاذا نصبت الاسم المذكور وقع فيها الفعل بتقديره
وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس
ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من
حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في
حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته له فالالتباس
انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بينه بل
التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معاً مثل قوله تعالى انا كل شيء
خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء
وجعل خلقناه خبراً له كان موافقاً للنصب في اداء المقصود لكن خيف
لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبراً وهو خلاف المقصود فان
المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا
انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما
هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران
اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل
زيد قام وعمراً اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك واي الذي يصح العطف
على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي



وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية
فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول
التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي
اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية
فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب
المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضاً
قريبة غير منفصلة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى
اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا
ان ولو فان اما واذا وان كانت من حروف الشرط فحكمهما ما سبق من اختيار
الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف
التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب
دخولهما على الفعل لفظاً او تقديراً نحو ان زيداً ضربته ضربك مثال
لحرف الشرط والا زيداً ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد
ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيداً فيه
وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار
فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد
تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب لا يعمل
في النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا نخص المناسب
باذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم
فيكون تقديره ازيداً يلابسه الذهاب به او يلابسه حلا بالذهاب او اذهبه جله

قلنا بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فان الاتحاد
فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال
المذكور واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا
اي مثل زيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف
اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه
لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا
فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها
فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة
لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المعنى المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى
وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم
فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة لشيء والجار
مع المجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت
في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم
المذكور اذا كان لفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه
النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية
شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا الاخراجه عن هذه القاعدة
المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المص الى ما تمحلوا لاخراجه
عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء مرتبطة

بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا موصولا
فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء
والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالتها على سببية الجزاء ومثل
الفاء لا يعمل ما في حيزها فيما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها
على ما قبلها فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه
اذ الزانية مبتدا محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف
اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله تعالى فاجلدوا جملة
ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده للسببية ايضا اي ان
ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء
جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة فتعين الرفع والا
اي وان لم يكن الفاء للشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت
الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل باتفاق
القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين
الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول
فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره
وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة
معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر
ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له
مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة
المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير
في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر

موضع المضمر اذ تقدير الكلام ومعمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه
وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه
لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان
لاول نوعي التحذير ومعناهما بعّد نفسك من الاسد والاسد من
نفسك وبعّد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعّد
حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد
والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها
منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه اي
اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين
غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه
مثل بعّد ونحّ وتقدير بعّد في مثال النوع الثاني غير مناسب
لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان
يقال بتقدير بعّد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعّد في جميع افراد
النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك
فان المعنى بعّد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل
اتق في بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد
خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا
تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود
بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد
كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول
اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف

بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان
وانّ قياسي ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع
تقدير من وشذوذه مع غير ان وانّ فان قلت فليكن بتقدير
العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف
الجر قياسي مع ان وانّ وشاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف
فلم يثبت الا نادرا **المفعول فيه** هو ما فعل فيه فعل اي حدث وهو المعنى
مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك
او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل
اسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان
يفعل فيهما سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور يخرج
ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه
فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه
فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم
الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه
ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا المثال
عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل
من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية
لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرّف وقوله من زمان
او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه
وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ظرفان ما يظهر فيه في
وهو مجرد بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقدير ها وهذا اختلاف

اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما بمعنى
المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور
ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه بتقدير في
اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او
محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه
بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في
الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان
مبهما قبل ذلك اي النصب بتقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما
في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل محدودا فلا
يقبل النصب بتقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا
وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست
وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد
مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما وكما
لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية لجائز نصبها قال وحمل
عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون
وسوى لابهامها اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان
حكمه حكمها وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان
لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال
مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا
نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه

الاضافة من باب اضافة السياج واسورة الذهب بمعنى من والالام في الزمان للجنس
هدا

اتفق القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر
عبد الغفور

جعل الضمير راجعا الى المكان والاولى ان يقول ان كانت وما كانت اضافة الظروف الى المكان بيانية لم تحتج الجملة الواقعة جزاء الى عائد لان عائده المبين
عبد الغفور

وما بعد سكنت ونزلت
عبد الغفور



والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل لان
الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول
لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت
دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه
ومما يؤيد ذلك ان كل فعل ينسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان
ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي
هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان
تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا
قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة
الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها
فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح
فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار
صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي
شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر لا بشريطة التفسير نحو
يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر
على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في
المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او
بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه
او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه
ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا
فقوله مذكور احتراز عن مثل الجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه

اذ لا يصح ذلك في دخلت الدار ودخلت البلد ودخلت الدار وان كان بين مفعولاته كذلك كلها بعد دخلت
عصام

وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد
مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور
معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله
اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا
مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل
بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل
بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق
يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند
الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين
ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته
ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة
تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا يرى الى صحة تاويل الحال
بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من
غير ان يخرج حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له
لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن
ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في
المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح
القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها
الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او في
مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله



وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه الصلوة والسلام ان
امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة
عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ
والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون
في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع
ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له
فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل
اي اتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك
لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد
زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب
واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما
بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان
الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت
الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني
ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز
بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم
لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط
يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف
ما اذا اختل شيء منها **المفعول معه** اي الذي فعل بمصاحبته بان
يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه والمفعول في وقوع
الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول

كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وقته ولد والضمير المجرور راجع الى اللام
واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى الظرف
اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب
في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي
ضعيف جدا والوجه ان يجعل من قبيل لقد حيل بين العير والنزوان
فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة
لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه والذي
فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى
مصدره والضمير المجرور للموصول مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور
بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون
ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادتها اياها سواء كان ذلك
المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا
درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين
او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع وزيدا والمراد بمصاحبته
لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا
او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور
بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في
اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في
المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا
الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها والعطف التي فيها معنى الجمع
فناسب المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث



فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز
اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربته زيدا وعمرا لوجوب
العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان
نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية
وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان
العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره
وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز
اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي
بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا
اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه
نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان
اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما
حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما تلابس
فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع
وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو **الحال** لما فرغ من
المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول
اي من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج
ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول يخرج
ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك
وبتقييد الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة الفاعل

او المفعول مطلقاً لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل
منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى
اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه لفظاً اي لفظيا بان
يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين
حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية
المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه
والمراد بالفاعل والمفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه
الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول
المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى حدثت الضرب شديدا
وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او
مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول
نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان
يقال بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه
مقام لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه
فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه
مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال
عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله
والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في المقطوع
فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكوفي تبين على صيغة
الماضي المعلوم من باب التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول

نيفا حال من المضاف اليه كقولك رأيت
وجه هند قائمة والحنيف المائل عن
كل دين باطل الى دين الحق



من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن
المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول
الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال
اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما
هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج وهما
ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما
فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن
ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس
باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او
التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد
المتكلم الاخبار عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه وتصير
زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه
الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية
لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر
نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار ان كان الظرف مقدرا بالفعل
او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد
ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل
وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن
ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح
او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما وكالنداء

مثال الفاعل المعنوي وقف ... قائما حال
... فاعل لفظي ...
... المبتدأ

رد على ما في شرح ... مثال الحال
عن الفاعل معنى
عصام

والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائماً وليتك عندنا مقيماً ولعله
في الدار قائماً وكأنه أسد صائلاً وشرطها أي شرط الحال أن تكون
نكرة لأن النكرة أصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها
يحصل بها فالتعريف زائد على الغرض وأن يكون صاحبها معرفة لأنه
محكوم عليه في المعنى فكان الأصل فيه التعريف غالباً أي ليس اشتراطها بكون
صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها أي أكثرها وبيان ذلك أن
مواد وقوع الحال على قسمين أحدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو
جاءني رجل من بني تميم فارساً أو مغنية غناء المعرفة لاستغراقها
نحو قوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا إن جعلت أمراً حالاً من كل أمر
أو واقعة في حيز الاستفهام نحو هل أتاك رجل راكباً أو بعد إلا نقضاً
للنفي نحو ما جاءني رجل إلا راكباً أو متقدماً عليه الحال نحو جاءني راكباً رجل
وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الأمور وغالب مواد وقوع الحال
والأكثر ما هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها
معرفة فقوله غالباً قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها
معرفة حتى يقال إن غالبية كون صاحبها معرفة المبنية على تخلفه في بعض المواد
ويحتاج إلى أن يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ
وخبراً معطوفاً على قوله وشرطها أن تكون نكرة وأرسلها العراك ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش
والأتن يقول أرسل حمار الوحش الأتن وكأن المراد بالإرسال
البعث والتخلية بين المرسل وما يريده أي أرسلها معتركة متزاحمة
ولم يذدها أي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق أي لم يخف على نغص الدخال





أي على أنه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو أن يشرب
البعير ثم يرد من العطن إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس
متداخلة بعضها في بعض أو المعنى على نغص مثل نغص الدخال
ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد
نقضاً على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين أحدهما
أنها مصادر لأفعال محذوفة أي تعترك العراك وينفرد وحده
أي انفراده ويجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالاً وهذه
المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما أنها معارف موضوعة
موضع النكرات أي معتركة ومنفرداً ومجتهداً فالصورة وإن
كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما أن حسن الوجه في صورة المعرفة
وهي في المعنى نكرة فإن كان صاحبها أي صاحب الحال نكرة محضة
لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة
بينها وبين معرفة وجب تقديمها أي تقديم الحال على صاحبها
ليتخصص النكرة بتقديمها لأنهما في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة
في النصب في مثل قولك ضربت رجلاً راكباً ثم قدمت في سائر
المواضع وإن لم تلتبس طرداً للباب ولا تتقدم أي الحال
فيما عدا مثل زيد قائماً كعمرو قاعداً على العامل المعنوي قد عرفت
فيما قبل العامل المعنوي وأنه ما هو متقدر بالفعل أو اسم الفاعل مثل
الظرف وما يشبهه أعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل وشبهه
فعلى هذا معنى الكلام أن الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً

نحو جاءني رجل وزيد راكبين

بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا
فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل والاخفش جوزه
بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخر المبتدا عن
الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في
الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة
للظرف لما فيها من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي
لتوسعهم في الظروف والحال لا تتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا
في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر
من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الاول لا غير وكما لا تتقدم الحال على العامل
المعنوي كذلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة
او حرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقا
نحو جائتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع
وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه
ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية
يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال
على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر
معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا
قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور
بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة
حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة للمصدر اي رسالة



وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف
وكل ما دل على هيئة اي على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا
صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق
الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب
في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما يبقى فيه
حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين
حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول
البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب
اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي
بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل
لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي
كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل
وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان
الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه
والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه
قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر
معه كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن
قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي
اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه
التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث

وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا
وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان وقعت
حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق
والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة
الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة
مستقلة بالافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا
وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير
والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها
مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا
فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا
لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في
غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب
او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل
قوله صلى الله عليه وسلم كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط
بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة
فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين
المؤكَّد والمؤكِّد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف
لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو
كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة
الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده
لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاء زيد يسرع



وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع
المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي
بالواو والضمير معا او باحدهما من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير
لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد
وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاء زيد وما يتكلم عمرو
والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاء زيد قد خرج غلامه
او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه
او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاء زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي
المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى
الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه
الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه تجوزا لان
المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة
الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا الحكم
مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء
كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة
منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا
بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه
يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون
جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة
دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار المنفي بلا قاطع
فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية

كقولك للمسافر اى الشارع فى السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اى
سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا
او حال بعد حال او مقارنة كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت
اى جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن
نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوى بنانه اى بلى نجمعها قادرين
ويجب حذف العامل فى بعض الاحوال المؤكدة وهى اى الحال
المؤكدة مطلقا هى التى لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا
بخلاف المنتقلة فالمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك
عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب فى غالب الامر اى احقه
بفتح او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وجزمت منه على يقين او
احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت ابوته لك
وجزمت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا قال صاحب المفتاح
احق التقديرات عندى ان تقدر تحقق عطوفا وشرطها اى شرط
وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اى موكدة لمضمون
جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل فى قوله تعالى
انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به
عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف
فى قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد هٰهنا
من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان
للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا
نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما اى الاسم الذى



يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه فى حكم التنحية
فهو ليس يرفع الابهام عن شئ بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر
اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان
المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق
منصرف الى الكامل وهو الوضع واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية
فان قوله جارية يرفع ابهام قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع
بل نشأ فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز
عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم
كلى بشرط استعماله فى جزئياته او لكل جزئى منه ولا ابهام فى هذا
المفهوم الكلى ولا فى واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من
تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل لرفع هذا الابهام
لا الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به
الاحتراز عن عطف البيان فى مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد
من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر
زال بذكره الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام
الوضعى عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال
فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع فى الوصف لا فى الذات
وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك
ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه
كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم
بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه

فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام
الوضعي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي
واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر
عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف
مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة
نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا
طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذات ذلك
الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مذكورة يرفعها عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها
والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به
قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام
مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام
فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي
ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير
العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان
سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس
نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات
لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة
مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير
وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان
ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا

او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير
وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها لان الاسم
يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل
وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام
الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم
التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام
الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام
التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف
معها فلا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي
التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا
وهو ما يشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة
الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس
الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا
لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل في
تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد
جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية
او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث
لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا
ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى

اى ان وُجد التمييز متلبثًا بتنوين المفرد او بنونه التى للتثنية فانه لما تمّ الاسم بهما
اقتضى التمييز جازت الاضافة اى اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة
بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازًا شايعًا كثيرًا لحصول الغرض
وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطلُ زيتٍ ومنوا سمنٍ والا
اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة
فلا تجوز الاضافة الابقلة فى نون الجمع نحو عشرون درهمًا اما فى الاضافة
لئلا يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى
غير المميز نحو عشريك وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو
اضيف الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة
عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من
رمضان فلا يضاف فى غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب
اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اى الاول
كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ما
ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدًا
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اى
خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع
الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل فى المبهمات المقادير
وغيرها ليس بهذه المثابة والثانى اى القسم الثانى من التمييز وهو ما يرفع
الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن
ذات مقدرة ونسبة فى جملة لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة
يستلزم الابهام فيهما ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرًا عليها

تنبيها



تنبيها على ان مقابلة ما فى هذا القسم للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هى
لمجرد النسبة لا غير فى جملة اى نسبة كائنة فى جملة او ما ضاهاها اى
ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً او اسم
المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها
او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذا كل
ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة
والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة
والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق فى
التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان فى قوة اربعة امثلة فكانه
قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما
عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين
غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع فى الجملة او ما
ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه
والدار عين غير اضافى هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافى محتمل لهما
والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه
او فى اضافة عطف على قوله فى جملة او ما ضاهاها مثل يعجبنى طيبه
نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء به وابا وابوة ودارا
وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره
فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورد
صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا
ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة

على ان يكون الضمير مبهماً معلوماً والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في
الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارساً
والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر
الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن
نصاً في المنتصب عنه اسماً لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له
اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اي لما
انتصب عنه بان يكون تمييزاً يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون
تمييزاً يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل اباً في
طاب زيد اباً فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تمييزاً عن زيد
اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزاً
عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان
لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه اسماً يصح جعله لما انتصب عنه
فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلماً وداراً فان هذه الاسماء ليست
نصاً في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات
المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز
ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصاً فيه او محتملاً له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه
ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه
مثل طاب زيد اباً والزيدان ابوين والزيدون آباء او المعنى في نفسه مثل
قولك طاب زيد اباً اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
اباه وجده وطاب زيد آباء اذا اردت اباه واجداده فعلى كل من التقدير
اذا قصد وحدة التمييز اورد مفرداً واذا قصد تثنيته اورد مثنى واذا قصد جمعيته



اورد جمعاً فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان
التمييز جنساً يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم
ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفرداً لصحة اطلاقه على
القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علماً والزيدان علماً
والزيدون علماً الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من
حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد من تثنيته او جمعه نحو طاب
الزيدان علمين والزيدون علوماً اذا اريد ان متعلق الطيب من كل
من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد
ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارساً
او مأولة بها نحو كفى زيد رجلاً فان معناه كفاه كاملاً في الرجولية كانت
الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي
موصوفاً والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والداً كان الوالد
زيداً ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو اباً وطبقه الواو بمعنى مع
والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة له مع مطابقتها اياه
او مطابقة اياه ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على
خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره واحتملت
اي الصفة المذكورة الحال ايضاً لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد
فارساً اي من حيث انه فارس او حال كونه فارساً لكن زيادة من فيها
نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل تؤيد التمييز لان من تدخل في التمييز
لا في الحال وايضاً المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية

او قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله
اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل
لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة بما ذكرنا
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز
على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا
للفعل بنفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته
لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا
نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا
ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان ما في قولهم امتلأ الاناء ماء من
حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم
لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز
وقدره وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ
ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة
فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل
في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها
مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة
اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا
مفعول فلا تنتظم تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان
تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل
بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في
العمل وتمسكهما في هذا التجويز بقول الشاعر ٥ اتهجر سلمى بالفراق حبيبها

وما كاد نفسا بالفراق تطيب ٥ على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه ح
يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا
تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد
للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب
فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا
الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس في المعنى
وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح
في التمسك **المستثنى** اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح
النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف
كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد
منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل
ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن
غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن متعدد جزئياته نحو ما جاءني
احد الا زيدا او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان
ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا
اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد بالا غير الصفة
واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد
جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج
عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل والمستثنى الذي لم يكن
داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك
جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن

نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصحح
تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور
بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما
للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى
وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة
داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي
ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير
موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد
آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه
ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام
في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان
بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ
الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا
كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط
الا لانه شيء يتعلق بالفعل ومعناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى احد منسوب
اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف
على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما
على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم
وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقدم البدل على المبدل منه او منقطعا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا
في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون

او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا
منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو
والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم
فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني
القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه
فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من
امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون
داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه نحو جاءني
القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو
في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس
وقد يضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه
والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون
ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير
راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق
من المستثنى منه والتقدير والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي
منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد
ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي
النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لا اعلم خلافا في جواز
الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا

وجوباً اذا كان بعد ما خلا وعدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني
القوم ما خلا زيداً وما عدا عمراً تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على
الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت
مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمراً او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا
خالياً بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزاً بعضهم او مجيئهم عمراً وعن الاخفش انه اجاز
الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا
لم ينقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيداً
وبعد لا يكون نحو جاءني اهلك لا يكون بشراً وانما يكون النصب بعدهما وجوباً
لانهما من باب الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب
الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه
مطلقاً وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه
الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام
الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
ويختار البدل من المستثنى فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون
المستثنى واقعاً في محل يكون متأخراً عن الا احترازاً عما اذا كان بعد سائر
ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازاً عما
اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوباً كما مر والحال انه قد ذكر
المستثنى منه احترازاً عما اذا لم يكن المستثنى منه مذكوراً فانه حينئذ يعرب
على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة
لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون
منقطعاً ولا مقدماً على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى به



نحو ما فعلوه الا قليل على البدلية والا قليلاً بالنصب على الاستثناء ونحو
ما مررت باحد الا بزيد بالجر على البدلية والا زيداً بالنصب على الاستثناء وما
رأيت احداً الا زيداً بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء
وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصور لان النصب على
الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب
البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل
اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه
غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن
المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو
اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك
ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم
احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم
الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل
العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح
او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه
المستثنى قطعاً مثل قرأت الا يوم كذا اي وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا
لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل ذلك
ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب
في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضاً
نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضاً استقامة المعنى
وايضاً لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلاً

فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد
من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين
في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها
واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى
على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء
تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما
اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فيه فمما يقل كما في
المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد
ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخول المستثنى
فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة
ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي من
القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك مما يستقيم
فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه
عدم استقامة المعنى ومن ثمة اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في
الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى
ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائم على جميع
الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل
الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها حال اثباتها قض ويستثنى من جملتها
العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن
ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يخرج في صورة
الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع

قوله او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم واتى
مبالغة فوق ان يقال انحصر فيه جميع الصفات
المتقابلة الا العلم لجعل العلم احق بالانتفاء
من عدة متقابلات عصام



جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال
مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك
او المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر
البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع
اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان
مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد المجرور
على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد
لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به
فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به
ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء الثاني
المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه
ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة
غير الشيئية اولا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية
لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة
الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد بالاتفاق بعد الاثبات
اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي
ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد
الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في
الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل
المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحة شبيهة
بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل

قوله انما وصفه به [illegible] صفة [illegible]
ايضا [illegible]

قوله لان من لا تزاد في الاثبات [illegible]
عند الاخفش [illegible] الاستغراقية [illegible]

فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله
ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من
تقدير ما كذلك لتعمل فيه وما ولا تقدران حقيقة اذا لم يكن البدل الا
بتكرير العامل او حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته حكمه اليه
فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل
بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي
بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث
تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع
على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه
محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا
المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد
وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على محله البعيد لا القريب
قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا
بخلاف محله البعيد فانه لا دخل للعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا
شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت
للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر
العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمه
اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز
ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء
فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو
للنفي وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى



مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد
لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر
استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله
مضمر ومعناه تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم
عمرا حاشا زيدا اي براه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي
في الاستثناء دون الصفة اذ هو خ باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا
على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل
اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة
باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول
جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها
حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك
لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي
على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كان
اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد وتوجب ان يكون مع صفتها
مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعدما كان
مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد
لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاء رجل الا زيد
والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان
يكون مثنى فيدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكرا لا يعرف
باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير
الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل

او عدم التساوي قطعاً على تقدير ان يشار الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر
المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل
او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون
وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصوراً على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيداً جاءني وله علي عشرة
الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء
عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل
على الصفة غالباً فقيدناه بقولنا غالباً لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور
نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحداً
والا رجلاً والا حماراً ولكن لما كان ذلك نادراً لم يلتفت المصنف في بيان
هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة
فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام
فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية
مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما
آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله
وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله
بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا
لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة
وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة
الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء



قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين
تمسكاً بقوله • وكل اخ مفارقه اخوه • لعمر ابيك الا الفرقدان • فان
الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين
بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران
احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود
وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو
قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتها
لانك اذا قلت جاء القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على
المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانها عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز
خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجراً كغير متمسكين
بقول الشاعر • ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا • وزعم الاخفش
ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضاً نصبوه استنكاراً لرفعه فيقولون
جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب استعماله
على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وستعرفها
في قسم الفعل ان شاء الله هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها
والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعاً بعد دخولها
على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد
الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا
ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان
يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد
المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل

فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما
وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه
على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة
او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما
بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد
او كان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة
لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في
اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا
وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه
لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة
استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء
بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا
فخير وان شرا فشر اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا
فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي
ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان
في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة
الحذف وكثرته ووجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت
منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت
لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب
الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها

وادغمت النون في الميم وابقي الخبر فصار اما انت منطلقا انطلقت
وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا
انطلقت فيعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه
واقتصر المصنف رحمه الله على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها في
قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان واحد
اخواتها مثل ان زيدا قائم ومما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما
سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم
المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل
اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوب
لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه
بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله
من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا
ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا
كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه
بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر
كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله
يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا
او شبها به اي بالمضاف في تعلقه بشئ وهو من تمام معناه وهذه احوال
مترادفة من الضمير المجرور في اليه والاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها
وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة
مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت المرفوعات فيها كفى قوله

ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على
النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها
غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط
وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به
ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة
او مفصولا لحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به
المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في المفرد نحو لا رجل في الدار والكسر في
جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح
ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم لا مسلمين ولا مسلمين لك
ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب
لمن قال هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بني على
ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل
قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح
جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب
وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او
مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال
على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به اولا
وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو
ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار
زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور

الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في
المفصول فلضعف لا عن التأثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمه
لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما فات التنكير من معنى
نفي الاحاد واما في النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول
السائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية
اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر
على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة
لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب
غير مكرر فاجاب بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل
ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى
المعرفة او بتأويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه
بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التأويل ايراده حسن
بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة
الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب
كل واحد منها نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب
التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على
لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود
الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول
ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان

لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد
النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه
لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد او ان
يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني
نحو لا حولَ ولا قوةٌ الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس
واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول
لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد
او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما
بالابتداء نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حولٌ
وقوةٌ فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا
والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا
بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله على ان يكون
لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول انه يجوز ان يكون
رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها
التكرير فقط وقد حصل ههنا وكذا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها
في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة
اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله
منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف
مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة
على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا اي تأثيرها في مدخولها
اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها



اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة
فتقول ألا رجلَ في الدار مستفهما واما العرض مثل ألا نزولَ عندي
ولم يذكر سيبويه ان حال ألا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره
السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا
خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولم
وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو ألا زيدا اكرمه
واما التمني نحو ألا ماءَ اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله
ألا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها
حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكأنه قال
ألا تروني رجلا يعني هلا تروني رجلا ولذلك نصب ونوّن وهي
عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان
القياس ألا رجلَ ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني
لا نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلامَ رجلٍ ظريفا الاول بالرفع
صفة للنعت اي لا الكائن وما بعده احترازا عن مثل لا رجل ظريف كريم في
الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل
حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن المفصول
نحو لا غلامَ فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا
على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى
النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على
الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر
المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماءَ ماءً باردا

مع انه يصدق عليه انه نعت المبنى الاول مفرداً يليه فان بارداً في هذا
المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتاً للمتبوع فليس
مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها
لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعاً حملا على محله البعيد ونصباً
حملا على اللفظ وعلى محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف
بالرفع وظريفاً بالنصب والا اى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب
اى فحكمه الاعراب لا غير رفعاً حملا على المحل البعيد ونصباً حملاً على اللفظ
وعلى المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود والعطف
على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه
اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا
كان لا مكررة في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول لا قوة الا بالله
فيما سبق بان يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوباً
وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعاً جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان
الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة
اذ المعطوف على المنفي تزاد لا فيه كثيراً نحو لا حول لا قوة مثل لا اب
وابناً في قول الشاعر • لا اب وابناً مثل مروان وابنه •
اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا • وسائر التوابع لا نص عنهم فيها
لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي رحمه الله
ومثل لا اباله ولا غلامي له اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي
لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من
اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز بعيد

فالاعراب واجب لتوسط المعمول
الخبر والفاء جزاء الشرط هندي

اى الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا
فيهما مبنياً على ما ينصب به والجار مع مجروره خبراً لها وقد جاء على قلة
مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون
في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيهاً له اى لاسم لا في هذين التركيبين
مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات
الالف وحذف النون فيكون معرباً وذلك التشبيه انما هو لمشاركته
اى مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه
له اى للمضاف في اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف
يعني الاضافة وهو الاختصاص في المعنى اى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز
تشبيهاً له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيهما بالمضاف اى
بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة مثل هذين التركيبين
له اى لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو
الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتاً فان الاختصاص المفهوم من
التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اى لاجل ان جواز مثل هذين
التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز
تركيب لا ابا فيها اى في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم
من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت
للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها
بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته له في اصل معناه وليس
اى مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما
على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير المجرور

بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفيد على تقدير الاضافة ايضا واما اولا
فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير
خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت
جنس الاب والغلام مثلا لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم وغلاميه المعلومين
خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه
العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فذهب سيبويه
والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام
بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المص بزيادته لما عرفت
ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الا
مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز
ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا
اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد
خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند
بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية
اسميهما لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسميهما وخبرهما
اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما
بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء
عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان
مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في
استعمالاتهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا



نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما
اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف في
عمل لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي فلان
عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب
مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم
اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر
وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فالحكم في المعطوف الرفع لا غير لكونه بمنزلة
الا في نقض النفي

## المجرورات

هو ما اشتمل اي اسم اشتمل ليخرج
الحروف لاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه
اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان
بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث انه مضاف اليه
لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه
وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به
فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه
بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا
غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك مذهب سيبويه حيث
اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او
حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم
المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد

او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل باقيا اثره وهو الجر
مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان
نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالمقدر
اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من
ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه
من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين والنون
دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب الاولى
من الثانية التعريف والتخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة
وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا
قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه
بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن والتصريح في شرحه
ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر
لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه
شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها
مثل ضارب زيد بتقدير لام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها
الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولك
جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه
لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه
فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا
يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ

وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد
معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط
دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها
غير صفة كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها
فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان
صفة ولكن لم تكن مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد
واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية
بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف اليه عدا جنس المضاف
وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد
فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه
بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق
عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي
ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح
ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له
كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة
واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح
بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف
فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة
بمعنى من واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك
خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها

بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل
يرتفع الاشكال عن كثير من موادّ الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه
الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة
بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردّها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام
فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه
فان قلت فعلى هذا يمكن ردّ الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى
اللام للاختصاص الواقع بين المبيَّن والمبيِّن قلت نعم لكن لما كان
الاضافة بمعنى في قليلا ردّوه الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام
واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما
على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة
مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة
بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا
اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية
في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لا انّ
نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك
غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة
الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية
المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين كما في قوله • ولقد امرّ على اللئيم يسبني • وذلك على خلاف
وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف





وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف
ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك
اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم
والشجاعة فيقال له جاءني مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في
الشيء الفلاني وتفيد اي الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص
المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل
الاشتراك ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة
وقلّت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد
المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف
لامه وان كان علما نكّر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك
الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد
تجرده وخلوه عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه
من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد
لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان
تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا
والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا
دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال
تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر

وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة
الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل
تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة
الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو
الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا
فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك
اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جا
في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما
لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما كانت
مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد
من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة
الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا
تخفيفا لكونها لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال
في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض اللفظ عن ملاحظة العقل
بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة
مثل ضارب زيدا وحكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني
التثنية والجمع مثل ضاربا زيد او ضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه
فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله
القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم

فالتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا
نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف في المضاف
بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في
الصفة ومن ثمه اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية
التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب
مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وجعلها
صفة لنكرة ومن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع
تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز
الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة
اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمه وهو مجموع امور
ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف
وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني
ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في
ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا
دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد
تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف
بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين
الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل
في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب
التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا التفريع لكنه اخره
لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجيز تركيب الضارب زيد

اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف
التنوين بسبب الاضافة ثم عرّف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم
لان القول بتأخير اللام المتقدمة حسّا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف
للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله • الواهب المائة الهجان وعبدها •
فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب
عبدها فهو من باب الضارب زيد كان يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء
لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف • الواهب المائة الهجان وعبدها •
يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت
من امتناع الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال
اذ لا نص فيه فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد
يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث
جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف
والبيت بتمامه • الواهب المائة الهجان وعبدها • عوذا تزجّي خلفها اطفالها •
اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع
والواحد صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب
الكوفية وعبدها اي راعيها شبهها له بالعبد لغاية تحقق خدمتها او عبدها
حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات
النتاج حال من المائة تزجي بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر
اي تسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول
المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر



لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاسه على
الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب
الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام
لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة
وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا
باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه
عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع
ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا اشبهه وهو الضاربي والضاربه
وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي
الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف
منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة
فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي لمحموليته على ضاربك فاتحد فاعل
المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين مجردة عن اللام بمعمولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا
الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل
التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك
وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما
عاملا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك
لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور

أما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف
التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام وأجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم
لان القول بتأخير اللام المتقدمة جسا على الاضافة بجرد ادعاء مخالف
للظاهر وأما ما وقع في شعر الاعشى من قوله • الواهب المائة الهجان وعبدها •
فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب
عبدها فهو من باب الضارب زيد كما لا يمتنع ذلك حيث أتى به بعض البلغاء
لا يمتنع هذا فأجاب المص عنه بقوله وضعف • الواهب المائة الهجان وعبدها •
يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت
من امتناع الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى أن فيه شوب
مصادرة على المطلوب اللهم الا أن يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال
اذ لا نص فيه فانه يحتمل النصب حملا على المحل أو على انه مفعول معه أو لانه قد
يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث
جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف
والبيت بتمامه • الواهب المائة الهجان وعبدها • عوذا يزجي خلفها اطفالها
اي مدوحه الواهب المائة الهجان أي البيض من النوق يستوي فيه الجمع
والواحد صفة للمائة أو بدل عنها أو من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب
الكوفية وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها أو عبدها
حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات
النتاج حال من المائة يزجي بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر
اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية أو على صيغة المجهول
المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر



لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة وأما لانه قاسه على
الضارب الرجل والضاربك فأجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب
الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام
لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة
وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين
باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه
عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع
أن القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا اشباهه وهو الضاربي والضاربه
وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي
الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف
منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة
فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي المحمولية على ضاربك فانه فاعل
المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا
الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل
التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك
وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما
مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على أن سقوط التنوين في ضاربك
لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور

ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك
كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولكن يتصور ضاربك
فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز
ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك بالفصل والتنوين ثم لما اضيف
حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا
ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا
مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا
قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل والضاربك
حملا على نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد
عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحد منهما
اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى
المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما
عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل
في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير
الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد
على الفراء في الاستدلال بها ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء
المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي
والاضافي معنى آخر لا يقوم مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة
الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة



خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى
قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهي قوله لا يضاف
موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف
الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة
الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها اجيب
بان مثل هذه التركيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع
وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام
ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين
فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت
محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات
الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع
ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول
بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن
هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف
الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانب منها اللهم الا ان يقال
هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة
بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى
ويرد على القاعدة الثانية وهي قوله ولا صفة الى موصوفها مثل
جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق
قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول

بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كأنه اسم غير صفة فلما قصدوا
تخصيصه لكونه صالحاً لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحاً
لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا
خاتماً الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه
جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب
ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى
ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان
والجثث وحبس ومنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل
متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر
المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت
ليثاً بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغواً لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل
كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف منهما يختص اي يصير خاصاً
بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت
الاضافة التعريف او التخصيص واما عينية العين من الشيء اذا كان اللام فيه
للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه
فان سعيداً وكرزاً اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف
احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر
على اللفظ فكأنك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا
اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم

غالباً



واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة
او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقاً بالصحيح
لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون
ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع
بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء
وكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل غلامي
ودلوي في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او
ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في
الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكماً
والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان
آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفاً تثبت اي الالف على
اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل
وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء
لمث كلمة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف
التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان
آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع
المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم وسقط
النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي وان كان آخره
واواً قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء
وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها

تغيّر بما تحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمىّ وان كانت قبل اليا الواو
فتحة ابقى ما قبلها مفتوحا كقولك فى مسلمين مسلمىّ وفى مصطفون
مصطفىّ لخفة الفتحة وفتحت اليا اى ياء المتكلم فى الصور الثلث
للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته
واما الاسماء الستة التى مرّ البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم
فاخى وابى اى فالحال فى اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم
ان يقال اخى وابى مثل يدى ودمى بلا ردّ المحذوف لجعله نسيا منسيا
واجاز المبرد فيهما اخىّ وابىّ بردّ لام الفعل فيهما وهى الواو وجعلها يا
وادغام اليا فى اليا وتمسك فى ذلك بقول الشاعر • وابىّ مالك ذو المجاز بدار •
وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف بان
ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم
الى ابى جمع اب فاصله ابين سقطت النون فى الاضافة فاجتمع
يا آن فادغمت الاولى فى الثانية فصار ابىّ وقد جاء جمعه هكذا فى قول
الشاعر • فلما تبيّن اصواتنا • بكين وفدّيننا بالابينا • اى لما
سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا فداؤكم وتقول المرأة
قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمى وهنى بلا ردّ المحذوف
عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل عن
المبرد فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل بعضهم ذلك
الخلاف فى الاسماء الاربعة ويقال فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم
فىّ بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى فى اكثر موارد استعمالاته
وفمى فى بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة

واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم
وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منها اى من
الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما
او حمك ومررت بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء او
حمؤك ورايت حمأ او حمأك ومررت بحمء او حمئك ومثل دلو
بالواو فيقال هذا حمو او حموك ورايت حموا او حموك ومررت بحمو
او حموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما
او حماك ومررت بحما او حماك مطلقا اى جواز حم مثل هذه
الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل تجئ
هذه الوجوه فيه فى كل حال من حالتى الافراد والاضافة وجاء
هن مثل يد مطلقا اى فى حال الافراد والاضافة يقال هذا هن
ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك
وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء
الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ
كقول الشاعر • انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه • ولو كان
لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لان
لبعض تلك الاسماء حكما خاصا عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته
الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع
اى ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
ليس الا باضافته اليها **التوابع** وهى جمع تابع منقول من الصفة
الى الاسمية والفاعل الاسمى يجمع على فواعل كالكاهل على كواهل

والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض
حدها بخروج نحو ان في ضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان
اي متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع
الثاني والثالث فصاعدا ملتبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب
سابقه ناشٍ كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان
العالم اذا لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه
وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشٍ من جهة واحدة شخصية هي ما عليه زيد
العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه
مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وان
واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل
من غير التوابع الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من
جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء
اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي
مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا
فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه
ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت
من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من
جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق
والسابق اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محليا حقيقة او حكما
فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل والعاقل ولا رجل ظريفا
ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس



لا للافراد وبالافراد فالمحدود وبالحقيقة التابع والحد مدخول كل
وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد
صدق المحدود على كل افراد المحد فيكون جامعا والظاهر انحصار
المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون مانعا فيحصل حد جامع مانع يكون
جمعه ومنعه كالمنصوص عليه **النعت** تابع جنس شامل للتوابع
كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه
على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوص
مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك
اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في
مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان
دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوصية
موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد
وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف
الصفة فان الهيئة التركيبية من الصفة والموصوف تدل على حصول
معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت
غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف
وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل
نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة
ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق
شرط في النعت حتى اولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن غرضا للمصنف رده بقوله

ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا
اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على
المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال
فان التميمي يدل دائما على ان الذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذا مال يدل على ان
ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في
بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وح يجوز
ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت
برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب
على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا
المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على
ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى
حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر
التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل
بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي
بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع
صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة
ويوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان
الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية
وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما
اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه
ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم



واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح
ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف
اي بحالة قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته
وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له
بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام
معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه
اي الموصوف في عشرة امور يوجد في كل تركيب منها اربعة في
الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر
والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل
بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجري
على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف
يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير
ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة
وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل
ليشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا
افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه
وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث وان كان فاعله
مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا ذكر او انث جوازا تقول مررت
برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد
غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها

مثل يقوم ابوها ومررت برجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل
معمورة او معمورة داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم
في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله
كالضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف والفعل اذا اسند الى الضمير
يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع
المؤنث السالم ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت
برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة
ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في
الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن
فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلت المقصود الاصلي في هذا المقام
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان
الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته
للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم
بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة
الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة
عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم
التبعية ومن ثمة اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي
كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا
قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف
قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتي

المثنى والمجموع للفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن
ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون
لانه اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه
الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى
الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على
المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف
الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به
لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات
لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكأنه لم يقع في بعض النسخ
قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المص
انه لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف اخص
او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف واعلى
من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون
اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها
فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه
جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم
المعرف باللام والموصول فبينهما مساواة ومن ثمة اي ومن اجل
ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي
ذي اللام الآخر او الموصول لانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما

من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك
او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل
صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان
تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف
الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام
فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب المذهب
وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل
مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام
والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب
بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس اذا اريد رفعه لا يتصور بمثله
لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه
كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام التعيينية
في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا
الذي كرم اي الكريم ومن ثمه اي ومن اجل ان التزام وصف باب
هذا بذي اللام لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض
لانه لا يتبين به الجنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس
وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان او
رجل **العطف** يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد
نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله
بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون
هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو



فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء
الواقع في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى
زيد الذي هو متبوعه مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير
البدل من التوابع لانها غير مقصودة بالنسبة بل المقصود متبوعها
وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود
بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد
بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون
التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال
ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان
بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة
التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد
الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى
مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد
العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر
والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف
للمعطوف عليه واخريهما كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها
ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة يتوسط بينها وبين
متبوعها احد الحروف العشرة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد
حرف العطف لان توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون

العطف لكنها على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه الصفة
من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة
فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف
والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص رحمه الله
في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط
لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان مثل
جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية
وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير
فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف
وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة في الصفات لانها
فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير
عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية
اليه   واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل
بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه
وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل
فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد
اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل
من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال



ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل وان كان الضمير منفصلا
مثل ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا
نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل
ضربت انا وزيد   وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير
المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التأكيد لانه قد
طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان
الفصل قبل حرف العطف   مثل ضربت اليوم وزيد   او بعده كقوله تعالى
ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف
لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى
فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان
مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد
ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح   واذا عطف على الضمير المجرور
أعيد الخافض   حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من
اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله
والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف اذ يكون كالعطف على بعض
حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما جاء في المضمر حتى يؤكد به اولا ثم
يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة له ولا
يكتفى بالفصل لان الفصل لا تأثير له الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار
فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق
الا اعادة العامل الاول   مثل مررت بك وبزيد   والمال بيني وبين زيد

والمعطوف هو المجرور والعامل يكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل
قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالكاف كما في
الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال
السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز تركها اضطرارا واجاز الكوفيون
ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد
المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه في نحو اعجبتني جمالك من غير شرط
تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك
والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في
الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد
عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط
قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل
فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل
مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل
بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل
في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وتقوى مناسبة المجرور بانضمام
الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له
ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا
عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه





وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن
مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من
حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء
وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فتقدير التنكير لقصد
عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا
على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه
في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره اي كان المعطوف مثل
المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد
بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في
كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في نحو يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس
مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة اي ومن اجل
ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد
بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او
خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن
الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى الاسم فتعين الرفع على ان يكون خبرا
مقدما لمبتدا هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع فيه ولما
كان للقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد
الذباب فان يطير فيه ضمير عائد الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه
ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية
بان يكون معا بالسببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة

او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في
الاول والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية
فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير
فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي واذا وقع العطف بناء
على وجود عاملين بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال
بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي
اي امالة الاسمين نحو عاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على
معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا
نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا او كان على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه
مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك لدفع وهم من
يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه
لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما
وقع في قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة وفي قول الشاعر
اكل امرئ تحسبين امرأ • ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان
بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف
الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا
العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة
عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف
مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير
المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان

قوله بسبب الضمير راجع الى الطيران اي يغضب بسبب طيرانه
عصام



ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف
المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى تريدون عرض
الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءات
اي عرض الآخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله
وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في
كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه
في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع
او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب
زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب
نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان تريد بالقتل الضرب الشديد
فيجب ح ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي
او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض
متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه
لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى
نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع
في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا
لظن السامع تجوزا لا في بعض المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما
ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يراد النسبة الى
بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم و
واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا

تقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع
اما البدل والعطف فظاخروجهما به واما الصفة فلان وضعها
للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع
ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر
متبوعه وبحقيقته لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص رحمه الله
في شرحه وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ
ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه
تكرير اللفظ الاول اي تكرار اللفظ الاول واعادته حقيقة نحو جاءني
زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير
اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة
لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي
هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا
او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى
التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء فيكون المقصود من
هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد
المعنوي يختص بالفاظ محصورة اي محدودة معدودة وهي نفسه
وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد
المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد
مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع
بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع
من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ولكن ان تستنبط معانيها





خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان
اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع
والمذكر والمونث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا
واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه وعينه
في المذكر الواحد ونفسها في المونث الواحدة انفسهما بايراد
صيغة الجمع في تثنية المذكر والمونث وعن بعض العرب نفساهما
وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المونث
وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمى النفس والعين اولين
تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمونث
والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف
الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها
نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو
طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي
اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد
وجمعاء في المونث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع
المذكر وجمع في جمع المونث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع
بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل
واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجماع لا يتحققان
الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة
ولم يعتبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء
بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد

يكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول
بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم
المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس
والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل
ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء
الضمير بعد تاكيده بمنفصل وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل
اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير
المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه
الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجرى
بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب
والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك
ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل
بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس
وانما قيده بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين
بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل
لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما
يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة
على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة
لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا تتقدم يعني اكتع واخويه
عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع واخويه دونه

اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم
ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل **البدل تابع** مقصود
بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع
دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء
بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع
سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت
زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت
والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع
مقصود به واحترز بقوله دونه عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود
بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود
ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه فقصد المعطوف فكلاهما مقصودان
بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام
احد الا زيد فان زيد بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم
القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب
الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه
نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة لكن اثباتا فيصدق
على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة
الماخوذة في الحد اعم من ان تكون بطريق الاثبات والنفي ويمكن ان يقصد
بنسبته الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا فيكون الاول توطئة
للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه
وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة

يخرج من التعريف بدل الغلط ... والعبارة الصحيحة ... تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه ... عصام

حسبي الله وكفى
من الكتب التي وقفها ال...
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور ...
١٢٧٥ وكفى عبده

وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على
الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط
فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لا دنى ملابسة
فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان
يتحد مفهوماهما لكونهما مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا
مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق
جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل
الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه
بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو
الاول فالجواب انا لا نم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر
الابدال الا الغلط قال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس
مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان
مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت
بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد
الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل
وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه
بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء
المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه
وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع
النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا

باعتبار

باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته
الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا
حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم
في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي يكون
تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان
المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو
نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو
مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة
الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن
مجموع الدرجات وانما لم نجعل هذا البدل قسما خامسا ولم نسم ببدل
الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب
فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد
اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة
بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان
اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين
نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة
وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت
اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير
المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة
مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك
ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا

قوله نظرا الا القصد لا الى البدل قبل الغلط واذا ذكرت خلاف ما قصد
بالسهو او النسيان او سبق اللسان فكان [illegible] ان تقصد الى
البدل من حيث انه بدل بعد ان تقصد الى الابدل
بعد ان غلطت بغيره فانهم [illegible]
بعد ان غلطت بالاول [illegible]
عصام

آداخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من
الغائب لان المضمر المتكلم او المخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر
فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير
المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول
الاول فيقال شريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك
واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار **عطف البيان**
تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح
متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك
ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما
ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح
من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابو حفص كنية امير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى
عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء
نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم
استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل
من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر يقول اللهم صدق
صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي
نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا
اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر

دبرا آرقه سي ريش عجفا لاغر نقبا سوده
پاي وقوله ان كان فجر اي كذب
بحالف بيمين فاجرة
عصام

فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز
لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز
كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير
ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه
حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن
في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة
لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما
الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر
كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة
باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب
اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول
صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا
حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد
بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد **المبني** اي الاسم
المبني وهذا الحد لا يصلح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف
الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني
لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف
والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف
المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها
اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه
كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما

[illegible]
عصام

لا حاجة الى التقييد الا اذا فسر المبني
[illegible]
عصام

[illegible]
عصام

آو وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل آو مشاكلته للواقع
موقعه كفجار آو وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع
موقع كاف الخطاب المشابه للحرف فى نحو ادعوك آو اضافته اليه كقوله تعالى
من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه
يتحقق عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد
غلام عمرو غلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلاً
للمعرب واعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم المشابهة للمبنى الاصل كان المبنى
ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معاً او بانتفاء احدهما فقط
فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب
فى تعريفى المعرب والمبنى تقديماً وتاخيراً ايثاراً لتقديم ما مفهومه وجودى
لشرفه والقابه اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها
عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما
الكوفيون فيذكرون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس والمراد ان
الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب
لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات
الاعرابية ايضاً كما مر فى صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعاً والفتحة
نصباً والكسرة جراً وعلى غيرها كما يقال الرا فى رجل مثلاً مفتوحة
والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف
آخره اى آخر المبنى لا مطلقاً بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره
لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل من امرأة ومن زيد وهى اى المبنى
والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارات والموصولات

والكنا



والكنايات والمركبات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف
على اسماء الافعال لا على الافعال لتقديره بحث الاصوات فيما بعد لا بحث
لا باسماء الاصوات وبعض الظروف انما قال بعض الظروف
لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب فى بيان
الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى
الاسماء الاعراب واذا كان مبنياً على الحركة فلا بد عند ذلك من
علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون
والاخرى للحركة المعينة انها لم اختيرت دون الباقيتين المضمر
ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه او مخاطب من حيث
انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او لمخاطب
يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج
بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغائب مطلقاً او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان
كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطاً فيها
لفظاً او معنى او حكماً اراد بالتقدم اللفظى ما يكون المتقدم
ملفوظاً اما متقدماً تحقيقاً مثل ضرب زيد غلامه او تقديراً مثل ضرب
غلامه زيد وبالتقدم المعنوى ان يكون المتقدم مذكوراً من حيث
المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم
من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى
ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه

انما بنيت المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لانها [illegible] وضعت للرجوع لفظا [illegible] لفظا [illegible]

مورثا فكانه تقدم ذكره معنىً واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان
والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكر قصداً لتعظيم القصة بذكرها
مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره
اولاً مفسراً وصار كأنه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود
بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلاً زيد وربه رجلاً
وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل
بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم
الظاهر سواء كان مجاوراً لعامله نحو ما انت منطلقاً عند الحجازية
او غير مجاور نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير مستقل بنفسه
المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر
باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه
مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع
والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع فيه
من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه
من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى
فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب
المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل
ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة
المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع
المونث الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع المونث
الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف

والآخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التعريف هكذا ضربتُ ضربنا
ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتنّ ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع
المنفصل انا الى هن انا نحن انتَ انتما انتم انتِ انتما انتنّ
هو هما هم هي هما هنّ والضمير في انتَ الى انتنّ هو ان اجماعاً
والحروف الاواخر لواحق دلالة على احواله من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل
وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهنّ
ضربني ضربنا ضربكَ ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكنّ ضربه
ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهنّ والقسم الثاني المتصل بغير
الفعل نحو انني انا انك انكما انكم انكِ انكما انكنّ انه الى انهنّ
والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياكَ اياكما اياكم
اياكِ اياكما اياكنّ اياه الى اياهنّ وفي اياي اختلافات كثيرة
والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب
والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع
الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف
غلامي غلامنا غلامك غلامكما الى غلامهنّ ولي لنا لك الى
لهنّ وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب
والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة
معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر
والمونث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث

والمجموع المذكر والمجموع المونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة
غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث واعطوا
الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربتا وضربا
هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع
الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة
وللغائب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى
فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر
معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى ونبينوا لذلك الامور
عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل
خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما
فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فتجوزوا في باب الضمائر
التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل
كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقي دليل على
ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ
بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى
الظاهر نحو زيد ضرب والغائبة الواحدة المونث اذا لم تكن
مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث
لا الضمير المرفوع والا لم تجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند
وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا
واحدا او فوق الواحد مذكرا او مونثا نحو اضرب نضرب وللواحد
المخاطب نحو تضرب واضرب والواحد الغائب والغائبة

اذالم



اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا
سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء
كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو
اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان
والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست
الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء في النصب
والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل هنا ليس عاملا
في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له وباق على ما كان عليه
في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا يرى ان الياء في تضربين والنون في
يضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير فيهما اي لا الالف
والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز
الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي
لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ
الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقدم اي بتقدم الضمير على
عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون
باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال
وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف
عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع
اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير
المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك
او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له

اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه
لالتبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب
الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على
خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة
اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه
ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر
ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقدم
الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال كون الفصل لغرض وهو
التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف العامل اي اتق نفسك والشر
وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل
حرفا والضمير مرفوع وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه
صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه ضاربة جارية على زيد حيث
وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك
اذا كان هي فاعلا لا تأكيدا اذ لو كان لكان داخلا في صورة الفصل لغرض
التأكيد ولكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدان ضاربوهم نحن
وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قيل
واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق
الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك
اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكأنه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني
اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا

احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاه
اياه حيث يجب الانفصال في الثاني تحرزا عن تقدم احد المتساويين
من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احترازا
عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليعتذر المتكلم
في تأخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل
وحكي عن سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي
الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا مثل اعطيتكه باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل كما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك
اياه باعتبار الاعتداد بالفصل كما يفصله وان كان متصلا باعتبار الاعتداد
بالمنفصل ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران وليس احدهما مرفوعا لجر
الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم
فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمنفصل ولك الفصل نحو ضربي
اياك للاعتداد بالفصل والا وان لم يكن احدهما اعرف ويكون ولكن
ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على
التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقدم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة
الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقدم الانقص على الاعرف
فيما هو كالكلمة الواحدة نحو زيد اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف
لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف
وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان
واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه
لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا

لان عامله معنوي وجوزوا ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته
لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه
المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة والاكثر
في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر
تقول لولا انت الى آخره يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما
لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن
وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الخ لكن غير الاسلوب
تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير
المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخره وجاء في
بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان
الكاف بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها
موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع
وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر
والكاف ضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه
في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع
وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش
تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم
لازمة في الماضي اذا لحقته تلك الياء ليتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة
بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك
نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن



نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني ليتقي آخره
ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما
وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون
الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني
أن وكأن ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية
للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين
تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون
في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في
ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف
الاصل و في من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون
اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس
ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو
القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع
ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق
للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة
يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط
بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيه
ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير
ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا لانه

بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال
افعل من بعد دخول العوامل ودون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما
عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للمنفصل من الاعراب عند الخليل لانه
لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب ولا عامل
لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي
يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر وما بعده
خبره فتقول خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال ومنصوب عطفا على ثاني مفعولي
يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو
وفي الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لما كان التقدم لان
تقدم الضمير على مرجعه غير معهود وكأنه سعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما
من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا
فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى
ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليها
وضمير القصة اذا كان مؤنثا وتحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا
ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة
بعده اي بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان
والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا
دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا
يلزم الاستدراك قوله تفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم
على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون



هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير
غائب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان
لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون
ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون
مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا
بان يكون مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير
كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد
قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز وحذفه
عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف
اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا
لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه
فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله •
ان من يدخل الكنيسة يوما • يلق فيها جآذرا وظباء • الا مع ان
المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار مع كونه منصوبا
لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه
قد خفف ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا
ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة
اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة
في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملا
مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب

كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة
اذا خففت **اسماء الاشارة** اي اسماء الاشارة المعدودة
من المبنيات بحسب الاصطلاح ما اي اسماء وضع كل واحد منها
لمشار اليه اي لمعنى المشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان
الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب
وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل
قوله تعالى ذلكم الله ربكم مما ليس للاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت
لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها
للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا
ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين حال
كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس
في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه
مقيدا كل واحد منهما بحال خبر له وجاء في بعض اللغات ذان في
جميع الاحوال من الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران
على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات
المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل
لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يبنا بسببها وقيل هما اصلان ولعله
باصالتهما قدمتا على سائرها لفرعيتها وتي بقلب الالف ياء وته
وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهما وتهي وذهي
بوصل الياء بهما ولمثناه اي المثنى المؤنث تان في الرفع وتين
في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة



وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف
العوامل انهما معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف
العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين للمنصوب
والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة
البناء فيها وجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا
او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة
يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها
حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه
على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسب الاسنادية كقولك ها زيد قائم
وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها
ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربك وبك وهي اي حرف الخطاب
خمسة والقياس يقتضي ستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة
مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث
ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعها وانما قلنا من انواع
اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقي الى سبعة فيكون اي الحاصل
من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى
ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين
وعلى هذا القياس ذاكن وذانك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا

الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك
البواقي يعني تاكم الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن
وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن وأما
ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ
ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط أخّر المتوسط لان
التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المص كثرة استعمال
كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا
واحاله الى غيره فقال يقال وتلك وذانك وتانك حال كونهما اي
الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع
مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى الكلمة
ذلك المذكور سابقا وأما تاك وذاك وذانك وتانك مخففين واولاك
بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقرب
واما ثمه وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنّا بفتح الهاء وتشديد النون
وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة
لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة
فقد يستعمل في المكان وغيره **الموصول** اي الموصول المعدود من
المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته
يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا كالمبتدأ او لا يصير جزءا تاما ان كان
يم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا
يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول
وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول





والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما
اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي
فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير
عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها
لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله
وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه
لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول
يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال
الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه
فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور
وذكر العائد مع انه مأخوذ من مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا
مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كان الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم
من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد
اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول
او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة
ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول
والعائد ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كانت
جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصولات
الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان
للمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر

والاولى بالقصر على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر
والذين كالتين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة
فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف
لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع
المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء
وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا
نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه
فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي
بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن
في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص
مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر ان الماء ماء ابي وجدي
وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها
وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت
والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي والتي والمثنى والمجموع والعائد
المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز
حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو
قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء اي لمن يشاؤه واعلم ان النحاة
وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم
من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها
فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد
بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكير كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها



حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي يمتنع فاراد المصنف رحمه الله
الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت
ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف
واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها
صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في الجملة الثانية حينئذ
وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة
الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي الكلمة
الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او
ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت
مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في
صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا
والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت
ضمير الذي واخرت المخبر عنه اعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي فقلت
الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية
خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام
لا تكون الا اسم فاعل او اسم مفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من
الفعل المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل
الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا
وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ومفعول فلا يخبر بالالف واللام عن زيد
في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف
لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي

والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من
الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك
الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمه اي ومن اجل
انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير
الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي
وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف
بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا
العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد
لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت
عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر
العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب
ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل
الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف
الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال
يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه
بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي
لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير
بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها
نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي
زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد



وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منها ممتنع وما الاسمية
لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا
وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو
ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء يعجبك واما بجملة نحو قوله
ربما تكره النفوس من الامر • له فرجة كحل العقال • اي رب شيء
تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه
نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا هي او نعم الشيء هي وصفة نحو اضرب
ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي تكون موصولة
نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت
وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله •
فكفى بنا فضلا على من غيرنا • حب النبي محمد ايانا • اي بشخص غيرنا واما بجملة نحو
رب من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة
ولا صفة واي للمذكر وايه للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة
وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعو فله الاسماء الحسنى
والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي لا تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف
كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان اي الواقعة صفة هي
في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل برجل عظيم يسال
عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي
اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها اي لا شريك لها في الاعراب غيرها

من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذوا الطائية وانما
اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم
المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف
صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند
حذف صدر صلتها لتأكد شبهها الحروف من جهة الاحتياج الى
امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف
منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه
ولم يستثن الموصوفة لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف
صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو
مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى ذكرها ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت
وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي وما
للاستفهام فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت اي صنعته فما مبتدأ
وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع اي مرفوع على انه
خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون
الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر
ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى
اي شيء والثانية ان ما معناها اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما
واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما
معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما
اي شيء وجوابه نصب اي منصوب على انه مفعول الفعل المحذوف



كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل
منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور
وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص رحمه الله
لفوات المطابقة بين السؤال والجواب **اسماء الافعال** ما كان
اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي الذين هما من اقسام المبني الاصل
فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فما قيل ان اف بمعنى اتضجر
واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع
لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي
مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك
بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد
مثال لما هو بمعنى الماضي فقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر
والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست
بافعال مع تأديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة
لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل
قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ
اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء
اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت
وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي
ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا
بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف

وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد
قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد في الثلاثي
ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا اتاول بعضهم قول
سيبويه رحمه الله بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في
الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا
معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما
قيل مصدر معرف مونث ولم يتضح لي الى الان دليل قاطع على تعريفه
ولا تانيثه وحال كونه صفة لمونث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة
مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي
لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب
اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول من الامر الفعلي للمبالغة وهذه
الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال
الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن
الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول
عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج
الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع
اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع
عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي للعين من
الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان
ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان
وقوله مونثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك

كفطام



كفطام علما لمونث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز
لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة ومعرب في استعمال
بني تميم الا ما في آخره اي الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره
راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب
الكل مثل حضار علما للكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف
مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف
اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة
**الاصوات** اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان
اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم
فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب
وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال
واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا فجة
ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض
للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وآخ
لا يقدر ان تحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ
الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت
شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار ما يشابه صوت الغراب
عن نفسك وهذا ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل
حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير
وهذا ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيا لانتفاء التركيب فيها

وإذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما إذا قلت قال زيد عند التعجب وي أو عند إناخة
البعير نخ أو غاق عند صوت الغراب فهي في هذه الحالة أيضاً مبنية لكن لا من
حيث إنها أصوات بل من حيث إنها حكاية عنها والمراد بالأصوات هاهنا ما كانت
باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست
بأسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الأسماء لجريانها مجراها أخذاً
حكمها وتبنيت بجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الأسماء فالأصوات بهذا
الاعتبار كل لفظ إنما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت
حكي به صوت أي صدر على لسان الإنسان تشبيهاً بصوت شيء كما عرفت
في القسم الثاني من الأصوات الغير المنقولة أو صوت بها للبهائم يعني مثلاً
لإناختها أو زجرها أو دعائها أو غير ذلك وإنما قلنا مثلاً لأن المتبادر من البهائم
ذوات القوائم الأربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض أفراد الإنسان أيضاً
كالمجانين والصبيان وإذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها
فالأول كغاق إذا صوت به إنسان تشبيهاً بالغراب والثاني كنخ
مشددة أو مخففة عند إناخة البعير ولم يذكر المص القسم الأول وهو
ما كان صوت الإنسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لأنه لما
كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالأسماء المبنية كان
كون ذلك القسم كذلك أولى لكونه صوت الإنسان من غير تعلق بغيره
المركبات أي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم مركب
حاصل من تركيب كلمتين حقيقة أو حكماً اسمين أو فعلين أو حرفين
أو مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة أصلاً لا في الحال
ولا قبل التركيب وإنما قلنا حقيقة أو حكماً لئلا يخرج مثل سيبويه

وركبا الأصلي حيث قال أي ليس بينهما نسبة قبل العلمية عصام

فإن الجزء الأخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم
الكلمة حيث أجري مجرى الأسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل
عبد الله وتأبط شراً لأن بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية
ولا يخفى أنه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر من الحد مع أنه من أفراد المحدود
لأن بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه
يخرج منها هذه النسبة أصعب من خرط القتاد والأحسن أن يقال
المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب إحدى الكلمتين
مع الأخرى ولا شك أنه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله
النسبة الإضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شراً النسبة
التعلقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف خمسة عشر فإن هيئة تركيب
أحد جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة أصلاً كما أن هيئة تركيب أحد
شطري جعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على
المحدود طرداً وعكساً فإن تضمن الجزء الثاني حرف عطف
أو غيره بنيا أي الجزآن الأول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي
ليس محلاً للإعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فإن أصله
خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر
وأخواتها يعني أخوات حادي عشر من ثاني عشر إلى تاسع عشر
أو أخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وإنما أورد مثالين ليعلم أن
البناء ثابت في هذا المركب سواء كان أحد جزئيه العدد الزائد على
العشرة أو صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لأن الثاني فيه
لا يتضمن الحرف لأنه لا يراد به حادي وعشر وجوابه أن المراد بصيغة الفاعل

اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات
للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر
ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جمعا فاقتصروا على
اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس
واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر
المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد
العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر
المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا
القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر
واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول
لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب
الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول
للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي
اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول كما هو في افصح اللغات
وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني
ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني
وصرف الثاني **الكنايات** جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح
ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض
كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها



قوله كناية [illegible] ولا يكون [illegible] او كنى به معرفة [illegible] وكذلك [illegible] عن فلان وفلانة [illegible] الذي [illegible] هذا الباب [illegible] الضمير [illegible] عصام

قوله ولا كل بعض لا فرق بينه وبين لا كل ما يكنى به والصواب ولا البعض مبهم وكان السهو من الناسخ عصام

ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض
معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض
المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وتعذر
تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض
لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع
الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية
عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل
عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا
على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا
كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت
او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة
وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي
لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما
رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات
كأين وانما بني لان كاف التشبيه دخل على اي واي كان في الاصل معربا
لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية
فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين
تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في
الخط فرتبة في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المص رحمه الله معها
فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها اي الذي يرفع
الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت

للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال عندي كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية وله اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منها بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا



غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت مجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع لضعفه فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف

كان مجردا عن العوامل اللفظية مرفوع اي فهو مرفوع مبتدا ان لم
يكن ظرفا نحو كم رجلا او رجل ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه
فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير
سيبويه فهذا خبر تقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر
ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل
تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة
الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا وكذلك اي مثل كم
في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء
الاستفهام والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه
الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين وانى ومتى
مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا المختصة بالشرط وكيف
وايان مختصتان بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين
يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضرب وما صنعت وبمن
مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما
الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك
يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع
اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن يأتني فهو مكرم
وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في
جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل
ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين
وايان وانى وكيف واذا ان تنجر بجار نحو من اين فلابد من كونها



منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما
نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي
مرفوعة بالابتداء قال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من
كلام العرب وما هو لازم الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخر نحو متى عهدك
بفلان اي متى كان عهدك به واما اي فيتاتي فيه الوجوه الاربعة كلها
فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي
وقت مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه
بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت
وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة اي فيما احتمل
الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ
وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى
النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء
والآخران نصبه على الظرفية او على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله
منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق
من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء
استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف
مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف
في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق
يهجو جريرا تمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ
من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة

حارت كذلك أو هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وأما عدي حلبت بعلى
لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على
كره مني واختار من انواع الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من
خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة
اشهر واختارها لانها تتأذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها
زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفي ابيه وامه
فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية
عدد عماته وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق
اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي عشاري واذا حذفت
المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع
عمة على الابتداء اذ يصح توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم
استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب
لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا
رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبت نصبتهما واذا خفضتها
خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت
او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة
دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر
الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك ودنانيرك او اخبار عن
كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا
المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم
بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى عدد ضربك



اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضربك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في
هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا
كان المصدر للنوع فظاهر واما اذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا
الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث
الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل
ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المصدرية **الظروف**
اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف
فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي
ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية
فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل
وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت
ما اضيفت هي اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي بها الكلام وانما
بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة ولشبهها بالحرف في الاحتياج الى
المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما
من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام
وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة
ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر: فساغ لي الشراب وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الفرات. فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها
معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما قال الشارح الرضي والاول
هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير

في حذف المضاف إليه والبناء على الضم وأما لم يكن غيره من الظروف لشبهها بالغايات
لشدة الإبهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف إليه إلا بعد لا وليس
نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك
أجري مجرى الظرف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم
تعرفها بالإضافة ومنها أي من الظروف المبنية حيث للمكان
وقال الأخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف إلا إلى جملة اسمية وفعلية
في الأكثر أي في أكثر الاستعمالات وقد جاء أما ترى حيث سهيل طالعا
بحيث فيه مضاف إلى مفرد وهو سهيل مفعول ترى أي أما ترى مكان سهيل طالعا
وإنما بنيت على الضم كالغايات لأنها غالبة الإضافة إلى الجملة والمضاف
إلى الجملة في الحقيقة مضاف إلى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وإن كانت
في الظاهر مضافة إلى الجملة فإضافتها إليها كلا إضافة فشابهت
الغايات المحذوف ما أضيفت إليه فبنيت على الضم مثلها ومع
الإضافة إلى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء أي الإضافة إلى الجملة
والأشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الإضافة إلى المفرد ومنها أي
من الظروف المبنية إذا زمانية كانت أو مكانية وإنما بنيت لما ذكرنا
في حيث وهي إذا كانت زمانية للمستقبل أي للزمان المستقبل
وإن كان داخلا على الماضي وذلك لأن الأصل في استعمالها أن تكون
لزمان من أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع
بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الأغلب الأكثر في هذا
المعنى نحو إذا طلعت الشمس وقوله تعالى إذا الشمس كورت ولهذا كثر
استعماله في الكتاب العزيز لقطع علام الغيوب بالأمور المتوقعة

وقد تستعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى إذا بلغ بين السدين وحتى إذا
ساوى بين الصدفين وحتى إذا جعله نارا وفيها أي في إذا معنى
الشرط وهو ترتب مضمون جملة على أخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا
علة أخرى لبنائها ولذلك أي لكون معنى الشرط فيها اختير أي جعل
مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم أيضا
على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل إن ولو وقد يكون
أي إذا للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأه الأمر مفاجأة
من قولهم فجئت فجاءة بالضم والمد إذا لقيته وأنت لا تشعر به فيلزم المبتدأ
بعدها فرقا بين إذا هذه وبين إذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ
غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع في باب
الإضمار على شريطة التفسير مثل خرجت فإذا السبع أي فإذا السبع
حاضر أو واقف على حذف الخبر والعامل في إذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل
لا يظهر قد استغنوا عن إظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه وأما الفاء فيه
فهي للسببية فإن مفاجأة السبع مسببة عن الخروج وقيل والأقرب
إلى التحقيق أنها للعطف من جهة المعنى أي خرجت ففاجأت وحاصل
المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج
أن إذا هذه زمانية أو مكان وقوف السبع كما ذهب إليه المبرد فإنها
عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع أو مكانه مفعول به لفاجأت
لا مفعول به والأولى أن إذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به لحدوث
أي فاجأت في زمان وقوف السبع أو مكانه إياه أي السبع وقد يكون
لمجرد الزمان نحو آتيك إذا احمر البسر أي وقت احمرار البسر وقد تستعمل أسماء جر

عن معنى الشرط في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة
ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث
او لكون وضعها وضع الحروف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف
تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية
لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان
ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذا زيد قائم
ولعله لمجيئها لم يذكرها المصنف رحمه الله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا
اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام
او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس
وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان
فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج
ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق
بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان
يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور
فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال
استفهاما اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال
كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل كيف جار مجرى الظروف
ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل
للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي
هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس
فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل

مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت اراكبا
او ماشيا ومنها مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان
تارة بمعنى اول المدة اي اول زمان مدة زمان الفعل المتقدم عليهما
نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة
فيليهما اي يقع بعدهما اي مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى
والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته منذ اليومان اللذان
صاحبتنا فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ
هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما
يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول
المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو
ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما
كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة
فعل لان اولية وقت ما زمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة
يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ
المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد اي بعدده
المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اي جميع
مدة اجزاء زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما
المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت
او ان اي ما كانت على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت
مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت
مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى هذه

ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان
ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ
اسمين مبتداء وهما معرفتان لكونهما في تأويل الاضافة لانهما اما
بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده
خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه
انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك
غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتداء او خبرا فهما اسمان صريحان لا
ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما
من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف
المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون
النون وقد جاء لدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن
بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال
وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال
ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحرف وحمل
البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر
عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد
او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال
لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة
خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا وكذلك
تحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها
ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته



وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة
او المخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه
خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان
الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية
نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة
لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اختها عوض ومنها عوض
بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي
لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء
ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض
على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه
نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين والداهر والعائض الذي يبقى
على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة
الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة
على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي
يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب
ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكورين من
الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين
مع ما وان مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي
مثل ان يقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى
الجملة نحو اذ وحيث ولهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز
اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي الاسم

بيان باب المعرفة والنكرة من اقسام المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي
او كلي لشيء ملتبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب
المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية المعهودية اذا وضع له الاسم باعتبار
ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة
والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء
واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة متشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم
الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا
بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه
دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع فالوضع
كلي والموضوع له جزئي متشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد
ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا
تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته
ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة
بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع
النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات
يعني اسماء الاشارات والموصولات وانما سميتا مبهمات لان اسم الاشارة
من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع
العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة
معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع
اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ بازاء كل واحد من افراد



هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو مشترك
بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك
الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام
العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه
ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر
بدل من اللام فلا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو
يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره
المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس
المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة
الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع
الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى
المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا نحو غلام ابيك والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة
ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل
او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية
فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد
هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات
والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام او بالنداء
مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف فقال العلم اسما كان او لقبا
او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا
فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه

شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد
معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث
اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان
المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم
الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن
المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تناولا لا بوضع واحد ليلا تخرج
الاعلام المشتركة وكما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر
اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها
اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر
المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في
المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز
ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة
ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب
انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمر لان سائر
المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه
تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا اما اثبت التفاوت بين
اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب
الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع
لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث انها
كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرج المعرفة
**اسماء العدد** انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها



وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت
تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد منها
وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد او اكثر من واحد من تلك
المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد
منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد
الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب
بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة
واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له
فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف
لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد
ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير
اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجلين وذراع وذراعين
ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط واصولها
اي اصول اسماء العدد التي تتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث
كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين
والفين او بالجمع كمآت والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان
كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة
كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة او مؤنثة
مفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنيته
واحدة اثنتان او ثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس
وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة

نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها لجمع المونث فرقا
بين المذكر والمونث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس
لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر
في المذكر نحو احد عشر رجلا واثنى عشر رجلا احدى عشرة اثنتى عشرة
او ثنتى عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المونث
وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر
الى تسعة عشر في المذكر كثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة
في المؤنث ابقاء للجزء الاول فيهما كحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر
كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف
احدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة فان التانيث فيهما من
جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنى عشر فمحمول على التذكير
في ثلثة عشر والتا في ثنتان بدل من لام الكلمة ولهذا حكمنا عليه
بانه من جنس آخر من التانيث للكلمة فلم يتمحض للتانيث وهي
اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما
تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت
وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمونث وبنو تميم بكسر الشين عند التركيب في المونث
اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في
احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة
والحجازيون بسكونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف
من الفتحة وتقول عشرون واخواتها بكسر الفاء لانه منصوب

بالعطف



بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي الثلثون والاربعون
وخمسون وستون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمونث من
غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من
تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون
في المونث ولما غير الواحد والواحدة فيهما بدون التركيب لان
المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف
على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف
بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف
تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم
من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر
واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون
في المذكر وثلث وعشرون في المونث هكذا الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة
والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر
والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف
وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما
على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من
اسماء الاعداد من غير تبديل وتغيير فتقول مائة وواحد او واحدة
ومائة واثنان او ثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة
ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد
وعشرون رجلا او احدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا

او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث
وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة
وكذا الحال في تثنية المائة والالف ويجوز ان يعكس العطف
في الكل فيقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشر
فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر
وجاء اسكانها اي اسكان الياء لثقل المركب بالتركيب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون
لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاء القاضي
اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي
زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح رضي
ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته
لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال
اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها وابتداء من الثلثة
لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيفصح به فقال ومميز الثلثة
الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور مجموع لفظا
نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر
استعماله آثروا فيه التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين
واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة
استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا المائة حين ميزوا بها ثلثا
واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين
لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون



والثاني جمع المؤنث السالم وهو مآت ولا يجوز اضافة العدد
الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مآت لكنهم
كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء
بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين
فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر
الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون
الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها
فلانهم كرهوا ان يصير ثلثة اسماء كاسم واحد ولا يرد عليه
خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج
امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا
وانما جوزوا ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا
واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار
فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف
ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما
كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد
مرفوض لا يقال ثلثمآت رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف
التثنية فانه يقال مائتا رجل كما يقال الفا رجل مخفوض مفرد لانه
لما كان مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون
مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد
والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة

دون تمييزها المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل وإذا كان المعدود مؤنثا
واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص إذا عبرت به عن المؤنث
أو بالعكس بأن يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس
إذا عبرت بها عن المذكر فوجهان أي ففي العدد وجهان التذكير والتأنيث
فإن شئت قلت ثلثة أشخص وأنت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو
الأكثر في كلامهم وإن شئت قلت ثلث أشخص اعتبارا بالمعنى ولا تميز
واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد
مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكر دون
ما يصلح أن يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد
والاثنين استغناء بلفظ التمييز أي الصالح لأن يكون مميزا على
تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والتثنية
عنهما أي عن الواحد إذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين إذا كان مثنى
مثل رجل ورجلان فإن من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة
رجلان الجنس والاثنينية فبذكرهما استغناء عن المميز فإن قلت
هب أن مميز الواحد معين لكنا لا نسلم أن مميز الاثنين كذلك نعم إذا كان
مميزه مثنى يعني لم لا يجوز أن يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما
التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي أن يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه
ما هو أقرب إليها وهو الاثنينية ولا يبعد أن يقال معنى الكلام أنه لا يميز
واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما أي بجوهر حروفه المصورة
بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الإفرادية أعني التنوين وعلامة الاثنينية
أعني حرف التثنية فإذا اعتبر مع علامة الإفراد استغني به عن ذكر الواحد

على حدة وإذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة
لا اختاروا لحوق العلامة التي هي أخف عن ذكرهما ولا شك أن رجلان
أخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء إنما يكون لإفادته أي
لإفادة لفظ التمييز النص المقصود أي التنصيص على العدد والتصريح
الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد أي بذكر اسم العدد
فلما أفاد التمييز ذلك التنصيص استغني في إفادته عن ذكر العدد
على حدة وتقول في المفرد من المتعدد أي في الواحد من المتعدد
باعتبار تصييره أي بسبب اعتبار تصييره ذلك المفرد عددا النقص
أزيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك
القول إنما هو باعتبار باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه إليه
فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه إليه اثنين وإنما ابتدأ من
الثاني إذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا
والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا إلى العاشر في المذكر
والعاشرة في المؤنث لا غير أي لا تقول غير ذلك فلا يجري فيما تحت
الاثنين ولا فيما فوق العشرة إذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق
اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله أي مرتبته من المتعدد
من غير اعتبار معنى التصيير الأول والثاني إذا وقع في المرتبة الأولى
أو الثانية في المذكر والأولى والثانية في المؤنث كذلك من غير
اعتبار معنى التصيير وإنما لم يقل الواحد والواحدة لأنهما لا يدلان على
المرتبة فأبدل منهما الأول والأولى والثاني للدلالة عليها وهكذا إلى العاشر والعاشرة
والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وتقول كذلك

الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة اعلم ان حكم
اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في
التذكير والتانيث فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي
المونث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من
المركبات والمعطوف كالثالثة عشرة تونث الاسمين في المركب كما تذكرهما في
المذكر كالثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى
للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف
الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمه اي ومن اجل
اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف
اضافتهما قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره
ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين
ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة
وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد المقول باعتبار حاله ثالث ثلثة
او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه
اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة
او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك
مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر
احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر
متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال
خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت
قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول

استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر
فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء
وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب **المذكر**
**والمونث** ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير
والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف
المونث وجودي **المونث** ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث
لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامراة وناقة
وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المونث في حكم تاء التانيث
ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المونثات السماعية او تقديرا
اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من
المونثات السماعية **والمذكر** بخلافه اي اسم ملتبس بمخالفة المونث
اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي
علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كحبلى وبشرى
او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي
وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان تكون صيغة موضوعة
للمونث مثل هي وانت وهو اي المونث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما
اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامراة في مقابلة
رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ملتبس بمخالفة
المونث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى
اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا
تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين

مثال للتأنيث اللفظي تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها
على عيينة ولم نورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه
واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا
حقيقيا ولفظيا ومظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل ملتبس
بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا
الى ظاهر غير الحقيقي فانه لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا
اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء
من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس
بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه
لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء بما في لفظه من الاشعار به
بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين
ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة
قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان استثني من هذه القاعدة
الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن
استيفاء لاحكام جميع الاقسام وفي صورة الفصل ايضا لك الخيار
في الحاق التاء بالفعل وتركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر
القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا
اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء المذكور كزيد اذا
سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد
لدفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء بضمير
الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر السالم



لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو
اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير
المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان
شئت تركت نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر
العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا
سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت
فعلت اي ضمير فعلت وهو الضمير المستكن فيه المقرون بالتاء
الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي
ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء
والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن
من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير
السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث
بتأويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في الجمع المؤنث فظاهر
لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر غير العاقل كالايام
فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى المؤنث
وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة
لجمع غير العقلاء كما ان الواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في المؤنث
للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى
غير العقلاء المثنى ما لحق اخره اي اخر مفرده بتقدير المضاف
او قد زيد بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه واني لا يصدق

التوقف الا على مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد
لا يستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح
ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى النصب والجر
ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونونا
عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات
فى صورة الرفع اى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة
النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا
بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه
على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شىء صح ان يقال
ان هذه الثلثة دالة عليه غاية ما فى الباب ان يكون دلالتها بواسطة
هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله اى فى العدد
يعنى الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار
دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله
مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه
وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد
والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال
قرآن ويراد به الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على
الصحيح خلافا لبعضهم فان قيل هذا يشكل بالابوين للاب والام
والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما
الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس
قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما



ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى
باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال فى
الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل فى القرآن
ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه موضوع
لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى
باعتباره قلنا لا شبهة فى هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنيته
بمجرد الاشتراك اللفظى بينهما وهو الذى اختلف فيه والمص اختار
عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء
وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما للكثرة يؤول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع
وكذا عمر اذا كان علما ادعاء لابى بكر يؤول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع
ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها
ولكون الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك
فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر
فى تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقه
علامة التثنية فى بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المص ان يبين
حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى
فقال فالمقصور اى الاسم المقصور وهو ما فى آخره الف مفردة
لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات
والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان
او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان بالمسمى بالى وهو
ثلاثى اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف

فصاعداً من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واواً اعتباراً للاصل
حقيقة او حكماً وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان
الثقل والّا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة
كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل وعديمه وقد اميل
كمتيان في متى حيث جاء متى مما لا او كان على اربعة احرف فصاعداً
اصله كانت الالف كالعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فباليا
اي فالفه منقلبة باليا اعتبارا للاصل فيما اصله اليا حقيقة
او حكماً وتخفيفاً فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان
كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة
تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقرّاء بضم القاف وتشديد الراء
لجيد القراءة او للمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن
بعض العرب قلبها واواً نحو قرّاوان وان كانت الهمزة للتانيث
اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالالفين
احديهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة
لوقوعها طرفاً بعد الف زائدة قلبت واواً فيقال حمراوان
لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع بين
الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من اليا لثقلها
ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل
حمراان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها
واواً والّا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون
للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو ويا

اصلية

قوله وقد اميل لا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون
الامالة بسبب سوى كون الالف منقلبة عن اليا
كما عرفت عصام

قوله بضم القاف هذا سهو في القاموس
ككتان الحسن القراءة جمعه قراؤون ولا يكسر
وكرمان الناسك المتعبد كالقاري
والمتقري جمعه قراؤون وقراري
عصام



اصلية ككساء ورداء فان اصلها كساو ورداي فالوجهان المذكوران
جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى
منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى منقلبة عن واو
او ياء اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء
وثانيهما قلب الهمزة واواً لان عين الهمزة في الصورتين كما في قراء
ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واواً وفي الترجمة
الشريفة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في
قراء الا رداء اما بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور رداءان بالياء
فكان ينبغي ان يقول المصنف حينئذ والّا فوجهان بغير لام العهد ليكون
عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين
المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تفحصنا كتب الثقات
كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثراً مما حكم باشتهاره
غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء
وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واواً او ياء وتحذف نونه اي نون
المثنى للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين
توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فتنافيان وحذفت تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف
عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان واليان على خلاف
القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها
فيهما ان كل واحدة من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالآخر
بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث

قوله ونقل الرضي عن بعض انه قد يقلب ... مما وقع في شرح الرضي بانه لا يقلب بل يكون منه قاعدة
خارجة عن القاعدة
عصام

قوله في آخر المثنى ... لا يمنع ان ... ولا دليل ان يقال
ان لا تحذف عن المثنى
عصام

لا تقع في حشوه وقيل خُذي وأَلِي مستعملان وهما لغتان في خصية والية
وإن كانتا أقل استعمالاً منهما ولمّا كان حذف النون قاعدة مستمرة
أتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف تاء التأنيث
قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا أتى في
بيانه بالفعل الماضي **المجموع** ما دلّ أي اسم دلّ على جملة آحاد مقصودة
أي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده أي
بحروف هي مادة مفرده الذي هو الاسم الدال على واحد من تلك الآحاد
حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغيير ما بحسب الصورة إما بزيادة
أو نقصان أو اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة أو حكماً
فالجار في قوله بحروف مفرده إما متعلق بقوله مقصودة أو بقوله ما دلّ
أو بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف
ودخل في قوله بتغيير ما جمعا السلامة لأن الواو والنون في آخر الاسم
تمامه وكذا الألف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات إلى صيغة
أخرى وقوله ما دلّ على آحاد جنس يشمل الجموع وأسماء الأجناس كتمر
ونخل فإنها وإن لم تدلّ عليها وضعاً فقد تدل عليها استعمالاً وأسماء
الجموع كرهط ونفر وبعض أسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة
بحروف مفرده خرجت أسماء الأجناس فإنه قصد بها نفس الجنس لا أفراده
فبقوله مقصودة إذا قصد بها الأفراد استعمالاً فبقوله بحروف مفرده
خرجت أسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء
ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الأصح بل الأول اسم جنس
والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت أنهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما

أن اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعاً بخلاف اسم الجمع فإن مثل الكلم
لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع
على أنه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع أيضاً وإنما قال على الأصح
وهو قول سيبويه لأن الأخفش قال جمع أسماء الجموع التي لها آحاد
من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا أسماء الأجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة وأما اسم جنس أو جمع لا واحد له من لفظه كإبل
وغنم فليس بجمع على الاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد
بالصورة جمع لصدق الحد عليه فإن التغيير المأخوذ فيه أعم من أن يكون
بحسب الحقيقة أو بحسب التقدير فضمة فلك إذا كان مفرداً ضمة قفل
وإذا كان جمعاً ضمة أُسْد وهو أي المجموع نوعان صحيح ومكسر
فالصحيح أي الجمع الصحيح تارة يكون للمذكر وتارة يكون للمؤنث فالجمع
الصحيح المذكر ما لحق آخره أي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في
حالة الرفع أو ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضاً
عن الحركة والتنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة
ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق أو اللاحق فقط أو مع الملحوق
على أن معه أي مع مفرده الواحد من حيث معناه أكثر منه
ولم يقل من جنسه اكتفاءً بما ذكره في التثنية فإن مثل اسم التفضيل يوجب
ثبوت أصل الفعل في المفضل عليه والكثرة في الواحد قبل ثبوت
أصل الفعل إما أن يكون محققاً أو على سبيل الفرض كما يقال
فلان أفقه من الحمار وأعلم من الجدار فإن كان آخره أي آخر مفرده
ياء ملفوظة كالقاضي أو مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت الياء

مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة اليا الى ما قبلها
بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة و حذفت اليا لالتقا الساكنين
و على هذا القياس حالة النصب و الجر مثل قاضين فان اصله قاضيين
حذفت كسرة اليا لثقل اجتماع الكسرتين و اليائين فسقطت
لالتقاء الساكنين وان كان اى آخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا
اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد
الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا
ولم يتغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع و مصطفين
فى حالتى النصب والجر فان اصلهما مصطفيون و مصطفيين قلبت
اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين
وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح يعنى شرط
صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما محضا من غير معنى وصفية فيه
مذكر علم اى كونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث
لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء
الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف
للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد
نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التا
الملفوظة او المقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا
للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان
بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو
والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من جمعيته بالواو والنون



لان الممدودة تقلب واوا فتمحى صورة علامة التانيث والمقصورة
تحذف و تبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الذى اريد جمعه
جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من صفات غير علم كالمسمى العاقل
والمعقول مذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا
يعقل لا مرء والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل
فعلاء اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم
اياها مع المونث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمونث على
صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين اسم التفضيل
كافضلون ولم ينعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل
لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون فعلان فعلى
اى مذكرا غير مستو فى تلك الصفة مع المونث بل يكون المذكر
على صيغة فعلان والمونث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى
فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون
ولم ينعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمونث
لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور
مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة بتأويل الوصف مع
المونث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح
وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص
بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل
المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط
الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة

لكراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث ولو حذف التاء لزم اللبس وتحذف
نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين
بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها
جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم
كونهما علماً او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء
تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى
بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك
فليرجع اليه والمؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اي جمع
لحق اخره اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع
الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي لذلك المفرد مذكر
فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا
يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن اي لمفرده مذكر جمع
بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون
مجرداً عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة
حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضاً حائضات لزم الالتباس
والا عطف على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة
بل كان اسماً جمع هذا الجمع مطلقاً اي من غير اعتبار الشرط مثل طلحات
وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق
ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من
الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو
فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث

لانه ليس



لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة **جمع التكسير** ما تغير اي جمع تغير
بناء واحده من حيث نفسه وامور داخلة فيه كما هو المتبادر
فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة
الزائدة به وايضاً المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية
فلا ينتقض ايضاً بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول
الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقاً فهو اعم من
ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة
كما يدل عليه ماء الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان
ذلك التغير حقيقياً كرجال وافراس او اعتبارياً كفلك كما مر
**وجمع القلة** وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل
اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال
اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا
القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة
كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكراً كان كمسلمين او مؤنثاً كمسلمات
وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير
نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من
الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة
الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى
ثلثة قروء مع وجود اقرؤ **المصدر** اسم الحدث يعني بالحدث
معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر
كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل

أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له وبيانا وبيانا لنوعه أو عدده
مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة قتل القادرية والعالمية ومثل
ويله وويحاله مما لم يشتق منه الفعل لا يكون مصدرا وإن كان الأخير
مفعولا مطلقا وهو أي المصدر من الثلاثي المجرد سماع أي سماعي
ويرتقي عدده إلى اثنين وثلثين بابا كما بين في كتب التصريف
وفي غيره أي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد
والمزيد فيه قياس أي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على
أفعل فمصدره على إفعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره
على استفعال مثل أخرج إخراجا واستخرج استخراجا إلى غير ذلك
مما علمته في علم التصريف ويعمل أي المصدر بالقطع عمل فعله
المشتق منه حال كونه ماضيا نحو أعجبني ضرب زيد عمرا أمس
وحال كونه غيره أي غير ماض مستقبلا كان أو حالا نحو أعجبني إكرام عمرو
خالدا غدا أو الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما باعتبار
الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول إذا لم يكن
مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بأن
لا يكون مفعولا مطلقا فإنه إذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم
معموله أي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع أن وشيء ما
في حيز أن لا يتقدم عليه فلا يقال أعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر أي
معموله فيه أو يكون الظرف معمولا لما لم يسم فاعله لأنه لو أضمر فيه
لأضمر في المثنى والمجموع كما على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين نظرا إلى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعة



في الحقيقة إلى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيهما
محذور بخلاف المصدر فإن له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة أن الإضمار فيه
يستلزم الاستتار فإنه إذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا
فلا حاجة إلى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل
ولا يلزم ذكر الفاعل أي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو أعجبني ضرب زيدا
لأن النسبة إلى فاعل غير مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه
عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز
إضافته إلى الفاعل مع أن إعماله منونا أولى لأنه أقوى مشابهة
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف
أي المصدر إلى المفعول سواء كان مفعولا به أو ظرفا أو مفعولا له
على قلة بالنسبة إلى الفاعل نحو أعجبني ضرب اللص الجلاد وضرب
يوم الجمعة وضرب التأديب وإعماله أي إعمال المصدر ملتبسا باللام
أي بلام التعريف قليل لأنه عند عمله مقدر بأن مع الفعل فكما لا يدخل
لام التعريف على أن مع الفعل ينبغي أن لا يدخل على المصدر المقدر به
ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يأت
في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل أو مفعول صريح
بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فإن كان أي المصدر
مفعولا مطلقا صرفا من غير إبداله من الفعل فالعمل للفعل من غير
تجويز أن يكون للمصدر إذ لا يجوز إعمال الضعيف مع وجدان القوي
سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا أو محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا
وإن كان أي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه أي من الفعل

وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له وعجبا له **فوجهان**
اي فيجوز فيه الوجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل
المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله وجهان وجهان وانما فصل بين
قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة
لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر
فلو اخرت عن القسمين لتوهم تعلقه بالقسمين على السواء **اسم الفاعل**
**ما اشتق** اي اسم اشتق **من فعل** اي حدث موضوعا ذلك الاسم
**لمن قام** اي الفعل **به** اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام
الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب
**بمعنى الحدوث** يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا
باحد الازمنة الثلثة قال المص رحمه الله في شرحه قوله ما اشتق من فعل
يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك
وقوله لمن قام به تخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله
بمعنى الحدوث تخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى
ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس
لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به
ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له
من غير زيادة ونقصان فلم ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه
ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل
مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل
مع زيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا

اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه
ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان
الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا
لمن قام به بل مع الزيادة وتحديثه ان صيغة المبالغة على التقدير
يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل
فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة
الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
على فاعل كضارب وقابل وماش وآكل وكل ما اشتق من مصادر
الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة
او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب
**وصيغته** اي صيغة اسم الفاعل **من المجرد الثلاثي على زنة فاعل**
**ومن غيره** ثلاثيا مزيدا فيه ورباعيا مجردا ومزيدا فيه **على صيغة**
**المضارع المعلوم بميم** اي مع ميم **مضمومة** موضوعة في موضع
حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا **ومع كسر**
**ما قبل الآخر** وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل
ويتفعلل **نحو مدحرج** فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة
**ومستغفر** فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم
متفاعل موضع مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع
ايضا مذكورا كما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا
مثال **ويعمل** اي اسم الفاعل **عمل فعله** فان كان فعله لازما يكون هو
ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان فعله متعديا الى مفعول واحد

يكون هو ايضاً متعدياً الى مفعول واحد وان كان متعدياً الى اثنين كان هو ايضاً
وكما ان فعله يتعدى الى الظرف والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او
الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبساً بشرط اي بشيء
هو شرط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة فيه
بيانية وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا
يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمراً الآن او غداً والمراد
بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقاً او حكاية كقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضياً
لكن المراد حكاية الحال الماضية ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل
العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك
الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل
على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصول او الموصوف
او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسنداً الى صاحبه نحو زيد
ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه
وجاء زيد راكباً فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية
ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف
النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما
شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وماقائم الزيدان
فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال
او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعول وجبت الاضافة



اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات
شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافاً للكسائي
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى
الماضي او الاستقبال او الحال فيجوز ان يكون منصوباً على المفعولية
وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل
اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه وان كان له اي لاسم الفاعل
معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه
بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهماً امس فدرهماً
منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل
درهماً اي اعطاه درهماً فان دخلت اللام الموصولة على
اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت
بالضارب ابوه زيداً امس كما تقول مررت بالضارب ابوه
زيداً الآن او غداً لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة
اسم الفاعل لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل
بتغيير صيغته الى صيغة اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة
في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل
اذا كان مفرداً في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون
صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه
فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله

اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا
او مررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة
ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل
وما وضع منه للمبالغة وكذا المجموع منها مصححا كان او مكسرا
مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشروطه لعدم تطرق
خلل الى صيغة المفرد من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع
تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او
الزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس
ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى معموله
بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها
واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها
بوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة بها
كقراءة من قرأ والمقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية
واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فهو ضعيف
لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة حالا اعتماد عليه

**اسم المفعول** هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا
لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه لمفرد ب
موضوع لذات ما وقع عليه الضرب واعترض عليه بما مر من مقام ما
مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة
من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل



او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير فى
ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته
من الثلاثى المجرد على زنة مفعول ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد على
صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج
بفتح الراء وامره اى شانه وحاله فى العمل اى عمل النصب والاشتراط
اى عمله بالزمانين والاعتماد على صاحبه والهمزة او ما كامر اسم الفاعل
اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا نحو
يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه
نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن
او غدا او امس **الصفة المشبهة** باسم الفاعل من حيث انها تثنى
وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل
واسم المفعول المتعديين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت لا
بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم
لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم
من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم
بكسر العين بعد نقلها الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء
اى صار الرحم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك
بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل
الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى
صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل
او لصيغة الفاعل الذى هو جزء اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجئ

صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة
على قدره بحيث لا تتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن
فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر
ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها
مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم
الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر
كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير
اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى للاشتراط فيها
واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول
لا يتأتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق
وتقسيم مسائلها اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم
ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون
الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة
فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول
اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا
صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب
الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة
من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية للصفة
والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول



المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة
وهذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم
يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى
الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول
على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام
فى ضمن جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين صفة ورفع وجهه على
الفاعلية او نصبه على التشبيه وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا
التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح
الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك
اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة
وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة
امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه
بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب
بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان
الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة ذات
لام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه
وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة
لان مفهوم الاول وجودى والآخر عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه
وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنعا
كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة

باللام مضافةً الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة
مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة خفة
لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة
او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل
واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا
ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجرد عن اللام مثل الحسن وجهٍ او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه
وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم
يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة
للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه
وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها
بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد
التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر
على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع
امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي
اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين
والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة
المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك
البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول



والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها
وحسن وجها بنصبه وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه
وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه
بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها
احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه
بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن
لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها فهو اربعة
اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيهما
قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر
في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه
فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة
لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي
اي تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية
فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها
وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها
ضمير الموصوف لكونه فاعلا لها فتؤنث اي الصفة بتانيث
الموصوف فتقول هند حسنة وجه وحسنة وجها وتثنى اي الصفة
اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها
وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه
وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم
الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول

لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم
ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة
في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول
ما لم يسم فاعله وينصبانهما وينضافان اليهما تقول زيد قائم الاب
ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز
اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا
زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول
الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول
ثان للمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول
والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد
تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا **اسم التفضيل** ما اشتق
اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه
والتعميم لقصد شمول تسمية اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول
بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لقوله
لموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف
ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات
وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف
ذات مبهمة ولا ابهام في تلك لانتفائها وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل
للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فقد دخل فيه خير وشر لكونهما
في الاصل اخير واشرر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل



وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد
لا مزيد فيه ليمكن البناء اي بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي
والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة
لا تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس
فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه
الحروف الثلثة تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف
رباعي مجرد كلها اصول وتكون حروف المزيد فيه اما من اصوله او من
زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى
ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان
منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق
اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة والعور
وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل
على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل
زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون
ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان
بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي
الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد استخراجا منه مثال
الثلاثي المزيد فيه واكثر بياضا مثال اللون واقبح عمى مثال العيب
وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد لكن يرد انه
صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل

والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب
بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة
من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل
عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه
بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق
ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لمن لا يكون
بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار
جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي
عدّ احمق من قبيل ابلد حيث قال ومنعوا ان يقال من الالوان والعيوب
الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل كفلان ابلد من فلان
واحمق منه وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه
للفاعل لا المفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس
فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في
مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد
ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم
التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من واللام
على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل شيء
على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من
والاضافة ظاهرة واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار
باللام الى معين يتعين المفضل عليه بذكره قبله لفظا او حكما كما اذا طلب
شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي تطلبانه افضل من زيد



فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا
نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام
نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو
والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى
وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض
اي لست بالاكثر من بينهم حصى ولا يجوز خلوه عن الكل الفسا
لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه باعتبار
انه مستعمل بالاضافة مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف
هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء
فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر
ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به
على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه
في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال
اكثر لان وضع افعل التفضيل شيء على غيره فالاولى ذكر المفضل
فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم
داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة
لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في
المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل مشاركيه في هذا
النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم
اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي
ثابتة غير معينة زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده

ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه
فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة
هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل
الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم
كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة
يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه
وهو مختص ببغداد لانها منشأه اي مسكنه ويجوز في النوع الاول
من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على
من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه
مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد والزيدان
او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه
يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه
مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان
افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان
فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه
معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي
يقصد به الزيادة المطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة
اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا
للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية



لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل
بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية
والجمع والتأنيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه
بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب اخر فكانها تمام
الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية
بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط في
لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة
العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مضمرا
او مظهرا ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له
قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل
واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف
والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز
ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع
بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل
الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو
الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته
عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل
صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع
نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك
الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار
تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي على نفس ذلك المسبب

باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول
مفضلاً وباعتبار الثاني مفضل عليه منفياً خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه
او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلاً منفياً مثل ما رايت رجلاً احسن في
عينه الكحل منه في عين زيد فرجلاً هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في
اللفظ والكحل سبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار
عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ
ثابتاً لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق
بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة
اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف
للصفة او لم يكن مثل زيد ضارب عمراً وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب
مشتركاً مفضلاً من وجه مفضلاً عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات
ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلاً احسن كحل عينه من كحل عين زيد
فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقاً المقيد تارة بهذا
وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو
الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه
ليسهل اخراجه عن معنى التفضيل بالنفي كما ستتضح فائدته وانما اشترط
ان يكون اسم التفضيل منفياً اذ عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله
وانما قلنا اذ عند كونه منفياً يكون بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال
بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل
معنيين احدهما ان يكون احسن مثلاً بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى
النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس



احسن كحل عين رجل زائداً على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل
مقيساً الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأباها
مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل واحد الكحل دون حسنه
في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل
تسلط النفي عليه مجرداً عن الزيادة عرفاً لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فنفي
اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيساً الى حسن زيد اما بالمساواة
او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى
ما رأيت رجلاً حسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة
والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة
نفي الزيادة ايضاً لان في الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان
يقصد به عرفاً نفي المساوي مطلقاً ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضاً
فتحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين رجل دون حسن كحل عين زيد
وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت
رجلاً افضل ابوه من زيد جائزاً كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين
المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات
والاصح اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين
بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية
ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلاً افضل
ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف
في المعنى التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر

مع انهم لو رفعوا احسن بالجزئية والكحل بالابتدائية لفصلوا بين احسن ومعموله
اى ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله
منه فى عين زيد باجنبى وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو
اجنبى له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا
يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل فى المبتدأ والخبر اذ
العامل بالحقيقة فى معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا اعمل فى
الكحل العامل عليه فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل
ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من
حيث انه اسم تفضيل ولكن فى معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة
ما رايت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو اى الكحل فى عين زيد لا يخلو عن
ركاكة وتعقيد ايضا مع انها ليستا من قبيل العبارة المشهورة الواردة
فى اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها
وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان
ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه
وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به
فى اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول
ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد بادخال من على عين زيد مقام
منه فى عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة فى ولو رفع لفظ العين
من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كلا التقديرين
فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف
المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ بتعدد الكحل



فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التى كان الكحل فيها مفضلا عليه
قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها
الكحل اى كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر
عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة
لعين زيد فى اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رايت
عينا كعين زيد فى كونها احسن فيها الكحل منه فى غيرها ويلزم من هذا على
ابلغ وجه ان الكحل فى عين زيد حسنا ليس فى عين غيره وانما جازت هذه الصورة
وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى
ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى
مثل منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى قلت ما رايت كعين زيد آه
قولا مماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبتدأ
المماثلة وترك موصوف احسن فى المثال وان كانت المماثلة بحالها فى
ذكره اذ هو فى مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان فى مقام بيان الاختصار
فى المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه • مررت على وادى السباع ولا ارى
كوادى السباع حين يظلم واديا • اقل به ركب اتوه تئية •
واخوف الا ما وقى الله ساريا • كان اصله لا ارى واديا اقل به
ركب منهم من وادى السباع فقدم وادى السباع واستغنى عن ذكره ثانيا
الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبى الابل والتئية من ائى اذا
اى كالمتئية من حيى اوحى وهو المكث والتانى والساريا من السرى
وهو السير فى الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب
فعلى الاول واديا مفعوله وكوادى السباع حال منه قدم عليه وعلى الثانى

واديا مفعوله الاول وكواد السباع مفعوله الثاني وعلى التقدير حين يظلم
ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية
او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا
وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتاية تمييز عن نسبة اقل الى ركب ومنصوب
على المصدرية اي اتيانا تاية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند
الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بواد السباع واخوف منه
وما مصدرية وساريا اي راكبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ
اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى ساريا
بعقوة حرث على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى
مثل واد السباع حين احاطة الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل
من توقفهم بواد السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من واد السباع
في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى ركبا ساريا بالليل فيه عن الآفات
والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به
ركب اتوه منه بواد السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى
واديا اقل به ركب اتوه من واد السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها
الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك
القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث
الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال **الفعل** ما دل اي
كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها لاستقلالها بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى ويكون المراد

بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه
وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية فمرجع
كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة لكن المطابق لما ذكر في وجه
الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة
معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها
النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة
لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك
النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون
المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق
الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا مقترنا
وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه
فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا
وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر او
غيرها كما سبق ويدخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى
وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع
انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه
مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد
الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها
انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه
وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف
لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد

ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر والنهي عنه
كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور
الا في الفعل ولحوق تاء التأنيث عطف على دخول قد وانما اختص
لحوق تاء التأنيث لانها تدل على تأنيث الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل
والصفات استغنيت عنها بما يلحقها من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها
وتأنيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التأنيث
احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد
بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه
تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل
انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا
عن لزوم تساوي الفرع مع الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن
اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل
دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل
زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان
فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا
بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان
شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما الموضوع
الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع
فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبني على
الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا
نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل



في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب
في موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك
في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات
مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه اي
مع الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع
حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله
وانما قيد الضمير بالمرفوع احترازا عن نحو ضربك فانه ايضا مبني
على الفتح وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه
ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا
كضربوا او تقديرا اكرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه
الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه ملتبسا باحد حروف
نايت في اوائله يعني الحروف التي جمعها كلمة نايت وهذه المشابهة
انما تكون لوقوعه اي لوقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني
الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني
المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اي وتلك
المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد من
زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال
القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم
يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهته
الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى اذ معنى المضارعة في
اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد

وهما اخوان رضاعا فالهمزة من الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا
او مونثا مثل اضرب والنون له اى للمتكلم المفرد اذا كان معه غيره
واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا
ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا
وللمونث الواحد والمونثين غيبة اى حال كون المونث
والمونثين غائبات او ذوى غيبة والياء للغائب غيرهما اى
غير القسمين المذكورين وهما واحد المونث ومثناه فقوله غيرهما اى
غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر
بالاضافة معرفة لكنه خرج بها عن النكارة الصرفة فهو فى قوة النكرة
الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف
المضارعة مضمومة فى الرباعى اى فيما ماضيه على اربعة احرف
اصلية كيدحرج اذ لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اى فيما سوى
ما ماضيه على اربعة احرف مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب
من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان
هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله
اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون
جمع المونث لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا لان نون
التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة
اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث فى المضارع يقتضى
ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المونث فى الماضى



فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم
يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه
الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية
مذكرا كان او مونثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمونث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المونث
مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب فى الواحد الغائب المذكر
وتضرب فى موضعين فى الواحدة الغائبة المونث والواحد المخاطب
المذكر واضرب فى المتكلم وحده ونضرب فى المتكلم مع الغير بالضمة
حال الرفع والفتحة حال النصب لفظا اى حال كون الضمة والفتحة
لفظيتين والسكون فى حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب
والمضارع المتصل به ذلك اى الضمير البارز المرفوع وذلك فى خمسة مواضع
بالنون حالة الرفع وحذفها اى بحذف النون حالتى الجزم
والنصب فان النصب تابع للجزم كما ان النصب فى الاسما تابع للجر
مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا
ولن يضربا الخ والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا
فى حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمى
والفتحة لفظا فى حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمى
والحذف اى بحذف الواو والياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم يجد
حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع
المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل
الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اى بحذف الالف فى حال الجزم

تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم
مثل يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك
مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب
اي ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه
موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه
وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع
لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم
وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب
عن الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب
على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه
موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره
فعلا وعن نحو سيقوم ان يقوم مع السين واقع موقع الاسم
لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين
وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء
في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بان
ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله
لا ان فقصر كأيش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه
واذن قيل اصله اذ ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا
عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها
وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة
الزائدة في خبر كان المنفي نحو وما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة جوز



فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء
نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد
او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان
واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا
ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون
المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك
وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب
اللبن معه فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي
مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون
وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة
من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة
فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم
هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان
التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على
غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن
يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان
ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا
لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى يأذن لي
تناقض لان لن تقتضي التأبيد وحتى يأذن الانتهاء واذن التي
ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن
ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب

لانها لضعفها لا تقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كأنه سبقها حكماً
وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاءً وهما
لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن
اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك
لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن
قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال لا يحتمل الا الاستقبال
فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف لانتصاب الملحوظ منها
كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا
المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها
مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت
أي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناءً
على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع
باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع
مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها
لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير أن اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا
بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية
مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال للحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد

مثال للحتى بمعنى كي او الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر
الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى
تغرب الشمس مثال للحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها تحقيقا فان
اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا
اي بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله
او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل
فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كأنك كنت في زمان الدخول
اتيت بهذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت اتيته وكان
ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته
ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن حينئذ تقدير أن لانها
علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء أن يبتدأ بها كلام
مستأنف لا أن يقدر بعدها مبتدأ ليكون الفعل خبره وليكون
حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرتفع اي ما بعد حتى لعدم
الناصب والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان
حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء
في زمان التكلم ومن ثمه اي ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى
عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع
نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري
حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان تجعل فيه

ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي
الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا تقتضي
الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى
تدخلها لانه يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما
قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم
الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز
في وقت حصول كان التامة نحو كان سيري حتى ادخلها فان معناه
ثبت سيري فانا ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى
يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين
الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله ايهم عطف
بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري لعدم صلاحيته
تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في
كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في
وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري
ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام
الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان
لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا
جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر
بان المقدرة فكيف يصح الحمل قلنا على حذف مضاف من الاسم اي ما كان
صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل



المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لان انتصاب المضارع مشروط
بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان
العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير
اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها
والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة لتبعد
بتقديم الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم
كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك
اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك
اي لا يكن منك شتم فضرب مني فيندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي
فافوز فوزا عظيما ولا تؤاخذني بذنبي فاهلك او استفهام
نحو هل عندك ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي
نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث مني فيندرج
فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه
نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه
اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة
الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب
على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي
الا يكون منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه المواضع معنى
السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف
على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا

بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب
بعدها المضارع بتقدير أن مشروط بشرطين احدهما الجمعية اى
مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائماً وثانيهما ان يكون
قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه
احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال
الفاء بالواو وكما تقول مثلا زرني واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام
ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع
شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير أن بشرط معنى الى أن او الا أن اى بشرط ان يكون
بمعنى الى او الا الداخلتين على أن المقدرة بعدها لا ان أن ايضاً
داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير أن بعدها تكرار نحو لالزمنك
او تعطيني حقي اى الى أن تعطيني حقي او الا أن تعطيني حقي
فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف نحو لالزمنك الا وقت
أن تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتأويل مصدر مجرور بالى التي
بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اى
الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة
او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة
تقدير أن بعدها ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن اذا كان
المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيداً وتشتم او فتشتم
او ثم تشتم فثم ليس من الحروف العاطفة المذكورة وتقدير أن بعد
الواو والفاء ليس مشروطاً بالشروط المذكورة فيهما فقوله



والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات
الناصبة بتقدير أن اعنى قوله وحتى اذا كان مستقبلا او على آخرها
وهو او بشرط معنى الى أن وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله
وبأن مقدرة بعد حتى والظاهر أن هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ
لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم
مما ذكر كما ذكرنا يلزم أن يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصصت بما
يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه
في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في
الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهار أن مع لام كي
نحو جئتك لأن تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت
لأن تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وأن تذهب
لأن هذه الثلث تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني
ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز أن يظهر معها ما يقلب
الفعل الى اسم صريح وهو أن المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل
على الاسم الصريح لم يظهر بعدها أن وكذا حتى لان الاغلب فيها
أن يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها
التي بمعنى الى لأن المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما
الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص
على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر
الناصب بعدها ويجب اى اظهار أن مع لا الداخلة على المضارع
المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اى على أن

وقيل ان ما كان عنه بان العاطفة لا تقدير أن على كونه
احدها افتنا بعض ان بعض لا الشرط والباء ان ...
وجميع فيه تقديرا اولا المخصوص بالشرط للتفصيل
وفصل عقيبها انه لا بطها ثم ان العطف
المشتركات للشرط ادهونه التفصيل
بعدم احتياجها الى
عصام

لاستكراه اللامين المتواليتين لام كي ولام لا كقوله تعالى لئلا يعلم واعلم
أن أن الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيراً من غير عمل لضعفها
نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله
ألا أيهذا اللائمي أحضرَ الوغى في رواية النصب ولكنه ليس بقياس
كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما
ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احتراز عما استعمل في معنى
النفي وهذه الكلمات تجزم فعلاً واحداً وكلم المجازاة اي ويجزم
المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من
الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها
فعلان وهي اي كلم المجازاة إن ومهما واذما وحيثما واذ وحيث
تجزمان المضارع مع ما وأما بدونها فلا وأين ومتى وهما
تجزمان المضارع مطلقاً سواء كانا مع ما ولا وما ومن وأي وأنّى
وأما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه
الاطراد أما مع كيفما فلأن معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما
تقرأ أقرأ كان المعنى على اي حال وكيفية تقرأ أنت أنا أيضاً أقرأ
عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات
وأما مع اذا فلأن كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى إن التي هي
موضوعة للإبهام واذا موضوعة للأمر المقطوع به وإن مقدرة
عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بإن مقدرة وسيجيء بيانه إن شاء الله تعالى
فلم تقلب المضارع ماضياً وتنفيه اي تنفي المضارع ولا يبعد أن يجعل
الضمير الى ما هو أقرب اعني ماضياً ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي

وفي كيفما شذوذ وان اذكرنا معا
كلم المجازاة كالجزم بها شاذ
عصام



وتختص اي لما بالاستغراق اي باستغراق الازمنة الماضية من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب
ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها فاذا قلت
ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها
وجواز حذف الفعل اي وتختص ايضاً لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان
دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها وتختص ايضاً بعدم
دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول إن لما تضرب ومن لما يضرب كما
تقول إن لم تضرب ومن لم يضرب وكأن ذلك لكونها فاصلة قوية
بين العامل ومعموله وتختص ايضاً باستعمالها غالباً في المتوقع اي
يُنفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يترقب ركوب الامير لما يركب
وقد يستعمل في غير المتوقع ايضاً نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام
الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا
وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت
طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب
بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي
لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل
على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطباً او غائباً او متكلماً
وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على فعلين لسببية الفعل الاول
ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سبباً والثاني مسبباً
وفي شرح المفصل وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين لجعل الاول سبباً
للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سبباً للشيء فالمراد بجعلها

ولا النهي [illegible]
لا يصح اضافة العلم [illegible]
او جعل النهي [illegible]
لا بمعنى الا [illegible]
عصام

الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء
وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا
حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة
يصح بها ان يورد هما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك
ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له
لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهار المكارم الاخلاق
يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب للاهانة عند الناس سبب الاكرام
عنده ويسميان اي ذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني
وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل
فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول
فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم وجب في المضارع
لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني
مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو
اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير
المعمول نحو ان اتاني زيد آتيه او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد
لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت
لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد
ملفوظا كقوله تعالى إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ او معنويا مقدرا
كقوله تعالى إن كان قميصه قُدَّ من قُبُلٍ فصدقت اي فقد صدقت
لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى
الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك



وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم
ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس
لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او
منفيا بلا احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق
لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه
معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر
في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى
حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه
وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى إن يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد
فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع
المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء ح اما ماض بقد لفظا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان
اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير
لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى الربط وهو الفاء واما جملة
اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم
او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف
الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة
الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب
من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية
ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان
اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما

كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون
وان التى ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة وانما كانت مقدرة
بعد الامر نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر
يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء
اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمنى نحو ليت لى مالا انفقه
لان المعنى ان يكن لى مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا
اى ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
الخمسة صالحا لان يكون سببا لما تقدم وقصد السببية اى سببية
ما تقدم له فح يقدر ان مع مضارع يوخذ ما تقدم ويجعل المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بعد هذه الاشياء لانها
تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون
ذلك المطلوب سببا لها وهى مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها
تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان
مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم
تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو المطلوب فائدته
دخول الجنة وهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل
الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل اسلم تدخل الجنة اى ان تسلم
تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى
قرينة الفعل المنفى لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور
خلافا للكسائى فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير
على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه

عند الكسائى فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف
فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية وهذا اذا
قصد السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما
بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا
يرثنى ويرث فيمن قرا مرفوعا اى وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى
فذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر
وقال رائدهم ارسوا نزاولها • فكل حتف امرئ يجرى بمقدار •
الامر هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة
الامر فانهم يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون
صيغها وفى بعض الشروح وانما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر
فى هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر فى المعنى المصدرى ايضا فاراد
النص على المقصود وهو فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالامر بالصيغة كذا ذكره المص رحمه الله فى شرحه صيغة يطلب بها
الفعل شامل لكل امر غائبا او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا
من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول
لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف
المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قراء
على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم اخره اى اخر الامر
فى الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء
ما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية
للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع المجزوم

في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم
معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغزوا وارم كما تقول
لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش لم تغزوا ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه
معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد
حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب
ضارب ولم يذكر المص رحمه الله هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف
ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه
على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة
وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق
بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن
ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اُقتُل
اَقتُل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول من
الرباعي اذا قيل اُقتِل بكسر التاء مكسورة فيما سواه اي سوى ساكن
بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب
التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم
في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل
مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعده
كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة
اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل زدت لارتفاع موجب حذفها
وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه
فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة

الفاعل



الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه
ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة
الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر
هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق وان كان الفعل الذي اريد
حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا
للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضُرب ودُحرج واُعلم
واختير له هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب
لم يوجد في الاوزان للخروج من الضم الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من
الكسرة الى الضم وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج
من الكسرة الى الضم اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المطلوب
باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطُلق واقتُدر
واستُخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني
مع التاء نحو تُعُلم وتُجُوهل وتُدُحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علّمت
وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث
والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه معتلا فقط لئلا يرد عليه
مثل طُوي ورُوي من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع
اعلالين في يروي ويطوي وقيل الاصوب ان يقال معتل العين
المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين
بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل من الماضي كما ذكر
وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول من مضارعه والا لم يكن
فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قُوِل وبُيِع نقل الكسرة

من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل واو قول يا
لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في
نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل
نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها
هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام
ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين مع قطع كسر الفاء
خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة
خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من
الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو
ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا
لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من
معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من
باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلاث فيه
اذ يقال اختير وانقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم
اذ ليس في ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل
اذ اصلهما استخير واقوم بالواو والياء المكسورتين والقياس فيهما
اذا سكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا
فيقال استخير واقيم لغة فيه وان كان اي الفعل الذي اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة
نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل آخره
لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول



ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار
وينقاد ويستجار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها
المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على
متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل
فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل
بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن
الفاعل وقائم به ومسند اليه فلا يقال في الاصطلاح انه متعلق به
فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان
كان موقوفا على فهم شيء غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان
فهمه موقوف على تعقل المضروب لكن لا يمكن تعقله الا بعد تعقله كلا
الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل
وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف
المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان
كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا
اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا
او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته
او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد
كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى
اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم
واري بمعنى علم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة

متعديين الى مفعولين فلما أدخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال
له المفعول الاول وأما الافعال الاخر وهو انبأ ونبأ وخبر وأخبر
وحدث وأحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها
اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الإعلام وهذه الافعال
المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي باب أعطيت
في جواز الاقتصار عليه كقولك أعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك
أعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي
علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا **افعال
القلوب** وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكأنهم أرادوا
بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي
تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة
للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت
ووجدت ورأيت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال
على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها
ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك
علمت لبيان أن ما انشاءت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت
بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك
ظننت لبيان أن منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك باقي
الافعال فتنصب هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية
المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها جمع خصيصة وهي
ما يختص بشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب

الجملة مستانفة او خبر افعال القلوب
على تقدير ان يكون ظننت او بدلا
للفاعل المعدى



انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك
مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا
بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد
ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى
ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم
هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في
قول الشاعر ٭ لا تخلنا على غرائك انا ٭ طالما قد وشى بنا الاعداء ٭
اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف
باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال
فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر
المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد
من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك
لا تحذفهما شيئا منهما فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة
اذ من المعلوم أن الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة
فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي
من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا
توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما
نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال
الجزئين الصالحين لأن يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما

وقت توسط افعال القلوب بين
مفعوليها او تاخرها عنها لاستقلال
علة جواز الالغاء

على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر
وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على
انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد
قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز
اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان
الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان
والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت
بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله
نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم
وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جاء زيد واحسب عمرو ولا شك ان
الالغاء في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبنى عن جواز
الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تاخرت
يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا
من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص
افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها
لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة
كما يجي مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل
اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت ازيد
عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه لمقايستهما

فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق
وانما تعلق قبل هذه الثلثة لانها تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت
بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها
فوجب التوفيق باعتبارين احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ وعلى
الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال
والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشي
المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر
على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب
الجزئين ومن ثمه جاز عطف الجملة المنصوبة جزآها على الجملة التعليقية نحو
علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين
احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء
ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى
ومنها اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها
اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد
وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما
بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا
ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال
ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون موثرا
والمفعول به متاثرا واصل الموثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره
اتحادهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان

نفس ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليس
بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا
متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كأنها
غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه
متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها
ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتحادهما لفظا
لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب
فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض
وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوزتهما ما جوز فيه
من كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ٥
ولقد اراني للرماح دريئة ٥ من عن يميني تارة وامامي ٥ وقوله تعالى
اني اراني اعصر خمرا وللبعضها اي ولبعض افعال القلوب ما عدا حسبت
وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن
بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيد بذلك
لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء
بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت
يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت
بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمت زيدا
اي اخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب
بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه
وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت وبمعنى اصبت



قريب من معنى علمت بالاصابة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت
بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالاصابة
ولما كان مراده ان لها معاني اخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض
للعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت
موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها
ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة
لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت
لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو
تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي
هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من
طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة للصفة
وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير
وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة في الموضوع له في الافعال الناقصة
لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل
والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات
ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال
اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له
بالنسبة الى ما هو الموضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها
ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك
ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفة بخلاف
الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت

فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال
التامة اصلاً وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح واضحى
وامسى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك
ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه رحمه الله
سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني
عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من التامة معنى الناقصة
كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالماً اي صار
زيد عالماً كاملاً وقد جاء جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة
ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت
وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اي لم تكن هذه على قدر ما يحتاج اليه
او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها
كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضاً
قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة
كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي رحمه الله لا يتجاوز جاء وقعد الموضع
الذي استعملها العرب فيه خلافاً للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن
على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها
الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل
صار زيد غنياً فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه
كون الخبر منتقلاً اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه
الذي هو الانتقال اعطى الخبر وهو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني
منتقلاً اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلاً وتنصب الجزء الثاني

تشبيهاً بالمفعول في توقف الفعل عليه مثل كان زيد عالماً فكان تكون ناقصة
كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتاً ماضياً اي كائناً في الزمان الماضي
دائماً من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلاً
او منقطعاً نحو كان زيد غنياً فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها
اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر
لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر • بتيهاء قفر والمطي كانها •
قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها • اي صارت فراخاً بيوضها
فان بيوضها لم تكن فراخاً بل صارت فراخاً ويكون فيها ضمير الشان
هذا عطف ايضاً على قوله لثبوت اي كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان
اسماً لها والجملة الواقعة بعدها خبراً مفسراً للضمير كقوله • اذا مت كان الناس صنفان شامت
وآخر مثن بالذي كنت اصنع • وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة
اي كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت
ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون
وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبياً فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس
المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاءً
لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار
زيد عالماً او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفاً وتكون تامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى
بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل
ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيراً وقال الشاعر

إن العداوة تستحيل مودة • وقال فيا لك من نعمى تحولن أبؤسا •
وأصبح وأمسى وأضحى لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها المدلول عليها
بموادها لا بصورها مثل أصبح زيد قائما وأمسى زيد مسرورا وأضحى زيد
حزينا فالمثال الأول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت
الصباح وعلى هذا القياس المثالان الأخيران وتكون بمعنى صار نحو
أصبح أو أمسى أو أضحى زيد غنيا أي صار وليس المراد أنه صار في الصباح
أو المساء أو الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه
الأوقات تقول أصبح زيد أي دخل في الصباح وظل وبات لاقتران
مضمون الجملة بوقتيهما فإذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له
ذلك في جميع نهاره وإذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك
في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا أي صار
وقد يجيء هذان الفعلان تامتين أيضا نحو ظلت بمكان كذا وبت
بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم
العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الأفعال الثلثة السابقة
وآض وغدا وعاد وراح فهذه الأفعال الأربعة ناقصة إذا كانت
بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض وعاد زيد من سفره أي رجع
وغدا إذا مشى في وقت الغداة وراح إذا مشى وقت الرواح وهو
ما بعد الزوال إلى الليل وأسقط المص رحمه الله ذكر هذه الأفعال الأربعة
من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الإجمال وكأن الوجه في
ذلك أنها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل رحمه الله وقال صاحب اللباب رحمه الله
والمجموع بها آض وعاد وغدا وراح فأسقطها عن البين إشارة إلى عدم

الاعتداد بها لأنها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول
فإنه تامة وما برح بمعناه من برح أي زال ومنه البارحة لليلة الماضية
وما فتئ أيضا بمعناه وما انفك أي ما انفصل لاستمرار خبرها
أي خبر تلك الأفعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على أن
اسمها ليس قسما على حدة من المرفوعات كما أن خبرها قسم على حدة
من المنصوبات مذ قبله أي قبل فاعلها خبرها أي وقتا يمكن أن يقبله
عادة فمعنى ما زال زيد أميرا استمرار إمارته من زمان قابليته وصلاحيته
للإمارة أما دلالتها على الاستمرار فلأن النفي مأخوذ في معاني هذه الأفعال
فإذا دخلت أدوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي
استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها
أي هذه الأفعال الأربعة إذا أريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول
أدواته عليها لفظا وهو ظاهر أو تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
أي لا تفتؤ فإنه لو لم يدخل أدوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم
الاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت أمر أي تعيينه بمدة ثبوت
خبرها لفاعلها بأن جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لأن
لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر وتقدير الزمان
قبل المصادر كثير وإذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول الكلام
يفيد فائدة تامة وإلى هذا أشار بقوله ومن ثمه أي ومن أجل أنه
لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج إلى وجود كلام
مستقل بالإفادة لأنه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة
غير مستقل بالإفادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا أي اجلس مدة دوام جلوس زيد

فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة
بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها
كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون
الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا هو
مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد
تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي
نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها
اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم
المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة
عن جانبي وجوده وعدمه ينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض
ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار
عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط
ينبغي ان يقيد بمثل قولنا ان لم يمنع مانع عن التقديم ويجوز ان
يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها
اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام
قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو [illegible]
لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها
وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما اوله
كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع
تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي التصدير واما اذا كانت مصدرية



فلامتناع تقدم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف في هذا الحكم
خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا
من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكأنه
لا مخالفة منهم وذلك الخلاف في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت
على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان
فلا يلزم تقدم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه
ظهر الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض لان الافتعال ههنا
بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو
اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج
والزجاج على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقدم معمول النفي عليه
والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء
على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم
هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على
المص ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف
فيها من ابن كيسان رحمه الله **افعال المقاربة** ما وضع اي فعل
وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء
منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون
ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا الجزم به فعسى
في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب
ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم به لكونه

لاشراف الخبر على حصوله للفاعل وكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على
قرب حصول الخروج لزيد بحيث يمكن بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر
وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنوا اخذ وشروع في الخبر بان
يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي
لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي
ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت
ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه
مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب
من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد
استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل
مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو
توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في
محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في
جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد
ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة
وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم
وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج
اي الخروج ثم نقل الى انشاء فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية

في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب تشبيها
المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما
قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم في تفسيره
وقع عظيم لذلك الشيء في النفس قال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا
وجه قريب وتقول على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر
مرفوع فقط وهو ههنا ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر
لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم
عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على مرفوع
من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا
احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد
وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى و اخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع
بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبر له مقدما عليه
وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد
فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع
في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان
كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم • عسى الهم الذي امسيت فيه •
يكون وراءه فرج قريب • كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان
دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد
يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء
فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله
اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال

باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالة على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان
على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف أن عن خبر عسى تشبيها له بكاد
كقولهم • قد كاد من طول البلى ان يمصحا • فلما كان كل واحد منهما مشابها
للآخر اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو
اى كاد كالافعال اى كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي
مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اى
نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي
فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل
فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة •
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح • بانه يدل على زوال رسيس الهوى
وتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات
لما خطأوه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا
يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها
قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض
الفصحاء مخطئي ذي الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة
انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة
حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ
ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون
اى النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل
كالافعال اى كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى

بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه
وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة • اذا غير النأي المحبين لم يكد •
رسيس الهوى من حب مية يبرح • حين اراد بالنفي الداخل على يكد
انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال فالنفي الداخل على
يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه
بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي
تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل ونحو
اخذ وشرع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم
طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب
بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل
بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اى هذه الافعال الاربعة في
الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد
او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان
واوشك بمعنى سرع عطف على طفق وهي اى اوشك مثل عسى وكاد
في الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد
ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان
نحو اوشك زيد يجيء **فعل التعجب** ما وضع لانشاء التعجب وفي
بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد
الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته
بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن
التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل وضع لانشاء الكلام في قسم الافعال

فلا ينتقض الحد بمثل لله دره ودام ظله لكن ينتقض الحد بمثل قاتله الله من شاعر
وكاشل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء الا ان يقال
هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع والمراد
ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من موارد
النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب اولما وضع لانشاء
التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله
واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين
التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع
ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل
ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه
افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا
لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقته
الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي
او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد فانه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه
واشدد باستخراجه اي يتوصل بنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه
وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب
بتقديم اي بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور
على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل عنهما وانما قيد
التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب
فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن
ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران



كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير
وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم
تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد
لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه
ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع
فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد
لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف
لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون
الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي
حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما
ابتداء اي مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء
بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة
بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند
سيبويه وما بعدها اي ما بعدها الخبر من باب شر اهر ذا ناب
موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا
اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية وما بعدها خبرها
قال الشارح الرضي هو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم
وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين
واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار
ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند
سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها

نحو احسن ازّا تقول اي بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه
في افعل لان الفاعل واحد ليس الّا وبه اي بمجروره منفعول عند
الاخفش لان احسن بمعنى صيّر ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة
والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيّره ذا حسن
او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة
احسن للتعدية كاخرج ففيه اي الفعل ضمير هو فاعله اي احسنْ انت
بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صِفْه به وقال الفراء وتبعه
الزمخشري انه امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله
كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صِفْه بالحسن كيف شئت فان فيه
من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص

## افعال المدح والذم

يعني ان الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي
فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه
لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن
فعِل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه
مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فَعِل بفتح الفاء وكسر
العين وهي الاصل والثانية فعْل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة
اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر العين مع الفاء اتباعا للعين
والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء
مع اسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة
بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام
للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده



ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم
الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة
نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم
وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا
او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء
منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء
وابو علي انهما هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها
في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات
وقال سيبويه والكسائي رحمهما الله ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي
نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة
وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب
الغالب لانه قد تقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح
وهو اي المخصوص مبتدا ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره
ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا لقيام لام تعريف العهد
مقامه او خبر مبتدا محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في
هذا المثال اما مبتدا ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدا محذوف
على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي
هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني
جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحته وقوعه مخصوصا
مطابقة الفاعل اي مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه

في الجنس حقيقة او تاويلاً وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون وبئست المراة هند وبئست المرأتان الهندان
وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند
لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما
وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص
اعنى الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه
مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل
الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم
المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى
نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم
الماهدون اى نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط
والاحكام ومنها اى من افعال المدح والذم حب في حبذا
مركب من حب الشيء اذا صار الشيء محبوبا ومن ذا وفاعله
اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله اى ذا عما هو
عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا
لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب
مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز
ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوصه
تمييز او حال على وفق مخصوصه اى مخصوص حبذا في الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلاً زيد وحبذا زيد رجلاً وحبذا
راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان
وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة
والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا
لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب
من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص **الحرف** ما دل
على معنى في غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل
بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم
عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثمه اى
لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا
او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو سرت من البصرة
او فعل كذلك نحو قد ضرب **حروف الجر** ما وضع للافضاء بفعل
اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه
الايصال او معناه اى معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه
معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف والجار والمجرور
وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار
بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها
تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال
الى ما يليه او لان اثرها في ما يليها الجر وهي اى حروف الجر من والى
وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانها ليس لها اسما حتى

قوله اى ايصاله بالضم مصدر اوصل على وزن اكرم وعلم ومعناه الاتصال كذا في القاموس عصام

قوله متعقل لكونه ايضا غيره اتصافه بمعناها عصام

يُعبّر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وذكرا
ذكر الواو والكاف والتاء باسمائها حيث وجدت بخلاف باقي منها
ورب وواوها أي الواو التي يقدر بعدها رب وفي عدّها من حروف الجر
تسامح وواو القسم وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا
وعدا وخلا فالعشرة الأول لا تكون إلا حروفًا والخمسة التي
تليها تكون حرفًا واسمًا والثلاثة البواقي تكون حرفًا وفعلًا فمن للابتداء
أي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة إطلاقًا لاسم الجزء على
الكل إذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرًا ما يطلقون الغاية ويريدون
بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لأنه غرض الفاعل ومقصوده
وهذا الابتداء إما من المكان نحو سرت من البصرة أو من الزمان نحو
صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة إيراد إلى أو ما يفيد
فائدتها في مقابلتها نحو مررت من البصرة إلى الكوفة ونحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
لأن معنى أعوذ بالله ألتجئ إليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء
أي وتجيء من للتبيين أيضًا أي لإظهار المقصود من أمر مبهم وعلامة
صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الأوثان
فإنك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض
أي وقد تجيء من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه نحو أخذت
من الدراهم أي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء أي أنه
مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون إلا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني
من أحد وهل جاءك من أحد خلافًا للكوفيين والأخفش فإنهم يجوزون
زيادتها في الموجب أيضًا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فأجاب



عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم فيه زيادة من
في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض وللتبيين أي قد كان
بعض مطر أو شيء من مطر أو هو وارد على الحكاية كأن قائلًا قال هل كان من مطر
فأجاب بأنه قد كان من مطر وإلى للانتهاء أي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى
مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت إلى السوق أو الزمان نحو
أتموا الصيام إلى الليل أو غيرهما نحو قلبي إليك فإن قلب المخاطب منتهى إليه
باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلًا كقوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم
أي مع أموالكم وحتى كذلك أي مثل إلى في كونها لانتهاء الغاية
وبمعنى مع كثيرًا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بإلى كما اكتفى
في كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص
أي حتى بالظاهر أي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال إليه لأنها لو
دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها أي بعد حتى
خلافًا للمبرد فإنه جوّز دخوله على الضمير مستدلًا بما وقع في بعض أشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه ولا يجوزونه قياسًا
وفي للظرفية أي الظرفية دخول الشيء حقيقة نحو الماء في الكوز أو مجازًا نحو
النجاة في الصدق وبمعنى على قليلًا كقوله تعالى ولأصلبنكم في جذوع النخل
أي على جذوع النخل والباء للإلصاق أي لإفادة لصوق أمر إلى مجرور
الباء هذه كما ترى في مررت بزيد فإن الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد
أي بمكان يقرب منه زيد والاستعانة أي استعانة الفاعل في صدور
الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه
أي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء معه

ولا يلزم أن يكون السرج حال اشتراء الفرس ملتصقا به فالالصاق
يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة أي لإفادة وقوع مجرورها
في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية أي جعل الفعل اللازم
متعديا بتضمنه معنى التصيير بإدخال الباء على فاعله فإن معنى ذهب زيد صدور
الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا فالتعدية بهذا المعنى مختصة
بالباء وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجر
فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف
والظرفية نحو جلست بالمسجد أي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام
بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال إن زيدا بقائم والنفي بليس نحو
ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصور
قياسا وفي غيره أي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء
لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا وألقى بيده أي حسبك زيد
وكفى الله شهيدا وألقى يده أو كان خبرا لكن لا في الاستفهام والنفي نحو بحسبك زيد
واللام للاختصاص بالملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس
والتعليل أي لبيان علة شيء ذهنا نحو ضربت للتأديب أو خارجا نحو
خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد إنه لم يفعل الشر
أي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم أي ردفكم وبمعنى الواو في القسم
للتعجب نحو لله لا يؤخر الأجل وإنما تستعمل في الأمور العظام فلا يقال لله
لقد طار الذباب ورب للتقليل أي لإنشاء التقليل ولهذا وجب
لها صدر الكلام كما أن كم لها صدر الكلام لكونها لإنشاء التكثير مختصة
بنكرة لعدم احتياجها إلى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب



لأنه إذا وصف الشيء صار أخص وأقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة
إنما هو على المذهب الأصح وهذا مذهب أبي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك
والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل أصلها ثم تستعمل في معنى
التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة وفعلها أي
فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض لأنها للتقليل المحقق
ولا يتصور ذلك إلا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته أو رب رجل كريم
لم أفارقه محذوف أي ذلك الفعل الماضي غالبا أي في غالب
الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم أي لقيته وقد تدخل
أي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير
مفرد وإن كان المميز مثنى أو مجموعا مذكر وإن كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا
أو رجلين أو رجالا أو امرأة أو امرأتين أو نساء خلافا للكوفيين
في مطابقة التمييز في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فإنهم
يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء
وتلحقها أي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوقها ما
على الجملة نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل الاسم
وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل والواو أي واو رب في حكمها
تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس
وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فإن لم تكن في أول الكلام
فكونها للعطف ظاهر وإن كانت في أوله فيقدر له معطوف عليه وعند
الكوفيين إنها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها
لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لأن ذلك تعسف

والواو القسم إنما يكون عند حذف الفعل أي فعل القسم فلا يقال أقسمت والله
وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي أكثر استعمالا من أصلها أعني الباء
لغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله أخبرني كما يقال
بالله أخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة
بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله وغيره فلا يقال وك لأفعلن مثلا
بل يقال والله أو ورب الكعبة وذلك لاختصاص أيضا لحط رتبته عن رتبة
الأصل وهو الباء بتخصيصه بأحد القسمين وخص الظاهر لأصالته والتاء
مثلها أي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة
باسم الله تعالى من الأسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة أصلها الذي
هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو أصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى
والباء أعم منهما أي من الواو والتاء في الجميع أي في جميع ما ذكر من
حذف الفعل وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا أو على اسم الله تعالى
خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله وأقسم بالله
وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال أيضا نحو بالله لأفعلن وبالله اجلس
وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لأفعلن وبك لأفعلن
وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله تعالى خاصة نحو بالرحمن لأفعلن بخلافهما
فإنهما مختصان ببعض هذه الأمور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر
من الأمور المختصة لا الاختصاص فلا يرد أنه لا يصح أن يقال الباء توجد
مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقى أي يجاب القسم الذي
لغير السؤال باللام وإن وحرف النفي نحو ما ولا فاللام في المثبتة
اسمية نحو والله لزيد قائم أو فعلية نحو والله لأفعلن كذا وإن فيها

أي في الاسمية نحو والله إن زيدا القائم وما ولا في المنفية اسمية كانت أو فعلية
نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة
كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف أي لا تفتؤ وأما قسم السؤال فلا يتلقى إلا بما فيه
معنى الطلب نحو بالله أخبرني وبالله هل زيد قائم وقد يحذف جوابه أي جواب القسم
إذا اعترض أي توسط القسم بين أجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم
أو تقدمه أي القسم ما يدل عليه أي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله
لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة
وإن كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى إلا الدال
على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة
أي لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك إما بزواله عن الشيء الثاني
ووصوله إلى الثالث نحو رميت السهم عن القوس إلى الصيد أو بالوصول
وحده نحو أخذت عنه العلم أو بالزوال وحده نحو أديت عنه الدين
وعلى للاستعلاء أي لاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح
وعليه دين وقد يكونان أي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول
من عليهما نحو من عن يميني أي من جانب يميني ومن عليه أي من فوقه
والكاف للتشبيه نحو زيد كالأسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء إذ
التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون أي الكاف اسما بمعنى
المثل نحو • يضحكن عن كالبرد المنهم • أي عن أسنان مثل البرد الذائب
للطافته وتختص أي الكاف بالظاهر أي بالاسم الظاهر عند الجمهور
فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحو وقد تدخل في السعة على المرفوع
نحو ما أنا كأنت خلافا للمبرد فإنه أجاز ذلك مطلقا نظرا إلى ما جاء في بعض الأشعار

قوله أي توسط القسم بين أجزاء الجملة [illegible] عصام

أو دفعه اعتراض القسم بجملة القسمية [illegible]

قوله البرد الغمام [illegible] عصام

ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني
اذا اريد بهما الزمان فالمراد ان مبتدأ زمان الفعل المثبت والمنفي
هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت
من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه
السنة ماضية لا يكون فيها في البلد ولا رأيت فلانا فان معناه ان مبدأ
مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية
عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في
الزمان الحاضر اي الذي اعتبر حاضرا وان كان بعضه ماضيا يعني اذا
اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك
الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء
رؤيتنا هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد
زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبتدأ لزمان الفعل
فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا
للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ دخول
شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها
فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا
نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا

## الحروف المشبهة بالفعل

وجه شبهها اما لفظا فلانقسامها
كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى
فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت
وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة



لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة
لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة
والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف
نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن
وليت ولعل آخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة
لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه
اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد
والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة
فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضي
عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها
من التعلق لشيء آخر حتى يتم كلاما ولو وقعت في الصدر شبهت
بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء
عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي
في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل
هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي افصح اللغات
مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم
وتدخل هذه الحروف ح اي حين اذ يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة
اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة
لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افادت
ما افادت بعينه لك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها
اي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها

في المفرد ومن ثمه اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع
الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في
موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه
في موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه
لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا
بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي
ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان
زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة
نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها
مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا
وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب
كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بالفتح اي بفتح الهمزة بعد
لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون
المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا
التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية
عليه نحو لولا ان معاذ لك زعمت اي لولا زعمت ان معاذ لك ولولا
انك ضربتني صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي
ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك
قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقديران تقدير المفرد
وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل
ان مع اسمها وخبرها مفردا او الكسر على تقدير جعلها معها جملة مثل

من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني
فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد
من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها
وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر
اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز
فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة
والفتح على انها معها مبتدأ المحذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا
واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى
اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة
ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته
ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتئان في
اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما
مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه اي مثل عبد
القفا ومثل شبهه وما وجدنا ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه
قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة
كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني
احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص
وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى
اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي
هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك

او لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع
لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة
من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع
بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا
قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة
لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان
يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز
العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها
ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها
قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا
وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا
لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك
ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن
اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون
العامل في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه
وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف
مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان
قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر
لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر
عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان
فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان

في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما
لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور
ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير
معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي
المعنى الاصلي كما انه لا ينافي فيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء
عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج
وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها
لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها ولذلك اي لاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام
التي للتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها
اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو للتاكيد معنى
الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر
اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها
اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا
او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك
آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي
حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك
واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل وقد جاء دخول
اللام في لكن على اسمها وخبرها او على ما بينهما ضعيف لانها لما لم تغير
معنى الجملة لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه
في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة

لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وفي تجويز الغائها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها بالفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا ولكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول عدم تخصيصه بداخل المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير داخلها متمسكين بقول الشاعر • بالله ربك ان قتلت لمسلما • وجبت عليك عقوبة المتعمد • وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سنوضح واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان

حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملة في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدأ والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضمير فجاء في المضمر فقط قال الشاعر • فلو انك في يوم الرخاء سالتني • فراقك لم ابخل وانت صديقي • ويلزمها اي المفتوحة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر • واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا • او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين ان المخففة وان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو او لا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ

لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكأنّ للتشبيه
اي لانشائه وهي حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم
التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وانّ المكسورة واصل
كأنّ زيدا الاسد انّ زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه
من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت
عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة
وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كأنّ فتلغى عن العمل على
الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات فتحة الآخر كقول الشاعر
ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان وان اعملها قلت كأن ثدييه
لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعمل لفظا ففيها ضمير الشان
مقدر عندهم كما في انّ المفتوحة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير
لعدم الداعي اليه كما كان في انّ المخففة ولكنّ وهي عند البصريين مفردة
وقال الكوفيون هي مركبة من لا وانّ المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة
واصله لا كأنّ فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا
تفيد انّ ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة انّ
تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكأنه توهم ان عمرا
ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا
لم يجئ يتوسط اي لكنّ بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
معنى اي تغايرا معنويا والفردي هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه والتغاير اللفظي
قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب



وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت
العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف انْ وانْ المخففتين
فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر فكأنه اشارة
الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها
المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها
مشددة ومخففة الواو وهي اما للعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية
وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل
على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود يوما
واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت
للتمني فكأنه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام
فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزئين
بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا
فالفراء يقول معناه تمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول اي
ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا
منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام
الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه
ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى
لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها
اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك
وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب

وأجيب عنه بأنه يحتمل أن يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص رحمه الله في شرحه
يعني أنه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه أو كان
اشتهر ذلك الرجل بأبي المغوار بالياء فيجب أن يحكى في الأحوال الثلث بالياء
ولعل مراد المص بما ذكر من التأويل أن هذا البيت يحتمل أن لا يكون من
قبيل هذه اللغة الشاذة وإلا فلا حاجة إلى التأويل بعد ما جزم بوجود
الجر بها وحكم بشذوذه **الحروف العاطفة** العطف في اللغة
الإمالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف إلى المعطوف عليه
سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى وأو وإما بكسر الهمزة
وأم ولا وبل ولكن وعد بعضهم أي المعتبرة منها وعند الأكثرين
أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر إلى أن بل التي
بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاء زيد بل عمرو ليست منها لأن ما بعدها
بدل غلط عما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح وأما معها ففصيح
مطرد في كلامهم لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالأربعة
الأول للجمع أعم من أن يكون مطلقا أو مع ترتيب والمراد بالجمع
ههنا أن لا يكون لأحد الشيئين أو الأشياء كما كانت أو وإما وليس المراد
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو مكان فهو كذلك
جاءني زيد وعمرو أو فعمرو أو ثم عمرو أو حتى عمرو أي حصل الفعل من كليهما
لا من أحدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها
فقوله لا ترتيب فيها بيان لإطلاقها أي لا ترتيب فيها بين المعطوف
والمعطوف عليه بمعنى أنه لا يفهم منها الترتيب فيها وجودا وعدما والفاء
للترتيب أي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها أي مثل الفاء



في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها أي مثل ثم في الترتيب
بمهلة غير أن المهلة في حتى أقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي
لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها أي المعطوف
بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي أو ضعيف من حيث
أنه قوي أو ضعيف من متبوعه أي متبوع معطوفها ليفيد
أي العطف بها قوة في المعطوف أو ضعفا فيه أي ليدل عليهما
حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كأنه غيره فصلح لأن
يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودال انتهاء الفعل إليه على
شموله جميع أجزاء الكل كمات الناس حتى الأنبياء وقدم الحاج
حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة
من وجهين أحدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا
يشترط ذلك في ثم وثانيهما أن المهلة المعتبرة في ثم إنما هي بحسب الخارج
نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فإن المناسب بحسب الذهن
أن يتعلق الموت أولا بغير الأنبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالأنبياء
وإن كان موت الأنبياء بحسب الخارج في أثناء سائر الناس وكذا
المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وإن
كان في بعض الأوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح أن يقال قدم
الحاج حتى المشاة واعلم أن الانتهاء بالجزء الأقوى أو الأضعف
كما يفيد عموم الفعل جميع أجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الأخير
يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فإنه يفيد شمول
النوم لجميع أجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا

الا انه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان الاصل حتى ان تكون جارة
لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت
محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع
مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان
اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من
اتحاد المجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص
معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم
من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض
الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف لاحد الامرين اي الدالة
على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين
عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا للكل
من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم
مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام
المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها
اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوي الاخر يلي الهمزة
اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم
لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اي من اجل ان ام المتصلة
يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين
لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو
واحدهما ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص رحمه الله
والمنقول عن سيبويه انه جائز حسن فصيح واذا رايت ام عمرا احسن وافصح



وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح
وفي الترجمة الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة
على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح
ومن ثمة ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن
رتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد
ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن
سيبويه رحمه الله وايضا من ثمة اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها
اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه
دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة
كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح
جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا
وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
فالمشار اليه بثمة في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين
لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها
اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله
ومن ثمة لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين
على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر
لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن
الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع بعدها انما خبر مثل
قولك انها لابل ام شاة اي ان القطعة التي اراها لابل وهي جملة
خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها

شاء ام شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اي بل اهي شاء، واما الاستفهام
كما تقول أزيد عندك ام عمرو اي بل أعمرو حين يقصد الاضراب عن الاستفهام الاول
بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة
الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر باما يلزم ان يصدّر المعطوف عليه اولاً
باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر
ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر
باو يجوز ان يصدّر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب
نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة
والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت
هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب
عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على
الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية
لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى
فلكل منها فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة لاحدهما
معينا اي لنسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين
فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه
لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو
فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه فكأنه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه
لم يكن بطريق القصد ولهذا اعرض عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو



ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه
الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو
وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير
مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب
ما نفي عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو
اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها
بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي
ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير
غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه ألا واما وها يصدر بها
الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت
حروف التنبيه نحو ألا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة
من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي
لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء
حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب
وكأنه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب
ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى
اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له
مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب

**حروف الايجاب** نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون اليا واجل

وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معانى

تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف التنبيه فنعم مقررة لما سبقها

اى محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهى فى جواب اقام زيد بمعنى

قام زيد وفى جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم وبلى فى جواب الم يقم زيد بمعنى

قام زيد فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل فى موضع بلى

ههنا نعم لكان كفرا لان معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم

ههنا تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر ذا فى العرف

فلو قال احد اليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم

مقام بلى لتقرر الاثبات بعد النفى وبلى مختصة بايجاب النفى يعنى تنقض

النفى المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام

نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او مقرونا به فهى اذن ايضا

لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى

اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ للتصديق الايجاب كما تقول

فى جواب اقام زيد بلى قام زيد واى اثبات بعد الاستفهام لا شك

فى غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجى للتصديق

الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص رحمه الله

ويلزمها القسم اى لا تستعمل اى الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم

فلا يقال اى اقسمت وربى ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمرى

تقول اى والله واى ربى واى لعمرى واجل وجير بالفتح والكسر

وان تصديق للمخبر وفى بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان



للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اى قد اتى او لم يأت وجاء ان للتصديق للدعاء ايضا

نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها

اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا فى قول الشاعر

ليت شعرى هل للمحب شفاء • من جوى حبهن ان اللقاء • اى نعم

اللقاء شفاء للمحب فمجيئها فى الموضعين خلاف ما ذكره المص رحمه الله من

كونها تصديقا للمخبر **حروف الزيادة** وانما سميت هذه الحروف

زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة

ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد

فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما فى

من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهى

تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها

مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك ولا يجوز

خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام

الفصحاء لا سيما فى كلام البارى سبحانه وتعالى ان وان مخففتين

وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد

مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفى نحو ما ان رأيت زيدا اى ما رأيت زيدا

وقلت اى زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضى

اى مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت

وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء

البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت

وقلت زيادتها مع الكاف نحو • كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم

قوله الجاموس الجوى حيوان يشبه ... وشدة الوجد ... العمود وكلها فى المقام ... عصام

على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج
اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى
ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون
تلك المذكورات مع ما شرطا اى ادات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة
من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل و زيد صديقى كما ان عمرا اخى
وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم واتيانا الى حين
وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو
العاطفة بعد النفى لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم
ولا الضالين وتزاد مع ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد
اذ امرتك اى ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم
بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر فى زيادتها التنبيه على جلالة القضية
بحيث تستغنى عن القسم فيبرز لذلك فى صورة نفى القسم وشذت زيادتها
مع المضاف كقوله • فى بئر لا حور سرى وما شعر • اى فى بئر حور
والحور الهلكة جمع حائر اى هالك من حار اى هلك ومن الباء واللام
تقدم ذكرهما مشتملا على ذكر مواضع زيادتهما فلا حاجة الى تكرارهما **حرفا التفسير**
اى وهى لتفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول
قطع رزقه اى مات وان وهى اى ان مختصة بما فى معنى القول
اى بفعل متقرر فى معنى القول تقررا المطرد فى الظرف غير منفك عنه
فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فى معنى القول فهى لا تفسر فى الاكثر الا مفعولا
مقدرا اللفظ غير صريح القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم
فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم

وكذلك قولك كتبت اليه ان ايت اى كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال
على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به
ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير لضميره وفى امرت معنى القول وليس
تفسيرا لما فى قوله ما امرتنى به لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر
كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى
الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا **حروف المصدر** ما وان المفتوحة المخففة
وان المفتوحة المشددة فالاوليان اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية
اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تاويل المصدر نحو قوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك
اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه
وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضى رحمه الله وهو الحق وان كان قليلا
كما وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة
للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية
ومعنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تاويل المفرد الذى
هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او فى معناه نحو اعجبنى
ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد
اى كونه زيدا **حروف التحضيض** هلا والا مشددتين ولولا ولوما
لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر ليدل من اول الامر
على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى بعض النسخ وتلزم الفعل
لفظا نحو هلا ضربت زيدا والا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته
والا زيدا اضربته فمعناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل

ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى لام الامر ولا تكون
للتحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على
انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض
على فعل ما فات **حرف التوقع** والتقريب قد سميت بها لمجيئها لهما
فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق
ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال
مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول
لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه
قول المؤذنين قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق
والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول
قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم
وحرف تخفيف للتقليل اي ينضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل
نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو
قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت
وقد لعمري بت ساهرا **حرفا الاستفهام** الهمزة وهل لها صدر الكلام
لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كالامر وقد تدخلان على
الجملة الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد
وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية
سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل
نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت
على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان حين اي قد اتى فلما كان اصلها هو



وهي من لوازم الافعال فاذا رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت
الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة
والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها
اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم
مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا
وهو اخوك باستعمال الهمزة لانكار ما دخلت عليه على وجه الانكار
دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان
اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام
فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو
وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين
تعدد المستفهم منه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام
والاقوى فيه انسب واليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه
في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول والاستيناف
لسؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير
بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال
الهمزة على ثم والواو والفاء من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة
فلا تتصرف تصرفها **حروف الشرط** ان ولو واما لها صدر الكلام فان
ان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل
على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للمضي ومعناه ان ان
للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك
وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع

منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على
أيهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب ضربت بمعنى واحد أي لو وقع
منك ضرب في الماضي لقد وقع مني ضربك أيضا فيه وقد تستعمل كان في
المستقبل نحو قوله تعالى ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم واعلم أن
المشهور أن لو لانتفاء الثاني لانتفاء الأول وهذا لازم معناها فإنها موضوعة
لتعليق حصول أمر في الماضي بحصول أمر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا
في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لأجل انتفائه انتفاء ما علق به أيضا
فإذا قلت مثلا لو جئتني لأكرمتك فقد علقت حصول الإكرام في الماضي
بحصول المجيء المقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الإكرام مسببا
لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للأول مع انتفاء اللازم ليستدل به على
انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فإن لو ههنا
تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى أن الفساد منتف فيعلم من
ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المص أن لو لانتفاء الأول
لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر أن ما ذكره معنى يقصد إليه
في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول
وأن المعنى المشهور بيان سببية أحد انتفائين معلومين للآخر بحسب
الواقع فلا يتصور هناك استدلال فإنك إذا قلت لو جئتني لأكرمتك
لم تقصد أن تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الإكرام كيف وكلا
الانتفائين معلوم له بل قصدت إعلامه بأن انتفاء الإكرام مستند
إلى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو أن يقصد بيان استمرار شيء

فيربط ذلك الشيء بأبعد النقيضين عنه كقولك لو أهنتني لأكرمتك لبيان استمرار
وجود الإكرام فإنه إذا استلزم الإهانة الإكرام فكيف لا يستلزم الإكرام
الإكرام ولالتزامهما أي إن ولو الفعل لفظا كما مر من الأمثلة أو تقديرا
نحو قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك ولو أنتم تملكون أي وإن
استجارك أحد من المشركين استجارك ولو تملكون أنتم تملكون فأحد وأنتم
مرفوعان بأنهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر أما أحد فظاهر وأما
أنتم فلأنه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا
وليس تأكيدا للفاعل الفعل المحذوف لأن حذف الفعل والفاعل أبعد من حذف
الفعل وحده ومن ثمة أي ومن أجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف
فعلها أنك بالفتح لا بالكسر لأنه أي أن مع معموليه فاعل للفعل المقدر
بعد لو والصالح للفاعلية هو أن المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت
بالفعل أي بصيغة الفعل موضع منطلق أي في موضع يليق أن يقع فيه
منطلق لأن الأصل في خبر أن الإفراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم
الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فلا يقال لو أنك انطلقت ولا يقال
لو أنك منطلق وإنما قال كالعوض لأن الفعل المقدر لا بد له من مفسر وأن
لكونها دالة على معنى التحقق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا
فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ
فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض فهذا إذا كان
الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وإن كان جامدا لا يمكن اشتقاق
الفعل منه جاز وقوع الاسم الجامد خبرا لتعذره أي لتعذر وقوع الفعل
في موضع ذلك الخبر كقوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام فإن الأقلام

ليس شيئاً فيوضع فعله موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اى فى اول
زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فى لكونه ظرف زمان وآخر زبه عن توسط
القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضى اى لزم
القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضياً لفظاً او معنى ليكون الشرط
على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل
ادوات الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظاً لا للقسم
والشرط جميعاً لانه يلزم ان يكون مجزوماً وغير مجزوم وهو محال واما معنى
فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضاً لكونه مشروطاً بالشرط
مثل والله ان اتيتنى مثال للماضى لفظاً او لم تأتنى مثال للماضى معنى
لاكرمتك وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقدم الشرط عليه
او غيره اى بتقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى
القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم
وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتنى آتك فعلى
المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار
التقديم والجواز كليهما نشراً على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا
مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون نشراً باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتنى والله لآتينك
وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول
اشارة الى اشتراط المضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير
توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط
وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعاً نشر على ترتيب اللف

وعلى المعنى الثانى مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول
على ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه ففى كل من المثالين يقع
من حيث المعنى الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه
اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف
يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له
بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشريهما من حيث مثاليهما
وتقدير القسم كاللفظ اى كالتلفظ به اذ مقدره كالملفوظ فى صدر
الكلام فيلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به
اى لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله
ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم
فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة
جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اى لتفصيل ما اجمله المتكلم فى
الذكر نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر
فاعرضت عنه او ما اجمله فى الذهن ويكون معلوماً للمخاطب بواسطة
القرائن وقد جاءت للاستئناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما
الواقعة فى اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد
يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد
الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون
ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعنى

واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات
والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني
والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض منها اي بين اما وبين فائها
الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء
ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع
بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد
بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على
المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي
هو يكن من شيء فاقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم
توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما
على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة
معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل القائل المازني
ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر
عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط
جزء الجزاء تقدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع
النظر عن القائل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق
فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون
المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل يشترط ان لا يكون وراء
الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع على الاول
دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا

[illegible] عصام



نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار
اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني
مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير رفع
بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب على ان يكون زيد مرفوعا بانه
فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة
الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل
المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير
تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم
بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف واما مثل
المصحح بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة
لكثرتها **حرف الردع** كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان
يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول وقد تجيء بعد الطلب
لنفي اجابة الطلب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا يجاب الى ذلك
وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقق مضمون الجملة كقوله تعالى
كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون
لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه بمعناه لانك تردع المخاطب
عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من
ان المقصود به تحقق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية
**تاء التأنيث الساكنة** لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي

قوله بمعنى حقا [illegible] ان الانسان ليطغى [illegible] عصام

[illegible] عصام

لكونها من أول الأمر علامة لتأنيث المسند إليه فاعلا كان أو مفعولا لم يسم فاعله
وإنما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء تأنيث الاسم لأن أصل الاسم الإعراب
وأصل الفعل البناء فنبه من أول الأمر بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك
على إعراب ما دخلته لأنها كالطرف الأخير مما يلحقانه فإن كان أي المسند إليه
اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير أي فأنت مخير بين إلحاق تاء التأنيث
وبين عدمه أو فهو أي إلحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والإيصال وهذه
المسئلة قد تقدمت إلا أنها ذكرت فيما تقدم من حيث أنها من أحكام المؤنث
وههنا من حيث أنها من أحكام تاء التأنيث وأما إلحاق علامة التثنية
والجمع أي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
فضعيف لعدم احتياجها إلى هذه العلامات مثل احتياج المسند إلى علامة
التأنيث لأن تأنيثه قد يكون معنويا أو سماعيا وعلامة التثنية والجمع
غالبا ظاهرة غاية الظهور وإذا ألحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا
يلزم الإضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف أتي بها للدلالة من أول الأمر
على أحوال الفاعل كتاء التأنيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من
جعل هذه الحروف ضمائر وإبدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الإبدال
ما مر في بدل الكل من الكل أو يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما
التنوين في الأصل مصدر نونته أي أدخلته نونا فسمي ما به ينون الشيء
أعني النون تنوينا إشعارا بالحدوث وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث
ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة
أي بذاتها فلا يضرها الحركة العارضة مثل عادا الأولى وهي شاملة لنون
من ولدن ولم يكن وأمثالها فأخرجها بقوله تتبع حركة الآخر أي آخر الكلمة



فإن هذه أواخر تلك الكلمات لا توابع حركات أواخرها وإنما قال تتبع حركة الآخر
ولم يقل تتبع الآخر لأن المتبادر من تابعها الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء
وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فإن قلت فآخر الكلمة هي الحركة
فلا حاجة إلى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الأخير ولم يقل آخر الاسم
ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتأكيد الفعل فخرج به نون التأكيد الخفيفة
ولا ينتقض التعريف بالنون في يا رجل انطلق فإن المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها
لها في الوجود وتطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة
لام الرجل بهذا المعنى وهو أي التنوين للتمكن وهو ما يدل على أمكنية الكلمة
أي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف فخرج لا يتصور
معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال
على أن مدخوله غير معين نحو صه أي اسكت سكوتا ما في وقت ما وأما صه
بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن وأما التنوين في نحو أحمد وإبراهيم فليس
للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي رحمه الله وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين
واحد للتمكن والتنكير معا فأقول التنوين في رجل يفيد التنكير أيضا فإذا جعلته علما
تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف إليه لتعاقبهما على
آخر الكلمة كيومئذ أي يوم إذ كان كذا فاليوم مضاف إلى إذ وإذ كانت مضافة إلى
الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف ألحق بها التنوين عوضا عن
الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق
بعض أي فوق بعضهم ومررت بكل قائما أي بكل واحد وأمثال ذلك والمقابلة
وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فإن الألف والتاء فيه علامة الجمع كما
أن الواو علامته في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك

فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سمي
بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية
والتانيث وظهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا
تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات
والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه
والترنم وهو ما يلحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل
ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر لحوقه
اواخر الابيات والمصاريع وان كان لحوقه الكلمات الواقعة في اثنائها جائزا
بل واقعا كما شهد به اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل
سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما
يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا
من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها
ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حرف الاطلاق به كما في قول الشاعر
اقلي اللوم عاذل والعتابن • وقولي ان اصبت لقد اصابن • فروي
هذا البيت الباء حصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني نون
التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير
صحيح وسميت هذه مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك حركة
يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر •
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن • مشتبه الاعلام لماع الخفقن •
فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت
عند التغني بالكسر او الفتح والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى القسم



من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا
التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم
يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو
موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة
لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف
التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع لمعنى اشكال واما
التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف
اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن
مضافا الى علم آخر نحو جاء زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن
بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف
لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك
قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان
صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد
وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط
لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا
لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن
زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها
فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا تلتبس ببنت في مثل هذه هند
ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها
مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها
وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع

اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنانّ فانها
مكسورة معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد
بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربنْ بالتخفيف واضربنّ بالتشديد
والنهي نحو لا تضربنّ والاستفهام نحو هل تضربنّ والتمني نحو ليتك تضربنّ
والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف
والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب
دون الحال والماضي لانه لا يؤكد الا ما كان مطلوبا وقلّت اي نون التاكيد
في النفي فلا يقال زيدا ما يقومنّ الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا
تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت
لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان
يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة
نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد
في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا
لئلا ينتقص المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة او ثقيلة
مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
ان لم يشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة لان
النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان اشترط
في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو اليا مكسور ليدل على اليا المحذوفة
لالتقاء الساكنين او لثقل اليا بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا
ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا
والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا المذكور يشمل التثنية والجمع المؤنث

وحكمها



وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ
بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد
واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون جمع المؤنث وقبل نون
التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلها اي التثنية وجمع المؤنث
النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز
التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند
الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي في غير التثنية وجمع المؤنث
مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر ويا المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة
المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة
المنفصلة من حذف الواو واليا او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام
بيان الافعال المعتل الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين
حكمهما مع المثنى والجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع بارز وهو
شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي
واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فان
النون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزنّ وارمنّ يا قوم بحذف
الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزنّ وارمنّ
يا امراة بحذف اليا كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو المفتوح
ما قبلها نحو اخشونّ كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر اليا
المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو اخشينّ كما اخشي الرجل فان لم يكن
اي مع الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي
فالنون كالكلمة المتصلة ويعني به الف التثنية تقول اغزونّ وارمينّ واخشينّ

برد اللام وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمه اي لاجل انه مع غير الضمير البارز
كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في مثل هل ترى كما يقال
هل ترين هذا مثال الغير البارز الذي تحرك لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون
في مثل هل تردون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في
لم تروا القوم هذا مثال ما فيه بارز يضم لاجل النون وهل ترين في مثل هل ترين
باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز يكسر لاجل النون
واغزون عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثمه قيل اغزون برد الواو
المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها
كما قيل في اغزوا القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تعريفها الواقع في
كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز
كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن اي لالتقائها الساكن المذكور
بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقائهما كقول الشاعر • لا تهين الفقير علك ان
تركع يوما والدهر قد رفعه • اي لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها
اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان لو ان
يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة
ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا
المخففة في حال الوقف على ما لحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما تحذف
التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا
واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليها وجب ان ترد
المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم
في الاصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره على الليس بلازم

والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها
لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر
يحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير وختم لي بخير • اللهم اجعل خاتمة امورنا
خيرا • ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضيرا • واجعل نونات نقايصنا
خفيفة كانت او ثقيلة • في موقف الندامة منقلبة • بالف آداب
عبوديتك على نهج الاستقامة • وصل على من كلمة شفاعته في محو
ارقام الضلالات كافية • وعن معرة اسقام الجهالات شافية
وعلى آله واصحابه • وعلى من تبعهم من زمرة احبابه • قد استراح
من كد الانتهاض • لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض • العبد الفقير
عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه وتعالى وظائف عبوديته
الاعراض • عن مطالبة الاعواض والاغراض •
ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان
المنتظم في سلك شهور سنة
سبع وتسعين وثمانمائة

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بابرا
وقفي عبده ١٧٥